



# المجلة الاجتماعية القومية

أفلام الخيال العلمى والطفل المصرى	اعتماد خلف
الاستخدام فى القطاع غير النظامى	محيّا زيتون
قراءة فنى دراسات القائم بالاتصال	نجوى الفوال
المجتمع المدنى : تجربة مصر	عزت حجازى
حقوق الإنسان فى العلاقات الدولية	وليد عبد الناصر
پاريتو ، فيلفريجو (١٨٤٨ - ١٩٢٣)	أحمد أبوزيد
التحليل العلمى لمشكلات الشيخوخة	عزت حجازى
الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية للعمال الأجراء فى القرية المصرية	حسين كشك

سبتمبر ١٩٩٥

العدد الثالث

المجلد الثانى والثلاثون

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية

بالقاهرة

# المجلة الاجتماعية القومية

يصدرها

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنايئة

بريد الزمالك - القاهرة

رقم بريدي ١١٥٦٦

اهداءات ٢٠٠١

ا.د. أحمد أبو زيد

رئيس التحرير

أنثروبولوجي

كتور أحمد محمد خليفة

نائباً رئيس التحرير

دكتور عزت حجازي      دكتورة ناهد صالح

## قواعد النشر

- ١ - المجلة الاجتماعية القومية دورية ثلاث سنوية (تصدر في يناير ومايو وسبتمبر) تهتم بنشر مواد في العلوم الاجتماعية .
- ٢ - يعتمد على رأى محكمين متخصصين في تحديد صلاحية المادة للنشر .
- ٣ - تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر . ويلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر مادة نشرت فيها .
- ٤ - يحسن ألا يتجاوز حجم المقال ٢٥ صفحة كوارتر مسافة مزبوجة . ويقدم مع المقال ملخص بلغة غير التي كتب بها ، في حوالى صفحة .
- ٥ - يشار إلى الهوامش والمراجع في المتن بأرقام . وترد قائمتها في نهاية المقال ، لا في أسفل الصفحة .

## ثمن العدد والاشتراك

- ثمن العدد الواحد (في مصر) ثلاثة جنيهات (وعشرة دولارات للخارج) .
- وتكون المراسلات على العنوان التالي :  
المجلة الاجتماعية القومية ، نائب رئيس التحرير ،  
المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنايئة ، بريد الزمالك ، القاهرة ، مصر  
رقم بريدي ١١٥٦٦ .

رقم الإيداع ١٦٥

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنايئة

# المجلة الاجتماعية القومية

الصفحة

	<b>أولا : بحوث ودراسات</b>
١	اعتماد خلف أفلام الخيال العلمى والطفل المصرى
٣٥	محيار زيتون الاستخدام فى القطاع غير النظامى
٧٥	نجوى الفوال قراءة فى دراسات القائم بالاتصال
١١٣	عزت حجازى المجتمع المنسى : تجربة مصر
	<b>ثانيا : حقوق الإنسان</b>
١٣٩	وليد عبد الناصر حقوق الإنسان فى العلاقات الدولية
	<b>ثالثا : من علماء العلوم الاجتماعية</b>
١٥٧	أحمد أبوزيد پاريتو ، فيلغريدو (١٨٤٨ - ١٩٢٣)
	<b>رابعا : مؤتمرات وندوات</b>
١٧٣	عزت حجازى التحليل العلمى لمشكلات الشيخوخة
	<b>خامسا : رسائل جامعية</b>
١٨٧	حسنين كشك الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية للعمال الأجراء فى القرية المصرية

رقم الإيداع ١٦٥ / ١٩٩٥  
إيران  
المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية

## أفلام الخيال العلمي والطفل المصري

### اعتماد خلف \*

يناقش المقال تأثير أفلام الخيال العلمي في عينة من المشاهدين من الأطفال في مصر . يقدم بقائمة لما عرض أخيراً من أفلام ، والتيمات الشائعة فيها ، ثم يركز على الطريقة التي تستجيب بها مثل هذه الأفلام للحاجات النفسية للأطفال . وتشير بعض نتائج الدراسة الميدانية إلى أن الأطفال يشاهدون تلك الأفلام للهروب من واقعهم ، وتحقيق الرغبة في العيش في عالم أفضل ، ومشاركة الآخرين خبراتهم . وليس هناك ما يشير إلى أن مشاهدة تلك الأفلام تشبع رغبات روحية أو أخلاقية .

### تقديم

تتناول هذه الدراسة نوعاً من الأفلام لم يحظ باهتمام الباحثين في مجال الإعلام وثقافة الطفل في مصر ، على الرغم من أهمية تأثيره في الطفل والمراهق . وقد كشفت لنا الملاحظة العلمية الأولية عن وجود أفلام أجنبية تتداول عن طريق شرائط الفيديو في الأسواق المصرية ، تنتمي إلى ما يسمى "بالخيال العلمي" ، وتحظى بإقبال متزايد من جمهور المشاهدين الصغار ، حتى عندما يتم عرضها في دور العرض السينمائي أو على شاشة التليفزيون المصري . وفي تلك الأفلام يختلط العلم بالوهم ، والرعب بالأسطورة ، والمسوخ بالخوارق في حبكة فنية تجارية تقنية شديدة الإبهار . وهي تعرض في سوق خال من أفلام مصرية - أو عربية -

\* مدرس الإعلام وثقافة الطفل ، معهد الدراسات العليا للطفولة ، جامعة عين شمس .

المجلة الاجتماعية العربية ، المجلد الثاني والثلاثين ، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٩٥ .

تتنمى لذلك النوع من الأفلام . ويزداد الأمر أهمية إذا وضعنا فى الاعتبار تلك الصلة الوثيقة بين مبدعى وصناع تلك الأفلام ، وصناع ما يسمى "بالأساطير الثقافية" فى العصر الحديث ، حيث يتم التركيز على الوظيفة الاجتماعية والأساسية للسينما والأفلام بوصفها وظيفة تجارية تخضع لمنطق الربح والخسارة المالية . ومن هنا تم ربط الأفلام التليفزيونية والسينمائية بوصفها وسيلة اتصال جماهيرى بطبيعة المجتمع الأمريكى الصناعى وجماهيره المشاهدة لذلك النوع من الأفلام . وذلك يرى توماس سكاتس أنه من المهم للباحث فى أفلام الخيال العلمى أن يضع فى اعتباره كيفية معالجة وبناء تلك الأفلام على ضوء ارتباطها بقضايا المجتمع الثقافية الأساسية ، واحتياجاته التى ينتظر أن تلبىها تلك الأفلام ، تماما مثلما يدرس علماء الأنثروبولوجية الحكايات والأساطير الشعبية <sup>(١)</sup> . إلا أنه من المهم أن يضع الباحث فى اعتباره طبيعة الجمهور وبوره كمستهلك لوسيلة اتصال جماهيرى . فتلك الأفلام - على العكس من الحكايات الشعبية - ليست تعبيراً تلقائياً عن الناس ، وإنما هى تعبير تراكمى لصناعتها ومبدعيها ، تخضع لعدة اعتبارات فنية وصناعية وتجارية ، يتم بمقتضاها تطوير فيلم الخيال العلمى بناء على الطلب المتزايد من جمهور المشاهدين لتكرار أنساق وأشكال وموضوعات يعينها تلبى احتياجات لدى الجماهير المتزايدة . ومبدع أو صانع أى فيلم هو أصلاً من نسيج المجتمع الثقافى والاجتماعى . ومن هنا يتجاوب مع الجمهور ، وتشكل احتياجات كل منهما الركيزة الأساسية لإنتاج ذلك النوع من الأفلام ، تفصح عن نفسها فى كثافة مشاهدة عالية ، خاصة بعد ظهور التليفزيون وأفلام الفيديو . فبينما كان يمكن القول إن أفلام السينما كانت تقدم تلك القصص للجمهور المشاهدين ، أصبح التليفزيون ، ومن بعده أفلام الفيديو ، تقدم الجمهور للمعلنين . ولهذا فإن تلك الأفلام لم يعد هدفها جعل الجمهور مشاركاً فى

تطويرها ، بل أصبح هدفها جعل الجمهور أداة في أيدي الشبكات التليفزيونية ، التي تعاضد دور الإعلان فيها حتى بالنسبة للأفكار والمعتقدات والثقافة بوجه عام . والتساؤل الذي يطرح نفسه هنا هو : هل تسهم أفلام الخيال العلمي في تكوين التفكير العلمي لدى الطفل المصرى كما يدعى البعض ؟ وهل يمكن أن تساعد - فى شكلها الراهن - فى تكوين اتجاه نحو مرونة الأفكار لدى الطفل ؟ وبمعنى آخر ، هل تساعد مشاهدة الطفل المكثفة والمتراكمة لتلك النوعية من الأفلام على تكوين ارتباطات واكتشاف علاقات تؤدي إلى طلاقة التفكير لديه ؟ أم إنها - على العكس من ذلك - تساعد على تشتيت خيال الطفل ، وتجعله يأخذ اتجاهها هروباً من الواقع المعاش ، خاصة إذا وضعنا فى الاعتبار أن بعض أفلام الخيال العلمي جاء نتيجة لثورة الشباب على كل ما هو تقليدى وراسخ فى المجتمع ؟ <sup>(٧)</sup> وتشير بعض الدراسات العربية للخيال العلمي بوصفه تنمية وتحديثاً للأبنية والأنساق العلمية والاقتصادية والثقافية <sup>(٨)</sup> ، مما يثير التساؤل عن مدى ملائمة ذلك النوع من الأفلام للفكر التحديثى التنموى ، خاصة إذا ما ربطنا ذلك بوظيفة مهمة للإعلام فى الدولة النامية ، ومن بينها مصر ، وهى وظيفة خلق الرغبة فى التغيير والتطوير من أجل تبنى طرق جديدة للتفكير فى حل المشكلات .

### أهمية الدراسة

تعد الأفلام السينمائية إحدى وسائل الاتصال الجماهيرى المهمة فى العصر الحديث . وقد ارتبط الفن السينمائى بالخيال الإنسانى من جهة ، وبالتطور التكنولوجى الذى ساد المجتمع من جهة أخرى . وتمتد الجذور البعيدة لفن السينما إلى خاصية نفسية ميزت البشر منذ أن وجدوا ، وهى تلك القدرة على تجاوز الواقع بالحلم وبالتخييل <sup>(٩)</sup> . والأفلام السينمائية لها قدرة وحساسية عالية فى مجال

المستقبل ، من حيث كونها وسيلة اتصال شديدة التحرر ، يمكن من خلالها مناقشة القضايا المتصلة بالوجود الإنسانى ، وهى ، لذلك ، تعد أداة من أدوات التأمل الجرىء للإنسان فى الطبيعة والواقع وفى مكانته فى الكون ، مستخدمة جميع الإمكانات المتاحة ، مثل : المؤثرات الصوتية والصوتية ، والنماذج المصغرة والمكبرة ، والإمكانات المتقدمة فى المكياج والحاسبات الآلية ، لتخلق عالما مبهرًا ، زخرا بالاختراعات والكشوف المدهشة والمثيرة . ولذلك ليس غريبا أن ترتبط قصص الخيال العلمى بالسينما ، بل ويمكن الزعم أن الجمهور - خاصة المصرى - قد تعرف على معظم كبار كتاب قصص الخيال العلمى من خلال أعمالهم التى قدمتها السينما . ومن الأمثلة جولى فيرن ، وه . ج . ويلز ، حيث يرى "رولان لاكورب"<sup>(٩)</sup> أن جولى فيرن يحتل مركز الصدارة بعدد رواياته التى اقتسبت للسينما مثل : "عشرون ألف فرسخ تحت البحار" ، ورحلة إلى منتصف الأرض ، و"سيد العالم" ، والجزيرة الغامضة . وويلز ه . ج . ويلز فى رواياته "حرب العوالم" ، و"الحياة فى المستقبل" ، و"الرجل الخفى" ، و"جزيرة الدكتور حورو" ، وآلة الزمن ، وكلها أعمال تم تقديمها عبر شاشة التلفزيون المصرى ، وعرضت فى دور العرض السينمائى المصرى ، وأخيرا فى نواذى الفيديو المنتشرة فى مصر .

وحتى يمكن استخلاص الفائدة المرجوة من السينما والأفلام كوسيلة اتصال معاونة فى عملية التنشئة الاجتماعية للطفل ، فإنه لابد من التعرف على الإمكانات المتاحة والأوضاع الراهنة<sup>(١٠)</sup> .

وحدثنا مؤرخو السينما أن عام ١٩٥٠ قد شهد البدايات الأولى لنوع جديد من السينما الخيالية ، حين ذهب عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى خلق أساطيره الجديدة الممزوجة بالتقدم التكنولوجى ، وظهور فكرة إمكانية دمار العالم



بسلح القنبلة الذرية ، بالإضافة إلى التطورات الهائلة فى استخدام قوة الدفع الصاروخى ، وإمكانية قهر الفضاء والوصول إلى عوالم أخرى<sup>(٧)</sup>. ويضرب بعض الباحثين المثل على مدى تأثير قصص الخيال العلمى فى الأطفال ، بقصة العالم الألمانى "هيرمان أوبرت" صاحب أول مخطوطة فى علم الفضاء ، ومؤسس ذلك العلم . وهو يروى إنه عندما قرأ قصة چول فيرن من "الأرض إلى القمر" ، أثار خياله فى القصة التصوير الفنى والعلمى لعالم الفضاء ، بصواريخه ، وكواكبه ، وقذائفه المتدفقة نحو المجهل البعيدة . وتسأل هيرمان الصغير : هل يمكن أن يحدث هذا ؟ وأجابته أمه : كل الأعمال الكبيرة تبدأ بالأحلام ، ثم يسعى الناس لتحقيق هذه الأحلام . ومنذ ذلك الوقت أخذ هيرمان يفكر فى المدفع الذى أطلق قذيفة چول فيرن نحو القمر بسرعة أحد عشر كيلو مترا فى الثانية ، وظل يفكر فى كيفية التخلص من الجاذبية الأرضية ، وإمكانية صنع هذه القذيفة . وظلت هذه القضية تشغله لمدة ستة عشر عاما ، خرج بعدها على العالم بمخطوطة فى علم الفضاء ، كانت الخطوة الأولى فى إطلاق أول الأقمار الصناعية حول الأرض<sup>(٨)</sup> .

ومن هنا يمكن النظر إلى أفلام الخيال العلمى ليس فقط كأداة للترفيه والتسلية ، بل أيضا كوسيلة تعرف جمهور الأطفال بمفاهيم متنوعة لاحتمالات العلم المستقبلية ، وللتطور الهائل الذى تسير فيه معظم العلوم . وهذا مما قد يوحى لأطفال اليوم - علماء الغد - بأفكار تتعلق بشتى ميادين العلم التى تناقشها وتعرضها تلك الأفلام ، مثل الطب ، والفيزياء ، والكيمياء ... الخ ، خاصة إذا نظرنا إلى الأمر فى ضوء التدفق المعرفى المذهل الذى واكب التقدم العلمى والتكنولوجيا ، وكان له أكبر الأثر على تطور الأفلام السينمائية والتلفزيونية وتقنياتها ، حيث بعد الخيال جزءا أساسيا من الطبيعة الخاصة بالسينما . وفى الأفلام يمكن إبطاء الحركة أو إسراعها ، كما يمكن أن يصبح الناس ظاهرين أو

مختفين ، ويمكن أيضا تغيير حجم الأشياء والناس ، يجعلهم عمالقة أو أقزاما ، وهناك احتمالات لانتهائية لاستخدام ذلك الفن الممزوج بالعلم <sup>(٩)</sup> .

ولذلك فمن المهم التعرف على طبيعة الدور الذي تلعبه أفلام الخيال العلمى فى التأثير فى تفكير الطفل واتجاهه ، من أجل أن يقف الباحثون والدارسون على أسس وقواعد ذلك اللون من الاتصال الجماهيرى ، والتعرف على مدى ملاءمته لطبيعة وظروف الفكر التتموى التحديثى فى مصر . ويرى البعض <sup>(١٠)</sup> أن ذلك النوع من الأفلام والقصص يلهم الشعوب - وبخاصة الصغار - عن مشكلاتها القائمة ، عن طريق الإغراء بغزو كواكب أخرى واستعمارها . وينبه بعض الباحثين فى هذا المجال إلى ضرورة التفرقة بين الأفلام التى تعتمد على قصص تعمل على تنمية أسلوب التفكير العلمى ، معتمدة فى ذلك على الملاحظة والاستنتاج والتجربة والخطأ ، وعلى وضع الفروض وتمحيصها ، حتى يصل بطل الفيلم فى النهاية إلى نتائج إيجابية ناجحة ، وبين الأنواع الأخرى المقدمة للطفل والتى يعمل صانعوها دون منطق أو إطار أو نظام معين ، وتخرج للصغار نوعا من الهذيان الذى لا يمت للعلم بصلة <sup>(١١)</sup> . ولا يزال الجدل مستمرا حتى الآن بين المهتمين والباحثين فى إعلام وثقافة الطفل المصرى حول الآثار السلبية للمادة الأجنبية المقدمة للطفل عبر أجهزة السينما والفيديو والتلفزيون ، ونوعية القيم والمبادئ التى تبثها تلك المادة ، باعتبارها مواد ترفيهية صنعت فى مجتمعات أجنبية تشكل خطورة على الطفل وانتمائه . ويرى فريق آخر أن أفلام الخيال العلمى فى مقدمة ما يثير خيال الطفل ، ويمنى قدراته العقلية ، حيث إن أهم قضايا تنقيف الطفل تدور حول البحث عن كيفية تهيئة الفرص للعقل كى يصطنع روابط ويستخرج نتائج من مجرد سماعه حقائق متفرقة ، وبذلك يكون للعقل المقدرة على التقدم نحو المجهول ، مستخدما إنجازات البشرية ومعرفتها السابقة لكسب فكرة جديدة . وقد كشفت لنا

دراسات مختلفة <sup>(١١)</sup> عن أن كل إنسان لديه قدر من موهبة أو مقدرة "الإبداع" ،  
التي يمكن تعهدها وتمييزها بالتدريب ، وأن السلوك الإبداعي يتضمن عدة عناصر  
أهمها : حب الاستطلاع ، والرغبة في الاكتشاف ، وتقديم إجابات غير تقليدية  
وغير مالوفة عن التساؤلات المطروحة . ومن هنا تأتي أهمية تقديم رؤية فنية تعتمد  
على الخيال الذي هو أئمن هبة أعطتها الطبيعة للطفل ، حيث يجعله ذلك يفكر  
تفكيراً غير تقليدي في حل المشكلات الغامضة ، ويكسب الطفل القدرة على  
تجريب أساليب جديدة ، والتعامل بطريقة متميزة مع المشكلات ، وكل ذلك يأتي  
إذا تم استخدام خصائص الخيال العلمي بصورة جيدة ، عن طريق التعرف على  
إمكاناتها الذاتية ، والحرص على تقديم أنماط جيدة للسلوك ، والتصرف من  
خلال أبطال تلك الأفلام ، الذين يشعر الطفل نحوهم بالحب والتقدير والإعجاب <sup>(١٢)</sup> .  
وأفلام الخيال العلمي - من هذا المنطلق - هي شكل من أشكال الحلم  
الذي يتم تفسير عجائبه عن طريق العلاقات السببية العلمية . والسبب لانجذاب  
الطفل لذلك النوع من الأفلام هو المتعة أو التسلية . وإذا كانت هناك أسباب أخرى  
تدفع الطفل لمشاهدة تلك الأفلام ، فإنه ينبغي على الباحث الإعلامي أن يكشف  
عنها ، ويضعها في الإطار الملائم ، خاصة وأن ارتباط القصة بالتفكير لدى الطفل  
تمت مناقشته في عدة دراسات <sup>(١٣)</sup> أسفرت عن أن هناك أساليب في التفكير  
يسلكها الطفل وتفتقر إلى السلامة ، منها - على سبيل المثال - التفكير الخرافي ،  
والتفكير التسلطي ، أو التفكير بقبول الآخرين . وقد خلص جان بياجييه إلى أن  
الأطفال يكونون غير قادرين على التفكير العلي (السببي) حتى سن عشر سنوات .  
وفي سن الحادية عشرة تبدأ مرحلة العمليات الشكلية formal operations ،  
وهي تعد بداية التفكير المنطقي ، حتى تصل إلى حالة التوازن في سن ١٤-١٥  
سنة <sup>(١٤)</sup> . وإذا علمنا أن فيلم الخيال العلمي يعرض الإنسانية من موقع خارج

تلك الإنسانية ، أو على الأقل موقع مختلف ، فإن الطفل فى تلك المرحلة العمرية المهمة من حياته ، حينما يشاهد أفلام الخيال العلمى يمكن أن يحصل على عدة أوجه للحقيقة ، ويكتشف ليس فقط بل ب ، وج ، كل ذلك عن طريق اللعب بالواقع المعاش فى صورة فنية تقنية شديدة الإبهار . وهنا يبرز التساؤل : هل ذلك فى صالح الطفل ؟ أم - على العكس من ذلك - يشتت خياله ؟ وهل اللعب بالواقع المعاش والهروب منه ينمى خياله فى الإتجاه العلمى ، أم يفقد الطفل تنظيمه للواقع ؟ ومن هنا تبرز مشكلة البحث الحالية . وهى محاولة الإجابة عن التساؤل السابق ، خاصة وأن أغلب أفلام الخيال العلمى لم تصنع أصلا لجمهور الأطفال ، بل صنعت لجذب أكبر عدد من المشاهدين من مختلف الأعمار ، مما جعل البعض<sup>(١٦)</sup> يحذر من أن تلك الأفلام صنعت لتعبر عن أوضاع مجتمعات تختلف اختلافا كثيرا عن المجتمع المصرى . ولابد من التنبيه لما تتضمنه تلك القصص من أخطار ، رغم ما فيها من جاذبية وتشويق<sup>(١٧)</sup> .

### تعريف فيلم الخيال العلمى

يؤكد الباحثون فى مجال السينما على ضرورة التفرقة بين ما يعرف "بسينما الخيال" "fantasy" ، وأفلام الخيال العلمى "science fiction films" ، حيث تعد الثانية جزءا من الأولى . ويصطلح البعض على تسميته "الفيلم الخيالى" ، حيث ينور فى عالم يختلف عن عالمنا الفعلى الذى نعيش فيه فى ناحية مهمة واحدة أو أكثر . ولذلك قد ينور الفيلم الخيالى فى عالم آخر ، مثل "عودة الجيدائى" ، أو فى عالم مستقبلى تخيلى ، مثل "بليدراونر" ، أو عالم ما من تخيلى ، مثل فيلم "كونان البربرى" . وقد يكون العنصر الخيالى فى فيلم ما مجرد شئ واحد غير عادى وسط عالم يبدو كله "واقعا" ، مثل فيلم "الفك المفترس" ، حيث ينور فى الولايات

المتحدة المعاصرة بكل وقائع الحياة اليومية المألوفة ، إلا أنه فى الحياة الواقعية لا تسبح أسماك القرش البيضاء الهائلة بالقرب من مضيق "لونغ أيلاند" ، كما أنها ليست فى الحقيقة بضخامة الفك المفترس . وفى هذا الإطار - تدخل أفلام المسوخ ضمن إطار السينما الخيالية ، ولا يهم إن كانت تلك المسوخ واقعية نسبيا ، كما فى فيلم "الطيور" ، أو خيالية تماما ، كما فى فيلم كيو : الثعبان المجنح<sup>(١٧)</sup> .

وتعد ترجمة مصطلح أفلام الخيال العلمى من المشكلات التى تواجه الباحث فى مجال الاتصال الجماهيرى ، حيث تمثل الأفلام التى تدور حول الخيال وعلاقته بالعلم عدة تصنيفات نقدية . إلا أنه يمكن التفرقة بين الخيال الفنتازى "fantasy" والتخيل القصصى "fiction" . فالترجمة الدقيقة لكلمة الخيال العلمى تعنى "التخيل القصصى العلمى" ، أو "القصص العلمى" . ويمكن الأخذ بتعريف معجم وبستر : "الخيال العلمى هو تلك القصص أو الأفلام المملوءة بالخيال ، الذى يقوم على اكتشافات علمية ، أو تغيرات بيئية مفترضة ، ويعالج عادة رحلات الفضاء والحياة على الكواكب الأخرى"<sup>(١٨)</sup> .

### بدايات أفلام الخيال العلمى

تعود إرهافات ما سعى بعد ذلك بأفلام الخيال العلمى إلى عام ١٩٠٢ ، حينما صنع جورج ميليه فيلمه "رحلة إلى القمر" ، ثم تلاه بفيلم "رحلة مستحيلة" ، عام ١٩٠٤ . وتعد تلك البدايات الأولى لفيلم الخيال العلمى<sup>(١٩)</sup> ، ليس فقط من حيث استخدام الأفكار الخيالية المثيرة ، ولكن أيضا استخدام المؤثرات الخاصة بفن وصناعة السينما ، والتى لا يزال بعضها يستخدم حتى الآن ، مثل جمع الحركة الحية مع الخلفيات المرسومة ، والتعريض المتكرر ، ومؤثرات الشاشة المنقسمة ،

وتحريك الكوارث الهائلة باستخدام النماذج بدلا من الحقيقة ، وغيرها .

ومن الملاحظ أنه منذ البدايات الأولى لأفلام الخيال العلمى ، تعرضت فكرة "اليوتوبيا" - أو أن العالم سوف يتقدم باضطراد وسوف يصبح مكانا أفضل - لتقلبات كثيرة بسبب أحداث الحربين العالميتين الأولى والثانية ، وما جرى فيهما للبشرية من دمار ساهمت فيه التكنولوجيا ، مما قلل من تفاؤل صناع سينما الخيال العلمى . وتحولت صورة الآلة التى سوف تخلصنا من كافة المشاكل الحياتية ، إلى صورة الآلة التى سوف تستعبدنا جميعا . وكانت السينما الألمانية الرائدة لتلك النظرة ، بسلسلة أفلام أو توريبرت عن "القرم" ، وهو إنسان آلى صناعى ، تم تصنيعه فى المعمل ، ليكون رجلا خارقا ، مثاليا فى السلوك . إلا أنه يتحول إلى رجل شرير ، وسرعان ما يحطم أجزاء جسمه الصناعى عندما يكشف حقيقته . ويكاد الباحثون فى مجال السينما يجمعون على أن فيلم "متروبوليس" (عام ١٩٢٦) ، هو أول فيلم خيال علمى عظيم<sup>(٢٠)</sup> . فقد ابتكر مخرج الفيلم معادلات بصرية للكثير من الأفكار المتعلقة بالخيال العلمى : البشر الذين يتحولون إلى أقزام ، بجانب الآلات العملاقة التى لاترحم البشر ، عالم المشاعر الإنسانية فى مقابل عالم التقدم التكنولوجى البارد .

### الدراسات السابقة

تعددت مناهج دراسة أفلام الخيال العلمى فى التراث الغربى . فمن الباحثين من اتبع المنهج التاريخى ، ومنهم من اهتم بأهم موضوعات سينما الخيال العلمى ، والبعض الآخر تتبع ظاهرة سينما الخيال العلمى كجزء من السينما الخيالية فى العالم . إلا إنه من المثير للاهتمام أن أفلام الخيال العلمى لم يتم دراستها - من قبل - أو ربطها بجمهور الأطفال ، على الرغم من أن الخيال مصطلح يقترن غالبا

بالطفولة . وعلى الرغم من أن معظم الأفلام التي تم إنتاجها في فترة الثمانينيات والتسعينيات كانت أفلاما خيالية موجهة للأسرة ، بما فيها من أطفال وشباب ، فإن الأمر اللافت للنظر أن مرحلة الستينيات شهدت نشاطا مكثفا لجيل جديد من المخرجين الشباب في أوروبا ، وعلى الأخص في فرنسا ، أطلق عليهم "مخرجو الموجة الجديدة" . وكان فرانسواتروثو أبرز رواد تلك الموجة . وتعتبر تجربته الفريدة في سينما الخيال العلمي فيلم "فهر نهايت ٤٥١" عام ١٩٦٦ ، حيث تعكس رؤية مستقبلية قمعية ، إحدى التجارب المثيرة للجدل .

ويمكن تقسيم الدراسات التي تناولت أفلام الخيال العلمي إلى عدة اتجاهات أهمها :

١ - دراسات اتخذت الاتجاه التاريخي : حيث غنيت بتاريخ تطور قصص الخيال العلمي في دول غرب وشرق أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، وارتباطها بالسينما العالمية . ويعد چاك فان هيرب رائدا لذلك الاتجاه . فقد تتبع ، في دراسة عن "بانوراما الخيال العلمي"<sup>(٣١)</sup> ، نشأة وتطور ذلك اللون من الفن ، وخرج بعدة نتائج ، أهمها أن هناك ثلاثة موضوعات أو "تييمات" "thèmes" تتحكم في المسار التاريخي لمعظم قصص الخيال العلمي ، هي : الاستباقية ، واليوتوبيا ، واليوتوبيا المضادة أو النقيضة . ويقصد بالاستباقية تقديم أو إبداع كون خيالي ، إما من معطيات زمنية أو استباقا صرفا للزمن والأحداث ، حيث نرى وضعا تقنيا من خلال رؤية مؤلف ومخرج الفيلم . وأهم روايات ذلك النوع الاستباقي ، من حيث الذبوع والانتشار ، وعدد مرات إنتاجها سينمائيا ثم تليفزيونيا ، روايات هـ . ج . ويلز عن "حرب الفضاء" ، ورواية "لاشي إلا السوبر مان" ، التي تتنبأ أنه ، في عام ٤٠٠٠ ميلادية ، سيكون العالم كله قد "تأمرك" أي أصبح أمريكيا ، وسوف يتم تدفئة القطبين الشمالي والجنوبي صناعيا . أما "اليوتوبيا" فيقصد بها تلك الأفلام

التي ترسم أفضل صورة للعالم في المستقبل ، تعبيرا عن التصور المثالي للحضارة . وهي رؤية مالت إليها قصص وأفلام الخيال العلمي في بداياتها الأولى ، إلا أنه سرعان ما تحولت إلى ما يسمى "باليو توبيا النقيضة" . وأصبحت تلك السمة الغالبة على أفلام الخيال العلمي طوال فترة السبعينيات وما بعدها ، نتيجة لعدة عوامل ، أهمها انغماس العالم في حريين عالميتين ، و كارثة القنبلة الذرية ، بالإضافة إلى دخول التلفزيون حياة الناس بكثافة مشاهدة عالية ، وظهور مدرسة علم النفس "الفرويدى" ، التي أدت إلى تخيل عالم خال تماما من الإشباع الطبيعي بالنسبة للناس البسطاء (٣٣) .

كما أعد بيتريكويز دراسة تاريخية تتبعية عن "موسوعة الخيال العلمي" (٣٤) ، صنف فيها أفلام الخيال العلمي تاريخيا ، وأتبعها برؤية نقدية لتلك الأفلام .

وفى إطار هذا الاتجاه التاريخي يمكن وضع دراسة فاروق خورشيد عن "الخيال العلمي في الأدب الشعبي" (٣٥) حيث يقرر أن هذا القصص عرفت البشرية ، وصحبها عبر مسيرتها الحضارية ، وكانت كل مرحلة من مراحل التطور الحضارى تبتدع قصص خيالها العلمي المبني على ما حققته فى تلك المرحلة من كشوف علمية . ويضرب المثل على ذلك بحكايات السندباد ، التى قامت على المعارف والمعلومات والملاحظات التى نقلها الجغرافيون العرب والبحارة والتجار والمغامرون ، مما شاهده فى رحلاتهم من ظواهر غريبة فى البحر أو فى الجزر النائية.

وتدخل ضمن هذا الاتجاه التاريخي دراسة محمود قاسم عن "الخيال العلمي" (٣٦) التى استعرض فيها نشأة وتطور "الخيال العلمي" ، وخصص فيها فصلا كاملا لسينما الخيال العلمي ، استعرض فيه أهم الأفلام التى اعتمدت على المرحلة الكلاسيكية لأدب الخيال العلمي ، وأتت النظر للفيلم العربى المصرى الوحيد



الذى ينتمى لسينما "الخيال العلمى" ، فيلم "قاهر الزمن" ، للمخرج كمال الشيخ ، عام ١٩٨٧ .

ويرى راجى عنايت<sup>(٣٧)</sup> أنه يمكن تقسيم الخيال العلمى إلى مرحلتين : المرحلة الأولى هى تلك التى تعالج تحولات الإنسان إلى أشكال أخرى ، وهو الاتجاه الذى سيطر على بدايات قصص الخيال العلمى وأفلامه ، مثل "الرجل المظلم" ، و"الرجل الخفى" . والمرحلة الثانية هى التى حلت فيها الآلة محل الإنسان ، أو ما يسمى بعالم "الروبوتات" . ويعد إسحاق أزيخوف ، الأمريكى الجنسية الروسى المولد ، أبرز رواد تلك المرحلة .

٢ - دراسات قسمت الخيال العلمى إلى مدارس إقليمية . ومن أهمها دراسة جاك فان هيرب<sup>(٣٨)</sup> التى صنف فيها الخيال العلمى إلى ثلاث مدارس : أمريكية ، وفرنسية ، وسوفييتية . وتبرز المدرسة الأمريكية "ثلاثية المثل الأعلى" : المثل الأعلى الديمقراطى ، والمثل الأعلى الفنى ، والمثل الأعلى التجارى . وقد انتهى فى تلك الدراسة إلى أن المدرسة الأمريكية فى الخيال العلمى قد نجحت ، منذ أكثر من أربعين عاماً ، فى تطوير شكل ومضمون الخيال العلمى سينمائياً وجماهيرياً ، بينما شهد ذلك الفن تقلصاً أوريبياً واضحاً . ويرى نيكولاز<sup>(٣٩)</sup> أن الحرب العالمية الأولى كانت سبباً فى ظهور المدرسة الألمانية فى الخيال العلمى ، حين أبدت السينما الألمانية مبكراً شواهد للقلق من تقدم العلم . وكان من أهم الأفلام التى قدمت بعيداً عن هذا الاتجاه سلسلة أفلام "أوتوربيرت" ، أو القزم ، عام ١٩١٦ . وقد اصطبغت سينما الخيال العلمى الألمانية بنظرة تشاؤمية للمستقبل ، الأمر الذى أدى إلى ما يسمى "بالسينما القوطية" ، التى من أبرز أفلامها "الجوليم" ، الذى يروى قصة الأسطورة اليهودية القديمة عن المسخ عديم الروح الذى يتشكل من الصلصال بواسطة الحاخام الشجاع ، كى يدافع عن

٢٠٠١ "جيتو براج" حين محاولة إبادته .

٢ - دراسات نقدية لسينما الخيال العلمى . ومنها دراسة نيوكلز<sup>(٣٩)</sup> عن السينما الخيالية فى العالم ، والتي ضمنها دراسة نقدية لأفلام الخيال العلمى ، وميز بينها وبين أفلام الرعب الخوارقى ، والغنتازيا . وقد انتهى إلى أن نقطة التحول الرئيسية بالنسبة لفيلم الخيال العلمى كانت عام ١٩٦٨ ، حينما ظهر فيلم "أوديسا الفضاء ٢٠٠١" ، وفيلم "كوكب القردة" ، وأصبح هناك أعداد غفيرة من مشاهدى فيلم الخيال العلمى ، الذين غالبا ما يكونون مغرمين ببقية النوعيات الخيالية . وقد خرج نيوكلز بنتيجة مفادها أن تصنيفات سينما الخيال متداخلة بدرجة كبيرة ، كما أن هناك تداخلا بين أفلام السينما والتلفزيون والفيديو فى هذه الأيام ، لأن الأفلام المصنوعة خصيصا للتلفزيون تعرض سينمائيا ويعاد توزيعها كأفلام فيديو أو العكس . وكل ذلك يرتبط باقتصاد السوق وآلياته .

٤ - دراسات إعلامية ، تنظر لأفلام الخيال العلمى بوصفها جزءا من الثقافة الشعبية الأمريكية "public mass culture" ، نتيجة لتغلغل وسائل الاتصال الجماهيرى فى المجتمع . ومن أهمها دراسة إيوارد ويتمر<sup>(٤٠)</sup> عن وسائل الإعلام الأمريكية ، ومن بينها السينما . وفيها يرجع ظهور أفلام الخيال العلمى ، فى السينما ثم فى التلفزيون بعد ذلك ، إلى تطور ما يسمى بأفلام المغامرات ومسلسلاتها "action, adventure" ، التى بدأ عرضها فى التلفزيون الأمريكى فى الستينيات ، وحققت كثافة مشاهدة عالية ، سرعان ما شجعت على تطويرها لجذب مزيد من الجمهور . ويضرب مثلا على ذلك بظاهرة مسلسل حرب النجوم "Star Trek" التى أذاعتها شبكة الـ N. B. C الأمريكية منذ عام ١٩٦٩ ، وجذبت ملايين المشاهدين الأمريكيين ، ولا زالت تعرض حتى الآن ، ويتم تطويرها ، ثلابة لرغبة الجماهير المتزايدة<sup>(٤١)</sup> .

وفى الجانب الإعلامى العربى توجد بعض الدراسات الإعلامية التى ركزت على السينما والطفل بوجه عام ، ولم تتطرق لنوعية معينة من الأفلام . ومن أهم تلك الدراسات دراسة منى الحديدي عن "سينما الأطفال فى مصر بين الواقع والتطلعات" (٣٧) ، والتى استهدفت توفير البيانات من مصادرها الرسمية عن أفلام الأطفال (سينما - فيديو) فى الوطن العربى . وقد توصلت تلك الدراسة لعدة نتائج مهمة ، من بينها عدم توافر الجهات المعنية بإعداد الكوادر الفنية اللازمة لصناعة السينما ، وأن سينما الأطفال تعتمد على الجهات الحكومية فى الإنتاج ، وأن حجم الإنتاج الحالى ونوعياته من حيث الشكل والمضمون مازالت فى حاجة إلى تطوير . كما كان من أهم المشكلات التى تعترض أو تحد من إنتاج أفلام للأطفال فى الوطن العربى سهولة الحصول على الأفلام المستوردة ، وقلة الإمكانيات الفنية المتاحة لإنتاج مثل هذه الأفلام ، بالإضافة إلى عدم وجود أسس عامة للكتابة السينمائية للأطفال . ومن أهم النتائج التى توصلت إليها تلك الدراسة ، ولها صلة بالبحث الحالى ، أن التليفزيون هو الوسيلة الأساسية لعرض أفلام الأطفال - سينما وفيديو - المحلى منها والمستورد . وأكدت الدراسة على وجود بعض التأثيرات السلبية لاعتماد النول العربية على الأفلام الأجنبية ، مثل : إيجاد نوع من التقلبات فى السلوك الاجتماعى للأطفال ، والازدواجية والخلط بين القيم والعادات الملائمة وغير الملائمة للمجتمع العربى .

وقد أجرى عاطف العبد (٣٨) دراسة حول "الطفل العربى ووسائل الإعلام وأجهزة الثقافة" ، خصص جزءا منها لسينما الأطفال فى الوطن العربى . وكان من أهم نتائجها أن التليفزيون يأتى فى مقدمة الجهات التى تعرض أفلاما للأطفال ، يليه دور السينما ، وأن كل النول التى تعرض أفلاما للأطفال تستورد تلك الأفلام من الخارج .

وأجرت كافية رمضان<sup>(٣١)</sup> دراسة حول "السينما وأفلام الفيديو في الكويت". وهي دراسة ميدانية، استهدفت الإجابة عن دور السينما كوكالة من وكالات تثقيف الأطفال. وقد توصلت إلى عدة نتائج، أهمها أن معظم عينة البحث تقبل على مشاهدة أفلام الكبار، كما أن أغلب الأفلام التي تعرض على الطفل في الكويت ليست منتجة خصيصا له، وإنما هي أفلام أعدت للكبار. واتضح أن الذكور من عينة البحث يفضلون أفلام المغامرات والأفلام البوليسية.

كما أجرى عاطف العبد<sup>(٣٢)</sup> دراسة ميدانية عن "علاقة الطفل المصري بوسائل الاتصال"، كان من أهم نتائجها (التي تم اختيار عينة البحث الحالي على أساسها) أن أسر أطفال الحضر أكثر امتلاكاً لأجهزة الفيديو عن أسر أطفال الريف، مما يعني أن مشاهدة الفيديو أكبر كثافة بين أطفال الحضر منها بين أطفال الريف. كما وجد أيضا أنه لا توجد علاقة بين مشاهدة الفيديو والصف الدراسي. وتبين أن أهم المواد والفقرات التي يشاهدها الأطفال عبر جهاز الفيديو هي الأفلام والمسرحيات، بنسبة ٩٣٪. كما تبين له أنه لا توجد فروق دالة إحصائية بين عينة الأطفال من الذكور والإناث بالنسبة للمشاهدة.

وخلاصة ما سبق أن الدراسات والأبحاث التي تربط بين أفلام الخيال العلمي والطفل لم تحظ باهتمام يذكر من قبل الباحثين، مما جعل ضروريا طرق هذا المجال البحثي الجدير بالدراسة. ومن هنا كانت الدراسة الحالية، وهي دراسة استطلاعية تحاول الإجابة عن التساؤلات التالية:

### تساؤلات الدراسة

- ١ - ما هي أهم أفلام الخيال العلمي الموجودة في نوادي الفيديو المصرية؟
- ٢ - ما هي أهم الموضوعات الأساسية التي تطرحها تلك الأفلام؟
- ٣ - من هم جمهور أفلام الخيال العلمي من الأطفال المصريين؟

٤ - ما هى أهم الاحتياجات التى تلبيها تلك الأفلام لجمهور مشاهديها من الأطفال ؟

٥ - ما مدى ملائمة تلك الاحتياجات لجمهور الأطفال فى مصر كقولة نامية ؟

### منهج الدراسة وأدواتها

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التى تخبرنا عما هو موجود حاليا ، محددة وواصفة للحقائق المتعلقة بالموقف الراهن ، من أجل توضيح جوانبه ، وذلك عن طريق المسح أو الوصف وصفا تفسيريا بدلالة الحقائق المتوفرة <sup>(٣)</sup> . وفى إطار هذا المنهج تم استخدام :

أ - عينة من أفلام الخيال العلمى الموجودة فى بعض نوادى الفيديو بأحياء القاهرة .

ب - عينة من الأطفال المصريين الذكور قوامها ٣٠٠ مفردة ، من رواد نوادى الفيديو المصرية فى المرحلة العمرية ١٤-١٥ سنة .

ج - صحيفة استقصاء للرأى هدفها التعرف على ما تلييه مشاهدة أفلام الخيال العلمى من احتياجات لدى عينة الأطفال .

### الإجراءات

تم اختيار عينة عشوائية من نوادى تأجير أفلام الفيديو بمدينة القاهرة ، خمسة أحياء هى : الزيتون ، ومصر الجديدة ، وحدائق القبة ، والمعادى ، والسيدة زينب . وقامت الباحثة بعمل حصر لأفلام الخيال العلمى ، حسب التعريف الذى أوردها فى مقدمة البحث . وتم استبعاد أى فيلم رعب أو خوارق لا ينتمى لنوعية الخيال العلمى المحددة سلفا . وروعى أن يكون الفيلم مترجما ، حتى يحظى بنسبة عالية من مشاهدة الأطفال غير القادرين على التعامل مع اللغة الإنجليزية . كما روى

اختيار عينة الأحياء بحيث تمثل المستويات الاقتصادية والاجتماعية المتوسطة والعليا .

وأسفرت الإجراءات السابقة عن إعداد قائمة بأفلام الخيال العلمى الموجودة فى عينة البحث مكونة من ثمانية وخمسين فيلما ، هى :

أهم أفلام الخيال العلمى الموجودة فى عينة نواى الفيديو المصرية فى خمسة أحياء بمحافظة القاهرة :

الرجل الخفى - متروبوليس - كتج كونج - الأشياء القادمة - فلاش جوربون -  
دكتور سيكلويس - الشئ - بك روجرز - هو أتى من الفضاء - حرب العوالم -  
عشرون ألف فرسخ تحت البحر - هم - الكوكب المحرم - الرجل المنكمش  
العجيب - رحلة إلى مركز الأرض - آلة الزمن - لكتونو - ٤٥١ فهر نهايت -  
الرحلة الخيالية - أنا تزوجت مسخا - كوكب القرد - أويسا الفضاء "٢٠٠٦" -  
سولاريس - الرجل الذى هبط إلى الأرض - حرب النجوم - الغيبوبة - لقاءات  
قريبة من النوع الثالث - وحش الفضاء - ماكس المجنون - غزو نابشى القبور -  
السلالة أندروميديا - الثقب الأسود - مكتسح القمر - رحلة إلى النجوم -  
الإمبراطورية تغرب ثانية - حالات متغيرة - أندرويد - إى . تى - غزاة أغراب -  
عاصفة فى المخ - ألعاب حربية - عودة الجيدائى - الهروب من كوكب القرد -  
هو أتى من الفضاء الخارجى - الروبوت البوايس - حدود المدينة - جريملنز -  
حديقة الديناصورات - العودة إلى المستقبل - دائرة كهربية قصيرة - الشرنقة -  
ماك وأنا - عملية اتصال - الغزاة - غزاة الفضاء - البطارية غير موجودة -  
التمساح - المنتصرون "٧٠" .

والإجابة على التساؤل الثانى بالدراسة ، والخاص ب : ما هى أهم الموضوعات الأساسية التى تطرحها أفلام الخيال العلمى الموجودة بالسوق

المصري في عينة نوادي الفيديو في الأحياء الخمسة ؟ قامت الباحثة بمشاهدة تلك الأفلام على مدى عام كامل . وأعدت قائمة بالموضوعات أو الثيمات الأساسية التي تتكرر في كل فيلم على حده . ثم صنفت تلك الأفلام إلى مجموعات ، كل مجموعة تنتمي لاتجاه أو موضوع غالب عليها طبقاً لتكرار "الثيمة" الأساسية للفيلم . فموضوع مثل الآلة وسيطرتها على الإنسان في العصر الحديث ، كان هو الغالب على فيلم مثل "ميترو بوليس" ، بصرف النظر مثلاً عن "ثيمات" أخرى أقل ظهوراً في الفيلم ، مثل "ثيمة" المستقبل المظلم . وعلى ذلك قامت الباحثة بتصنيف الأفلام عينة البحث طبقاً للموضوعات الأساسية التي تعالجها ، وطبقاً لعدد تكرارات الثيمات الأساسية فيها متخذة في ذلك أسلوب توماس سكاتس ، والذي اتبعه في تصنيف أفلام هوليوود الكلاسيكية مستنداً إلى المنهج البنائي ، في الكشف عن تكرارات موضوعات بعينها في أفلام السينما الأمريكية<sup>(٣٧)</sup> . وكانت النتيجة كالتالي :

- احتلت أفلام الحياة بعد انهيار الحضارة ، والمستقبل المظلم ، المرتبة الأولى ، ٢٩ فيلماً ، بوزن نسبي مقداره ٥٠٪ تقريباً من مجموع الأفلام .
- جاءت الأفلام التي تعالج موضوع الإنسان وقزميته في عصر الآلة ، حيث تصبح الآلات هي "بطل العصر" ، في المرتبة الثانية ، بواقع ١٢ فيلماً ، وبوزن نسبي مقداره ٢٢٪ تقريباً .
- واحتل موضوع الحاسبات فائقة القوة والمجنونة جنسياً ، ٧ أفلام ، بوزن نسبي مقداره ١٢٪ .
- وجاء موضوع الكائنات الفضائية المتحورة والأشياء في المرتبة الرابعة ، بواقع ٦ أفلام ، وبوزن نسبي مقداره ١٠٪ .
- واحتل موضوع القدرات الفعلية في مواجهة فهم اللفظ الأكبر لمسألة المطلق ،

فيلمين ، بوزن نسبى مقداره ٣٪ من مجموع الأفلام .

- وجاء موضوع الأخلاقيات الطبية فى المستقبل فى فيلم واحد ، بنسبة ١٪ . وهذا يمكننا من الإجابة عن التساؤلين الأول والثانى للبحث ، والخاصين بأهم أفلام الخيال العلمى الموجودة فى السوق المصرى وأهم موضوعاتها . وللإجابة على التساؤل الثالث للبحث ، والخاص بمن هم جمهور أفلام الخيال العلمى من الأطفال المصريين ، أجرت الباحثة دراسة كشفية أولية على ناديين لتأجير أفلام الفيديو ، بحدائق القبة ومصر الجديدة . وتم سحب عينة من رواد الناديين الذين يستأجرون أفلام الخيال العلمى ، وهم ٣٠ مفردة . وقد تم اختيارهم بطريقة عشوائية ، واتضح أنهم جميعا من الذكور ، وفى المرحلة العمرية ١٤ - ١٥ سنة . وطبقت الباحثة عليهم استمارة المستوى الاقتصادى الاجتماعى ، واتضح أنهم ينتمون إلى المستويين فوق المتوسط والمرتفع .

وبناء على ذلك قامت الباحثة بإعداد استمارة استبيان "interview schedule" ، أى استطلاع رأى بالمقابلة ، استندت فيها إلى تصنيف إيوارد ويتمور<sup>(٣٨)</sup> بشأن الاحتياجات التى تلبىها مشاهدة الأفراد للتلفزيون . وتم الاحتفاظ بمحاور الاحتياجات الأساسية الأربعة التى أوردها ويتمور ، مع اختصار ودمج الحاجات التى تقع تحت كل احتياج أساسى ، حيث وجدت الباحثة أن قائمة الاحتياجات الفرعية تشمل ٢١ احتياجا ، مما يشكل عينا على الأطفال ، ولذلك صممت الباحثة اثنى عشر سؤالا تشمل الاحتياجات الأساسية الأربعة ، وتم عرض تلك الأسئلة على أربعة محكمين من أساتذة الإعلام وعلم النفس\* ، للتأكد من صدق الأسئلة . وعمل اختبار قبلى لصحفية الاستقصاء على عينة من ثلاثين

\* السادة المحكمون هم الأساتذة الكاتبة قنبرى حلفى ، ومصرى حنورة ، وسامى عزيز ، ومحمد معوض .



طفلا ، لمعرفة مدى استيعاب الأطفال لأسئلة الاستمارة ، وبناء على ذلك تم تعديل بعض الأسئلة وإعادة صياغتها لتكون مفهومة لدى عينة البحث من الأطفال .  
وتشمل قائمة الاحتياجات التي بنيت عليها أسئلة استمارة الاستقصاء ما يلي :

أولا : الحاجة إلى حياة بديلة : ومنها حاجة الفرد للعيش في حياة أكبر من الحياة الطبيعية ، وحاجته للتجربة العاطفية البديلة ، ورغبته في تجربة مشاعر الحب والكراهة دونما عقاب أو شعور بالذنب ، وحاجته لمواجهة المرعب والمخيف في موقف متحكم فيه ، ورغبته في تخيل نفسه بطلا ، وفي تجربة المغامرة ، واكتشاف المناطق الخطيرة ، ومعايشة العواطف غير الطيبة ، وحاجته إلى اكتشاف المواقف الجديدة عليه تماما .

ثانيا : الحاجة للهروب : وتشمل حاجة الفرد إلى الهروب من واقع الحياة ، ورغبته في الترفيه والتسلية عن نفسه ، وحاجته إلى إيجاد مخرجات للدافع الجنسي في مجالات غير محرمة أو مدانة .

ثالثا : الحاجة الاجتماعية : وتشمل الحاجة إلى مشاركة الآخرين تجاربهم ، والحاجة إلى الشعور بالمعرفة والمعلوماتية ، والرغبة في الشعور بالتفوق على الانحرافات الاجتماعية ، ورؤية الآخرين يقتربون الأخطاء ، والحاجة إلى مشاهدة أفراد السلطة في مكانة رفيعة ومكان أدنى .

رابعا : الحاجة الأخلاقية والروحية : وتشمل الحاجة إلى الاعتقاد بأن القيم الأخلاقية والروحية أنفع من القيم المادية ، وحاجة الفرد للاتجاه إلى الله ، والرغبة في رؤية معاقبة الأشرار ومكافأة الأخيار ، والحاجة إلى اكتشاف المحرمات بدون عقاب ، والتطهر الروحي ، والحاجة إلى رؤية النظام يسود العالم .  
وللإجابة عن التساؤل الثالث الذي طرحتته الدراسة ، جاءت النتيجة الميدانية

أن معظم جمهور أفلام الخيال العلمى المعروضة للإيجار فى نواذى الفيديو المصرية من الأطفال فى المرحلة العمرية ١٤ - ١٥ سنة ، وينتمون إلى مستوى اقتصادى واجتماعى فوق المتوسط أو مرتفع .

أما التساؤل الرابع الذى طرحته الدراسة عن أهم الاحتياجات التى تلبىها تلك الأفلام للأطفال ، فكانت المادة المتصلة به كالتالى :

- احتلت الاحتياجات الهروبية أعلى نسبة تكرارات فى إجابات الأطفال عينة البحث ، ٢١١ تكرارا ، ويوزن نسبى مقداره ٧٠.٣٪ .
- جاءت فى المرتبة الثانية مجموعة الاحتياجات لحياة بديلة ، بواقع ٦٢ تكرارا ، ويوزن نسبى مقداره ٢٠.٧٪ .
- واحتلت الاحتياجات الاجتماعية المرتبة الثالثة ، بمجموع تكرارات ٢٣ تكرارا ، ويوزن نسبى مقداره ٧.٧٪ .
- جاءت الاحتياجات الأخلاقية والروحية فى آخر القائمة ، بمجموع تكرارات أربع إجابات ، ويوزن نسبى مقداره ١.٣٪ .

#### المناقشة والتعليق على نتائج الدراسة

تشير النتيجة الأولى ، المتعلقة بالإجابة عن التساؤل الأول للدراسة ، عن أهم أفلام الخيال العلمى الموجودة فى نواذى الفيديو المصرية ، عدة أمور جديرة بالمناقشة . فمن الملاحظ أن معظم الأفلام التى ظهرت فى عينة الدراسة أفلام أمريكية ، تم إنتاجها لتلائم الجمهور الأمريكى ، وهى موجهة أصلا للكبار ، لتلبى احتياجاتهم فى ظروف مجتمع تتعدد فيه البدائل والخيارات الإعلامية والثقافية ، وهو مجتمع صناعى قائم على الوفرة فى الإنتاج . فإذا تأملنا قائمة الموضوعات أو "التييمات" الرئيسية التى تعالجها تلك الأفلام ، وجدنا النظرة التشاؤمية مسيطرة على

المستقبل . وأبرز الأمثلة على ذلك فيلم "حرب العوالم" - الذى يحظى بجماهيرية عريضة - يهتم أساسا ببيان هشاشة البنيان النفسى والاجتماعى والدينى للإنسان فى مواجهة غزو مسوحى ، ويؤكد فى النهاية هشاشة الحضارة الغربية ، التى يفترض بكل خيلاء أنها مبنية على الصخر<sup>(٣٩)</sup> . كما أنه يطرح "تيمة" العلم الذى لا يمكن الوثوق به ويصور العالم كشخص يطلق العنان للأهوال تعم الدنيا ، أو يصبح عاجزا عن التعامل مع الأهوال والأخطار التى يواجهها ، مع تكرار النصيحة بعدم وضع الثقة فى أولئك الرجال نوى المعاطف البيضاء . والأمثلة على ذلك كثيرة ومتكررة ، من فيلم "فرانكشتاين" إلى فيلم "الغيبوبة" . كما نجدها أيضا فى أفلام "المسوخ" أو "التعلق" ، حيث يمثل فيلم "هم" - وهو من أكثر الأفلام تشويقا وإثارة - وجهة النظر القائلة بعجز العلماء أمام طوفان العلم ، المدمر للإنسان والإنسانية معا .

وقد ظهرت "التيمة" السابقة بصورة أشد قسوة - خاصة بعد الحرب الميتمانية - حيث تم التركيز على ما سعى "برعب الجسد" فى صورة تحولات مقزرة للغاية فى أفلام مثل : "تجربة كواثرماس" أو "الزاحف غير المحدد" ، ويحكى قصة الملاح الفضائى ، الذى يعود من الفضاء الخارجى بعدوى فطرية تنتهى بتحول جسده إلى كتلة ما ، لا تستطيع التواصل مع البشر ، بما فيهم زوجته . وتتكرر نفس "التيمة" فى فيلم "الرجل المنكمش العجيب" ، وفيلم "الذباب" . أما فيلم "أوديسا الفضاء ٢٠٠١" ، والذى يعتبره كثير من النقاد السينمائيين من أعظم أفلام الخيال العلمى ، فإن "تيمته" الأساسية تعكس وجهة النظر القائلة بأن الإنسانية لازالت فى طور الطفولة ، وأنها جنس بدائى يحتاج كى يتطور إلى معونة من قوى خارجية<sup>(٤٠)</sup> .

وإذا ربطنا كل ما سبق ذكره بحقيقة أن معظم الأطفال عينة البحث أجابوا

بأن مشاهدتهم لأفلام الخيال العلمى تشبع لديهم الحاجة إلى الهروب من الواقع المعاش ، أمكننا أن نصل إلى نتيجة تشير إلى خطورة تلك الأفلام على تلك المرحلة العمرية . فالاحتمال الأكبر أنها تحدث أثارا غير مرغوب فيها ، شبيهة بتلك التى أوردتها تشارلز رايت<sup>(١١)</sup> فى نمونجه عن آثار المادة الترفيهية التى تنتقل عبر وسائل الإعلام ، وهى تتمثل فى زيادة سلبية الفرد ، وإتاحة الفرصة لظهور الاتجاهات الهروبية ، والهبوط بمستوى الذوق العام .

وإذا نظرنا إلى موضوع أو "تيمة" . الإنسان قزما فى عصر الآلة ، وجدنا أفلاما حظيت باهتمام واسع ، بدءا من "متروبوليس" وحتى فيلم "السلالة أندرميدا" ، تعكس رؤية المستقبل الذى تنقلص فيه المشاعر الإنسانية إلى أدنى حد ، مما كان له الأثر فى النهاية فى إنتاج أفلام عن الحاسبات ، "الكومبيوترز والسوبر كمبيوترز" غريبة الأطوار إلى أقصى درجة ، حتى لتصبح تلك الحاسبات مجنونة جنسيا . وتتعكس تلك "التمية" فى موضوعات أفلام مثل "بذرة الشيطان" ، وساتيرن ٣ التى تعكس موضوعات البوذية المخصصة صناعا من قبل الحاسب ، والتى تفرغ رضيعا ذا قشور معدنية ، ينطق فى نهاية الفيلم "أنا هى" ، أو "روبوت" يردد نفس المقولة ، وتصبح لديه القدرة على إنجاب روبوتات صفار ، كما فى سلسلة أفلام "رقم خمسة" . ويصل الموضوع إلى ذروته فى أفلام مثل "غزو نابشى القبور" ، و "رحلة إلى النجوم" ، حيث يطرح التساؤل : متى يكون الشخص ليس شخصا ؟ فى تلك الأفلام يتم مزج الرعب مع الفن مع العلم ، فى خلطة مبهرة ، يلهث وراءها المتفرج ، ويبدأ فى الشك فى هويته وهل هو نسخة من كائنات بشرية سابقة ؟ .

ويزداد الأمر خطورة وجدة ، حينما يشاهد الطفل الوضع العكسى فى فيلم مثل "الرجل الذى هبط إلى الأرض" ، حيث تعالج "تيمة" الكائن الفضائى الذى

سرت هويته . فهو كائن فضائى شبيه بالبشر ، يهبط إلى الأرض لمساعدة مواطنين فى كوكبهم الصحراوى المحتضر . ويبدأ الإخراج فى عمل إسقاطات على موضوع هبوط "أم" البرى الذى أكل الثمرة وارتكب الخطيئة الأولى ، فحق عليه النزول للأرض .

وفى كل تلك الأفلام يشكل الجنس وممارساته العجيبة ، وأحيانا المقرزة ، "تيمة" تكاد تكون رئيسية . وهذا مما يجعلنا ننبه إلى ضرورة وضع أسس ومعايير لمشاهدة تلك الأفلام .

ومن اللافت للنظر أن قصص الأشباه "أو الأندرويدات" ، التى حفلت بها مجلات الخيال العلمى الأمريكى فى السبعينيات والثمانينيات ، كان لها وجود فى الأفلام عينة البحث . والشبيه هو نسخة متطابقة جينيا مع الشخص تم إنتاجها اصطناعيا . أما الأندرويد فهو مركب اصطناعى صرف من اللحم يشبه الإنسان فى مظهره الخارجى ، وأبرز أفلام ذلك النوع فيلم "بليدرانز" ، وفيلم "الأولاد من البرازيل" . وتدور تيمة الفيلم الأخير الرئيسية حول الطبيب النازى الذى يستقر فى أمريكا الجنوبية ، محتفظا بنسيج خلوى من أدولف هتلر ، محفوظا حيا ، ويقوم بعمل أشباه منه ، ثم يوزع هؤلاء الأطفال "الأشباه هتلر" على أسر مختلفة عبر العالم كله ، وذلك بهدف الحصول على هتلر جديد . ويمكن اعتبار فيلم "حديقة الديناصورات" من ذلك النوع أيضا ، حيث يتم تخليق ديناصورات من بقايا بويضات حية .

أما موضوع "قدرات العقل فى مواجهة فهم اللفظ الأكبر للخلق" ، فهو يظهر بكثافة فى أفلام الخيال العلمى فى التسعينيات . ويعد فيلم "حالات متغيرة" من أبرز الأفلام التى تعالج فكرة أن العقل البشرى يحتوى فى داخله كل تاريخ التطور الإنسانى ، وبالتالي فإنه ، بتغيير الوعى الإنسانى ، يمكن تغيير صفاته الجينية ،

وشكل جسمه أيضا . وبطل الفيلم عالم عصري ، يخضع نفسه لتجربة أكل نبات سحري ، يمكنه من دخول خزان يجرد الإنسان من عواطفه . ويمر البطل بثورات يتحول فيها إلى قرد ، ثم تبدأ أجزاء جسمه في التغير تدريجيا حتى تتحول في النهاية إلى رواسب طينية أولية . ويكون المنقذ له في النهاية من هذه الحالة هو حب امرأة وتمسكها به لآخر لحظة .

ومن هنا يمكن طرح التساؤل الآتي : هل هذه الأفلام والأفكار تعد ضرورية لمجتمع نام كمصر ، خاصة وأنه جاء في المرتبة الثانية من الاحتياجات التي تشبعها تلك الأفلام لدى عينة الأطفال المصريين : الحاجة إلى حياة بديلة ؟ وعلى الرغم من أن ذلك الاحتياج يواجه بكثير من المساندة من قبل علماء الاتصال الجماهيري في المجتمع الغربي<sup>(١٧)</sup> ، إلا أننا ، في مجتمع نام كمصر ، لا نملك إلا التحفظ عليه ، خاصة إذا ما ناقشنا الأمر على ضوء مظاهر النمو لتلك المرحلة العمرية الخطيرة في حياة الإنسان ، والتي يكون من أهم أهدافها اكتساب الطفل اتجاهات سليمة نحو ذاته ككائن عضوي نام ، الأمر الذي يساعده في تكوين صورته عن ذاته والآخرين . هذا فضلا عن حاجة الطفل في تلك المرحلة العمرية إلى تكوين اتجاهات سليمة نحو المؤسسات الاجتماعية المختلفة . وقد ذهب علماء النفس<sup>(١٨)</sup> إلى حصر العوامل الأساسية المؤدية إلى نمو الطفل وإشباع احتياجاته في تلك المرحلة إلى :

- ١ - حاجته إلى اكتساب معرفة أشمل وفهم أعمق للعالم المادي والاجتماعي المحيط به .
- ٢ - حاجته إلى تكوين اتجاهات سوية نحو فكرته عن ذاته ، مثل قبول الذات والرضا عنها ، والشعور بأن له قيمة ، وأنه جدير باحترام الآخرين .
- ٣ - تعلم دور اجتماعي ذكرى أو أنثوى مناسب .

- ٤ - ترقى الضمير والأخلاق وتكوين مقياس مدرج من القيم .
- ٥ - تعلم مهارات عقلية ، مثل الملاحظة الموضوعية المنظمة ، والتصنيف ، والمقارنة ، واستخدام المعلومات فى حل المشكلات .
- ٦ - حاجته إلى تنمية اتجاهات سوية نحو المجموعات الاجتماعية والمنظمات الاجتماعية الأخرى .

ويربط بعض علماء النفس والاتصال<sup>(١١)</sup> بين الاحتياجات الأساسية للأطفال فى الدول النامية ، ووظائف الإعلام ، خاصة المرئى منها . وتأتى فى مقدمة تلك الاحتياجات :

- تنمية الفهم والإدراك للبيئة المحيطة بالطفل ، أى المساهمة فى إرشاده وربطه ببيئته ووطنه .
  - حاجة أفراد تلك المجتمعات - خاصة الصغار - إلى تبنى طرق جديدة فى التفكير ، وفى حل المشكلات .
  - حاجة الطفل إلى أن تتقل له صورة القوة أو المثل الأعلى ، تلائم قيم ومثل المجتمع ، وتعبر عما تتمناه تلك المجتمعات لنفسها من مظاهر تقدم ورفق .
  - حاجة الطفل لوسيلة مجدية ونافعة لشغل وقت فراغه والتسرية عنه .
- وإذا تأملنا نتائج الدراسة الميدانية التى أجريت على الأطفال عينة البحث ، وهم غالبا من المستوى الاقتصادى والاجتماعى فوق المتوسط والمرتفع ، الذين سيشكلون فى المستقبل ما يعرف بالصفوة "elite" الثقافية ، فإننا نجد أن هؤلاء الأطفال يشاهدون أفلام الخيال العلمى - الأمريكية الصنع والسياسة - من أجل إشباع حاجتهم للهروب من وقائع الحياة التى يعيشونها ، وهو أمر يمثل خطورة على الطفل المصرى . ومن اللافت للنظر أن الحاجات إلى حياة بديلة ، أكبر من الحياة الطبيعية - بما تتضمنه من الرغبة فى تخيل الطفل نفسه بطلا أو مغامرا

دونما عقاب اجتماعى أو معنى - جاءت فى المرتبة الثانية فى سلسلة الاحتياجات التى صنفها الأطفال ، وتشبعها تلك الأفلام . وهو أمر يتعارض - إلى حد كبير - مع احتياج الطفل المصرى إلى تكوين اتجاهات سليمة نحو المؤسسات الاجتماعية المختلفة ، وفى المساهمة فى تكوين عادات اجتماعية يرضى عنها المجتمع ، حيث تمثل البطولة والمغامرة فى تلك الأفلام ؛ الخروج والثورة على كافة المؤسسات الاجتماعية والدينية فى المجتمع .

أما الحاجات الاجتماعية ، فقد جاءت فى المرتبة الثالثة من تصنيف الأطفال ، وبنسبة تكرارات ضئيلة . وهذا مما يؤكد أن تلك الأفلام لا تلبى حاجة الطفل للشعور بالمعلوماتية ، ولا بمشاركة الآخرين تجاربهم إلا فى أضيق الحدود ، الأمر الذى يؤكد وجهة النظر القائلة بأن معظم أفلام الخيال العلمى لازالت محشوة "بالعلم الرديء" ، وتصنع أساسا بهدف الربح .

وتأتى فى النهاية الحاجة الروحية والأخلاقية التى يمكن أن تلبىها تلك الأفلام . ورغم أن تلك الحاجة جاءت فى ذيل قائمة الاحتياجات التى تشبعها تلك الأفلام ، إلا أنه يجب مناقشة الأمر من زاوية رؤية المجتمع الأمريكى لتلك الحاجة . ومنضرب مثلي من فيلمين للخيال العلمى تم عرضهما فى مصر جماهيريا فى السينما ، وحظيا باهتمام كبير من الأطفال عينة البحث . الفيلم الأول "لقامات قريبة من النوع الثالث" ، للمخرج ستيف سبيلبرج ، والذى يعتبره النقاد السينمائيون واحدا من أفضل أربعة أفلام الخيال العلمى ، ويعد سبيلبرج من أفضل مخرجى تلك النوعية من الأفلام<sup>(١٩)</sup> . وموضوع الفيلم الرئيسى يكمن فى ذلك الظهور المهيّب للسفينة الأم فوق برج الشيطان فى "وومنج" بالولايات المتحدة الأمريكية ، حيث يبدو المشهد أقرب ما يكون "لعيد غطاس" ثم تصويره فى السينما<sup>(٢٠)</sup> . والحياة تدب فى لعب الأطفال حين تمر الطائفة فوق المنزل ،



ثم تقف جماعة صغيرة من الناس فى انتظار مشاهدة علامة معينة ، مع إلحاح بطل الفيلم فى طلب معونة النور الإلهى ، أملأ فى الالتقاء به ، صاعدا إلى السماء محاطا بالنور ، مضحيا بكل المتع الأرضية .

والفيلم الثانى "E.T." الكائن غير الأرضى ، للمخرج نفسه . ويعكس الفيلم رؤية سبيلبرج للطفولة وعالم الكبار ممتزجة بالأساطير والعلم ، فى تكتيك سينمائى شديد الإبهار والمتعة . ويرى بعض نقاد السينما أن ذلك الفيلم يعيد بناء قصة موت وقيام السيد المسيح<sup>(١٧)</sup> . ويطل الفيلم عبارة عن كائن فضائى طفل ضائع ، هجرته أسرته لسبب ما ورحلت ، تربطه صداقة بطفل أرضى وحيد يتيم اسمه إيلليوت - مع ملاحظة أول حرف فى الإسم وآخره . وهذا الكائن الفضائى هو صديق الطفولة السرى والسحرى . إلا أنه سرعان ما يتدخل عالم الكبار ، ونرى ذلك من خلال وجهة نظر الصغار . فالكائن الفضائى الصغير كائن ظريف ، قصير ناعس العينين ، فطرى الطباع ، إلا أنه فى النهاية يموت ، لم يقتله أحد ، لكن طبيعة العالم الأرضى من حوله هى التى جعلته يمرض ويموت . لكن فى لحظة النهاية يستيقظ الكائن الفضائى من الموت . وفى مشهد "بهجة القيامة" يعلم الأطفال كيف يخلقون ، وكيف يرتفعون بدرجاتهم إلى السماء ، حتى يتخلصوا من كل كبت فى عالم الكبار . وكل تلك المشاهد صنعت بطريقة شديدة الإبهار والتميز الفنى والتقنى ، حيث مكنت خبرة سبيلبرج التقنية ، وحبه الشديد للعالم الأسطورى من إنجاز أعمال ناجحة تجارية وفنية ، كان آخرها فيلم "حديقة الديناصورات" ، الذى عرض جماهيريا بمصر .

وفى النهاية يمكن أن نخلص إلى أنه لا توجد آثار مؤكدة على أن أفلام الخيال العلمى يمكن أن تسهم فى تكوين التفكير العلمى لدى الطفل المصرى . بل لقد اتضح من الدراسة أن الاحتياج الأول الذى تلبيه تلك الأفلام هو الاحتياج

الهروبي ، أى الاتجاه إلى الهروب من الواقع المعاش . وهذا مما يؤدي إلى تشتيت خيال الطفل فى تلك المرحلة العمرية ، خاصة إذا تم الأمر فى قالب ترفيهى صرف لا يمت لتكوين ارتباطات أو علاقات سببية علمية بأى صلة .

إن أساس التغيير ، وخلق الرغبة فى الإنجاز ، يتم فى المجتمع منذ مرحلة الطفولة ، حيث تسهم الوسائط الثقافية المختلفة فى إعداد الطفل مستقبلا للقابلية للعمل والإنجاز ، بصورة تساعد على تطور المجتمع وتتميته . ومن هنا كانت ضرورة الدعوة إلى العمل ، على أن يستخدم جمهور الأطفال المصرى وسائل الإعلام المختلفة - خاصة المرئى منها - استخداما يلبى احتياجات المجتمع المصرى ، مع تطوير تلك الاحتياجات والوقوف على أسبابها بطريقة علمية سليمة ، بما يلائم طبيعة جمهور الأطفال المصرى وطبيعة المجتمع ككل . وهذا مما يجعلنا نوصى بضرورة وضع البديل أو النموذج الثقافى المحلى الذى يستمد جنوره من الأرض المصرية ، حيث إن تلك الأفلام - على الرغم من عناوينها البراقة - تبدى تساهلا كبيرا فى سبيل إرضاء أذواق جماهيرها العريضة والمتزايدة من أجل تحقيق أكبر الربح لمنتجيتها ، مما يحثنا على التحذير من وضع الآمال العريضة على تلك النوعية من الأفلام ، فى أنها أمل المستقبل ، فى غرس أى مضامين علمية أو تفكير علمى لدى الطفل . وربما يكون الوضع مختلفا بالنسبة للأطفال قراء هذا النوع من القصص . لكن من المؤكد علميا أن الفن السينمائى والتلفزيونى الغربى - خاصة الأمريكى - صنع فى جملته من أجل إشباع حاجات تلك المجتمع ، وربما خلق حاجات جديدة لأفراد المجتمع ، بعرض المزيد والمزيد من جرعات العنف والجنس والمغامرات المثيرة بهدف تحقيق أعلى عائد مادى . وهذا يدعونا إلى أن نؤكد فى النهاية على أن الخيال العلمى شئ والثقافة العلمية أو الإعلام العلمى شئ آخر مختلف تماما ، وأن محور الأمية العلمية يتطلب

إشباعاً فكرياً وجمالياً ، يتم إكسابه للطفل عن طريق عرض الموضوعات العلمية الحديثة ، كالهندسة الوراثية وغيرها ، فى قالب مبسط ومشوق للطفل ، وفى إطار مناخ فكرى واجتماعى يهدف أساساً إلى تعليم الطفل ، وتعريفه بأفاق العلم المستقبلية ، فى لغة علمية مبسطة ، وإطار فنى يستغل نوافع الطفل وحاجاته للإبداع والابتكار ، وليس نوافعه للهروب والتسلية .

## المراجع

- ١ - Schatz, Thomas, Hollywood Genres, New York, Random House Inc., 1990. p. 264.
- ٢ - نيكولز ، بيتر ، السينما الخيالية ، ترجمة مديحت محفوظ ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة الألف كتاب الثانى ، العدد ١٣٦ ، ١٩٩٢ . ص ٢٢٧ .
- ٣ - كافوايس ، فيرتوس ، الأدب وجدليات التحديث ، ترجمة وتقديم محمد حافظ دياب ، مجلة قصول ، المجلد السادس (١٩٨٦) ، العدد الثالث . ص ٩٩-١٠٧ .
- ٤ - حفى ، قدرى ، سينما الأطفال وعلم النفس ، مجلة الفن الإذاعى ، العدد ١١٦ ، يناير ١٩٨٨ . ص ٤٦ - ٥٣ .
- ٥ - قاسم ، محمود ، الخيال العلمى أدب القرن العشرين ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٢ . ص ٣٦٠ .
- ٦ - الحيدى ، منى سعيد وعبد المنعم الأشبينى ، سينما الأطفال فى الوطن العربى بين الواقع والتطلعات ، دراسة مقدمة للندوة الأولى لمهرجان القاهرة الدولى الأول لسينما الأطفال ، القاهرة ، المجلس العربى للطفولة والتنمية ، ١٩٩٠ . ص ١ - ٤٠ .
- ٧ - نيكولز ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٩ .
- ٨ - الشارونى ، يعقوب ، دراسة حول الآثار السلبية لكتب الأطفال المترجمة على القيم التربوية للأطفال العرب ، مجلة ثقافة الطفل ، ١٩٨٦ ، العدد الثانى . ص ١٠ .
- ٩ - انظر فى هذا المجال :  
نيكولز ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨ - ٩ .  
الأزهري ، إيهاب ، قصص الخيال العلمى ، أعمال الحلقة الدراسية الإقليمية عن الثقافة العلمية فى كتب الأطفال (المنعقدة فى الفترة من ٢٩ نوفمبر - ٢ ديسمبر ١٩٨٤) ، القاهرة ، الهيئة

المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥ . ص ١٩٤ - ٢١٢ .

١٠- الشارونى ، يعقوب ، دور الخيال العلمى فى التمهيد للمستقبل ، بحث مقدم فى ندوة الخيال العلمى والمستقبل ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ١٥ أبريل ١٩٩٤ . غير منشور .

١١- الشارونى ، يعقوب ، دراسة حول تنمية الإبداع كهدف من أهداف عقد حماية الطفل المصرى ، الحلقة الدراسية الإقليمية لعام ١٩٨٩ عن وثيقة الرئيس مبارك حول عقد حماية الطفل المصرى وزيارته (القاهرة من ٢٦ - ٢٨ نوفمبر ١٩٨٩) ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٩ . ص ١٠١-١١١ .

١٢- معبد ، إسماعيل خلف ، الطفل المصرى وصورة البطال ، القاهرة ، دار مايا للنشر ، ١٩٩٢ . ص ٩٢ .

١٣- انظر فى هذا المجال :

البيتى ، هادى محمود ، ثقافة الأطفال ، الكويت ، عالم المعرفة ، ١٩٨٨ . ص ١٠٧ .

وأيضاً زكى ، محمد عماد ، تحضير الطفل العربى لعام ٢٠٠٠ ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٠ . ص ٢٤ .

١٤- Ginsburg, Herbert and Oppen, Sylvia, Piaget's Theory of Intellectual Development, New Jersey, Prentice Hall Inc., 1989. pp. 186-167.

١٥- الشارونى ، دراسة حول الآثار السلبية ... ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٨ .

١٦- قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩٥ .

١٧- نيكولز ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢ .

١٨- Webster's New Dictionary, New York, Simon Shuster, 1979. p. 428.

١٩- نيكولز ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤ .

٢٠- المرجع نفسه ، ص ٥٩ .

٢١- Van Herp, Jacques, Panorama de La Science Fiction: Les thèmes, Les genres, Les écoles, Les problèmes, Paris, Marabout Université, 1990.

٢٢- نيكولز ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٤ .

٢٣- المرجع نفسه ، ص ٩ .

٢٤- David, Kyle, Science Fiction Hand book: Ideas and Drams, New York, Prentice Hall Inc., 1989. pp. 28-29.

٢٥- قاسم ، مرجع سبق ذكره .

٢٦- عنايت ، راجى ، سلسلة أغرب من الخيال ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٨٧ . ص ٥ .

Van Herp, loc. cit.

-٢٧

-٢٨- نيكولز ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٥ .

-٢٩- المرجع نفسه .

Whetmore, Edward Jay, *Mediamerica: Form, Content and Consequences of Mass Communication*, Belmont, Calif., Wadsworth Publishing Company, 1990. pp. 334-236.

Time Magazine, Vol 144, No 22, November 28, 1994. pp. 50-57.

-٣١

-٣٢- الحيدى ، مرجع سبق ذكره .

-٣٣- العبد ، عاطف عدلى وعبد التواب يوسف ، *الطفل العربي بوسائل الإعلام وأجهزة الثقافة : دراسة ميدانية* ، القاهرة ، المجلس العربى للطفولة والتنمية ، ١٩٨٨ . ص ١ - ١٥ .

-٣٤- رمضان ، كافي ، *السينما وأفلام الفيديو* ، القاهرة ، المجلس العربى للطفولة والتنمية ، ١٩٨٨ . ص ١ - ٣٠ .

-٣٥- العبد ، عاطف عدلى ، *علاقة الطفل المصرى بوسائل الاتصال : دراسة ميدانية* ، مجلة ثقافة الطفل ، العدد الثانى ، ١٩٨٦ . ص ١٠١ - ١٦٢ .

Bowers, John Waite & John A. Courtright, *Communication Research Methods*, Dallas; Tex. Scott, Foresman and Company, 1984. p. 70.

Schatz, op cit. pp. 260-265. and also Straus, Claude Levi, *Myth and Meaning*, Toronto, University of Toronto Press, 1989. p. 72.

Whetmore, op. cit., p. 178.

-٣٨

-٣٩- نيكولز ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٢ - ٦٣ .

-٤٠- المرجع نفسه ، ص ١١٦ .

Wright, Charles, A., *Functional Analysis in Mass Communication*, in Dexter-11 and White (eds. ), *People, Society and Mass Communication*, Glenview Illinois, The Free Press, 1964.

De Fleur, Melvin L., and Dennis, Everette E., *Understanding Mass Communication*, Boston, Houghton Mifflin Company, 1984. and also Whetmore, op. cit.

-٤٢- بهادر ، سمعية محمد ، *فى علم نفس النمو* ، طبعة ثانية ، الكويت ، دار البحوث العلمية للنشر والتوزيع ، ١٩٨١ . ص ٢٧٣ .

-٤٤- انظر :

ليب ، الطاهر ، *الطفل العربى بين الحاجات والمؤسسات* ، المستقبل العربى ، العدد الثانى ، يونيو ١٩٨٧ . ص ٨٧ - ١١٧ .

حنورة ، مصرى ، الحاجة إلى القراءة بين أطفال البلدان النامية ، الحلقة الدراسية الإقليمية عن كتب الأطفال في الدول العربية والنامية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤ . ص ١٢٤-١٤٧ .

٤٥- نيكولز ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٠ .

٤٦- المرجع نفسه ، ص ١٩١ .

٤٧- المرجع نفسه ، ص ١٩٣ .

#### Abstract

### SCIENCE FICTION FILMS AND THE EGYPTIAN CHILD

Eatimad Khalaf

This study discusses the effects of science fiction films on a sample of Egyptian child audience. It covers the basic rules of these films, the themes and the audience needs. The study focuses on how these films fulfil some needs of the Egyptian children and whether this is "proper" or not.

This field study examines how science fiction films fulfils the children needs in four main areas, based on the possible gratification derived from watching television.

Among the major findings of the study are: first, the children watch the science fiction films basically to fulfil the need to be distracted from the realities of life. Secondly, comes the desire to live vicariously, in a world of significance, intensity, and larger-than-life-size people. Third, the need to have shared experiences with others and to feel informed. There is no evidence that those films fulfil the need of spiritual or moral values.

## الاستخدام فى القطاع غير النظامى

### محيا زيتون\*

الفرض من هذا المقال هو تقدير مدى اتفاق الأدبيات الحديثة حول القطاع غير النظامى والشواهد الواقعية بالنسبة لأداء القطاع وقدرته على إيجاد فرص عمل .  
ويميز المقال بين قطاعين فرعيين فى القطاع غير المنظم . يتميز أولهما بكثافة العمل ، وتنشئ الأجور ، وسهولة النخول فيه ، والإنتاجية المنخفضة . أما الآخر فيتميز بقلّة فرص العمل ، والأجور المالية ، وصعوبة النخول فيه ، والإنتاجية العالية نسبياً .  
وبالنسبة للقطار العربى يتوقع استمرار نمو القوى العاملة ، فى حين أن القطاع العام والحديث فى مصر سيوفران فرص عمل قليلة ، وبخاصة فى ظروف إعادة التكيف الهيكلى .  
وبالمقارنة بالقطاع النظامى ، فإن دخول القطاع غير النظامى أسهل ، نظراً لصغر حجم رأس المال اللازم ، وتنشئ المهارة المطلوبة . ولكن هذا لا ينطبق على بعض القطاعات الفرعية .  
والسؤال الأصح بالنسبة لقدرة القطاع على خلق فرص العمل لا يتعلق بحجم فرص العمل ، وإنما بما إذا كان نمو العمالة سيكون تطوراً أو تراجعياً .

### نشأة المفهوم

ارتبط مفهوم القطاع غير النظامى منذ نشأته بالحضر ، واعتبر ظاهرة مقترنة بارتفاع معدلات التحضر والهجرة من الريف . ويعتمد المفهوم على ازدواجية النشاط الاقتصادى فى دول العالم الثالث وانقسام الاقتصادات فى هذه الدول إلى قطاعين : قطاع نظامى Formal Sector وقطاع غير نظامى Informal Sector .

\* أستاذ الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الأزهر (فرع البنات) .

المجلة الاجتماعية القرية ، المجلد الثانى والثلاثون ، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٩٥ .

ومنهج الازواجية فى تحليل النشاط الاقتصادى كان سائدا فى نظريات التنمية الاقتصادية قبل استخدام مفهوم القطاع النظامى وغير النظامى بزمان طويل . فالنموذج الذى انتشر بعد الحرب العالمية خاصة ذلك الذى قدمه Arthur Lewis كان يقوم على التمييز بين قطاعين للنشاط الاقتصادى فى الدول النامية : قطاع حديث ، وقطاع تقليدى<sup>(١)</sup> . والقطاع الحديث يشمل الأنشطة ذات الارتباط المباشر بالعالم الخارجى والاستثمارات الأجنبية والتى تستخدم فنا إنتاجيا متقدما . والنشاط الرئيسى فى هذا القطاع هو النشاط الصناعى . ويشتمل القطاع التقليدى على الأنشطة التى كانت سائدة قبل تغلغل نمط الإنتاج الرأسمالى فى اقتصاديات العالم الثالث ، والتى استمرت أيضا فى التواجد بعد دخول هذا النمط الحديث ، وظلت تستخدم أساليب إنتاج تقليدية . والنشاط الرئيسى فى هذا القطاع هو الزراعة .

وفى ظل هذا النموذج للتنمية يعد القطاع الحديث المحور الأساسى فى عملية التنمية ، حيث يفترض أن عمليات التصنيع ستتم فيه على نطاق واسع ومتزايد ، بحيث يمكن استيعاب قوة العمل الفائضة فى القطاع التقليدى ، ومن ثم تحقيق الهدف من التنمية (طبقا لهذا النموذج) وهو نمو الناتج القومى . وبذلك يصبح هذا القطاع قادرا على توفير الموارد اللازمة لتحديث الاقتصاد ككل . أما عملية التوزيع والقضاء على الفقر فلم تكن تمثل هدفا مباشرا لهذا النموذج ، حيث كان يفترض أنها ستتم تلقائيا وعلى نحو تدريجى نتيجة لتساقط منافع النمو على الفئات الفقيرة .

إلا أنه بعد مضى عدة عقود اتضح أن عملية التنمية لم تتم على النحو الذى توقعه هذا النموذج ، كما اتضح أنه إذا كانت الدول النامية قد حققت - أحيانا - معدلا مرتفعا للنمو الاقتصادى ، إلا أن منافع هذا النمو لم تتساقط على الفقراء ،



كما أن التحديث لم يمتد ليشمل الاقتصاد بأكمله ، ولم يستوعب القطاع التقليدي في القطاع الحديث . ومن ثم بدأ الاهتمام يتحول من التركيز على نمو الناتج القومي إلى النمو مع التوزيع ، وبدأ العديد من الدراسات يتناول أوضاع الفقراء في الدول النامية . وقد نشأ مفهوم القطاع غير النظامي في هذا الإطار لدراسة أوضاع فقراء الحضر في بعض دول العالم الثالث .

فقد لوحظ أنه رغم ارتفاع معدل نمو السكان وزيادة عرض العمل ، فإن معدلات البطالة تكون منخفضة في المجتمعات التي لا يوجد بها نظام تعويضات البطالة وغيرها من أشكال التأمين الاجتماعي . وقد اتضح أن هذا يرجع إلى محاولة الأفراد توفير أى وسيلة للإعاشة ، سواء أكانت مشروعة أم غير مشروعة . كذلك اتضح أن الكثير من هؤلاء يجنون أرباحا مدرة للدخل في المشروعات الصغيرة وفي أنشطة لا تشملها الإحصاءات الرسمية . وقد وجه هذا الأمر الانتباه إلى أهمية هذه المشروعات والأنشطة في توفير مجالات يعمل فيها فقراء الحضر والمهاجرين من الريف الذين يسعون للحصول على فرص عمل في الحضر . وكانت هذه هي بداية الاهتمام بالقطاع غير النظامي<sup>(١)</sup> .

ويعتبر ك . هارت K.Hart أول من أدخل مفهوم القطاع غير النظامي في دراسته عن الاستخدام في غانا في أوائل السبعينيات<sup>(٢)</sup> . وقد بنى هارت دراسته على بحث ميداني عن الاستخدام في الحضر ، ويميز بين قطاعين للنشاط الاقتصادي ، أحدهما قطاع غير نظامي يعد امتدادا للقطاع التقليدي لكن خارج النشاط الزراعي ، والآخر هو القطاع النظامي ، وهو ما أطلق عليه في الماضي القطاع الحديث . وقد اعتبر هارت أن من أهم خصائص العمالة في القطاع غير النظامي : الوزن النسبي الكبير لفئة المشتغلين لحسابهم self employed والمشروعات الصغيرة ، وكذلك وجود درجة عالية من غياب الحصر الإحصائي

لأنشطة هذا القطاع .

أما الانتشار الواسع لمفهوم ازواجية النشاط الاقتصادي في شكل قطاع نظامي وغير نظامي ، فقد تم بعد نشر منظمة العمل الدولية لتقريرها عن الاستخدام في كينيا عام ١٩٧٢<sup>(١)</sup> . وقد تناول هذا المفهوم بعد ذلك في العديد من الدراسات والتقارير التي أنجز الكثير منها من خلال المنظمة ذاتها . وقد تبين أن أحد الاعتبارات المهمة للتمييز بين القطاعين هو علاقة كل منهما بالحكومة . فالقطاع النظامي معترف به من جانب الحكومة ، ويخضع لإجراءاتها وقوانينها ، ويتمتع بالعديد من المزايا ، مثل سهولة الحصول على الائتمان والنقد الأجنبي . كذلك يستفيد القطاع النظامي من ضعف قوى المنافسة ، نظرا لكبر حجم المنشآت ، علاوة على تطبيق أساليب الحماية المختلفة لمشروعات القطاع .

وقد استخدم التمييز بين القطاع النظامي وغير النظامي أيضا لإضافة أبعاد جديدة لدراسة التفاوت في الكسب في سوق العمل بالحضر . فدراسة الكسب من هذا المنطلق تبرز أهمية العوامل الهيكلية في تفسير التفاوت في مقابل التفسير القائم على رأس المال البشري ، وبمعنى آخر فإن التفاوت في الكسب لا يفسر فقط بالنظر إلى خصائص عرض العمل التي تؤثر في إنتاجية المشتغل ومستوى تكسبه مثل التعليم والخبرة ، حيث إن هناك عنصرا مهما يجب إضافته من أجل تفسير هذا التفاوت ، ألا وهو موقع المشتغل في أي من السوقين : النظامي أو غير النظامي . ومرجع ذلك أن الدراسات العملية أسفرت عن انخفاض مستويات الكسب في سوق العمل غير النظامي بالمقارنة بالمستويات السائدة في سوق العمل النظامي .

ويفسر د . مازومدار Mazumdar هذه التجزئة في سوق العمل ولماذا لا تعمل قوى المنافسة وتنقلية العمالة على تساوي مستويات الكسب في السوقين بأن

التجزئة ترجع إلى وجود قيود على حرية تنقل العمالة<sup>(٤)</sup> . أضف إلى ذلك أن القطاع النظامي يعد قطاعا محصنا protected ، بمعنى أن مستويات الكسب وظروف العمل في القطاع تكون غير متاحة للراغبين في العمل على مستوى سوق العمل الكلى . فمن ناحية هناك الارتباط بين إنتاجية المشتغل ومستوى أجره في القطاع النظامي ، بحيث إن كل زيادة في الأجر يصاحبها ارتفاع في الإنتاجية بمعدل أكبر، ويتحدد الأجر عند المستوى الذي يصبح عنده ارتفاع الأجر غير مصحوب بزيادة أكبر في الإنتاجية . ويستمر الأجر عند المستوى المرتفع ، حتى على الرغم من وفرة راغبي العمل في وظائف هذا القطاع . وهكذا تنشأ علاقة طويلة الأجل بين المشتغلين والمنشأة في القطاع النظامي . ومن ناحية أخرى ، هناك قيود متعددة على الالتحاق بمنشآت القطاع النظامي ، تشمل اشتراطات واختبارات معينة ، نظرا لمحودية وظائف هذا القطاع .

وعلى العكس من ذلك ، فإن سوق العمل غير النظامي غير محصن unprotected . ومن ثم هناك سهولة في الالتحاق بوظائف هذا القطاع . حيث لا تتطلب ممارسة النشاط بالقطاع قدرا كبيرا من رأس المال المادى أو البشرى أو قدرات تنظيمية عالية . ويؤدى ذلك إلى ازدياد حدة المنافسة في هذا القطاع ، سواء على مستوى المشروعات أم على مستوى المشتغلين ، ومن ثم مستويات الكسب .

والاختلاف بين الازواجية أو الثنائية من خلال منهج التحديث الذى يقوم على التقسيم الثنائى للنشاط الاقتصادى إلى قطاع حديث وقطاع تقليدى ، وبين الازواجية من خلال المنهج القائم على تقسيم النشاط الاقتصادى إلى قطاع نظامى وغير نظامى ، هو أنه فى ظل المنهج الأول يفترض أن القطاع الحديث سوف يتسع مع استمرار عملية النمو ويستوعب القطاع التقليدى ، وتصبح قوة

العمل خارج قطاع الزراعة تمارس العمل بلجر في النشاط الإنتاجي الحديث . هذا بينما التقسيم إلى قطاع نظامي وغير نظامي يقوم - على الأقل في الأجل غير الطويل - على التعايش بين القطاعين ، وعلى أن القطاع غير النظامي ليس قطاعا مؤقتا أو يعبر عن نشاط مرحلي ، كما أن نسبة غير قليلة من المشاركين في هذا القطاع يتسمون بقدر مرتفع من الكفاءة والقدرة على التنظيم واستغلال الموارد المتاحة . ومن ثم بدلا من النظر إلى الأنشطة التقليدية على أنها سمة من سمات التخلف في دول العالم الثالث ، أصبح ينظر إلى القطاع غير النظامي على أنه قادر على توفير فرص العمل وإنتاج سلع وخدمات خاصة للفقراء من سكان الحضر والمهاجرين من الريف .

وبناء على ذلك فإن وجود قطاع غير نظامي في الدول النامية يتسم بالديناميكية ، يمكن أن ينعكس في الأمور التالية :

١ - يمكن للقطاع إنتاج نسبة ملحوظة من السلع الاستهلاكية ، خاصة تلك التي تطلبها الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل . والتوسع في إنتاج هذه السلع يمكن أن يقلل من التصنيع المعتمد على الاستيراد .

٢ - إن القطاع غير النظامي يمكن أن يصبح مصدرا للسلع الرأسمالية المحلية والتي تنتج في الورش الصغيرة ، كما أنه يمكن أن يكيف السلع الرأسمالية المستوردة لتلائم احتياجات الإنتاج المحلي .

٣ - إن الإنتاج في القطاع يتميز بكثافة عمل مرتفعة . ومن ثم فإن نمو هذا القطاع يعني استيعاب قدر متزايد من قوة العمل ، يمكن من خلاله الحد من مشاكل البطالة في دول العالم الثالث .

٤ - يقدر القطاع من خلال هيكل غير نظامي للتدريب يتمثل في نظام الصبية أو التلمذة الصناعية apprenticeship والتدريب من خلال ممارسة الوظيفة

على خلق كوادرن مدرية تكريبيا عمليا ومتخصصا فى مختلف المجالات التى يشملها نشاط القطاع .

هـ - مصدر رأس المال للقطاع يتمثل - فى الغالب - فى المدخرات الذاتية الفردية أو العائلية ، مما يقلل من المنافسة على الموارد الرأسمالية المحدودة فى النول النامية .

### خصائص القطاع

يمكن تلخيص أهم الخصائص التى يتم وفقا لها تقسيم النشاط الاقتصادى والعمالة إلى قطاع نظامى وقطاع غير نظامى كما فى الجدول رقم (١) . وقد تم تجميع الخصائص من الدراسات المختلفة عن القطاع وتم تصنيفها على النحو المبين فى الجدول لتسهيل المقارنة .

### بعض التحفظات حول التقسيم الثنائى

رغم أن تقسيم النشاط الاقتصادى بالحضر إلى قطاع نظامى وقطاع غير نظامى أصبح شائع الاستخدام ، ورغم أن العديد من الدراسات التطبيقية أجريت حول القطاع غير النظامى فى دول العالم الثالث ، فإن هناك بعض التحفظات بالنسبة لهذا التقسيم أظهرتها بعض هذه الدراسات :

١ - إن تقسيم الأنشطة الاقتصادية إلى نظامية وغير نظامية تحكى فى كثير من الأحيان . فهناك بعض الأنشطة تحمل فى أن واحد خصائص القطاع غير النظامى وبعض خصائص القطاع النظامى ، بحيث يصعب تصنيفها فى أى من القطاعين . ولعل كثرة الخصائص التى يتميز بها القطاع غير النظامى تزيد من صعوبة تعريف القطاع فى الدراسات التطبيقية . فما هى الخصائص التى يمكن أن تستخدم مسبقا لتعريف القطاع ؟ وهل يكفى

بخاصية واحدة مثل حجم المنشأة أم من الأفضل استخدام أكثر من خاصية ؟ مع العلم أنه كلما زاد عدد المؤشرات المستخدمة لتعريف القطاع كلما كان تحديد خصائصه يتم بشكل تحكّمي حتى قبل البدء في دراسة القطاع .

ب - يميل كثير من الباحثين الذين يستخدمون التصنيف الثنائي للنشاط إلى افتراض أن القطاعين منفصلان ومستقلان عن بعضهما . وذلك هناك العديد من الدراسات التي أجريت حول القطاع غير النظامي كقطاع قائم بذاته مع تجاهل إمكانات التشابك والتداخل بينه وبين القطاع النظامي .

## جدول رقم (١)

### خصائص المنشآت وقوة العمل في القطاعين النظامي وغير النظامي

الخاصية	قطاع نظامي	قطاع غير نظامي
<b>أولاً ، خصائص المنشأة</b>		
موقع المنشأة	ثابت	ثابت أو متنقل أو لا توجد منشأة أصلاً (يتم النشاط خارج المنشآت)
حجم المنشأة	كبير	صغير (عادة أقل من ١٠ مشتغلين)
طبيعة النشاط	جميع الأنشطة المشروعة	معظم الأنشطة وتتنوع بين أنشطة مشروعة وغير مشروعة خاص / عائلية / شخصية
الملكية / الإدارة	حكومي / عام / خاص . ويتفصل الإدارة من الملكية أحياناً	كثيف للعمل عادة لا يهتبط بسجلات
نوعية التنظيم الداخلي للنشاط	كثيف لرأس المال عادة يحتفظ بسجلات	كثيف للعمل عادة لا يهتبط بسجلات في كثير من الأحيان
أسلوب الإنتاج	معددة	متغيرة
احتفاظ بسجل للأعمال		
أيام وساعات العمل		
<b>ثانياً ، العلاقة بالجهات الرسمية</b>		
التسجيل الإحصائي	مسجل في الإحصاءات الرسمية	الكثير من الوحدات غير مسجل الكثير غير مسجل إدارياً (يزاول النشاط دون ترخيص)
التسجيل الإداري	سهولة الحصول على الائتمان والنفذ الأجنبي ، توفير الحماية والهياكل الأساسية والأعمال للأهله	لا تحصل في الغالب على تسهيلات وتعتمد على المخبرات المعاتية والشخصية أو على عروض من هياكل غير رسمية
التسهيلات الحكومية	تخضع للضرائب والتأمينات الاجتماعية وتشريعات العمل	في كثير من الأحيان تكون غير خاضعة لهذه الالتزامات
<b>ثالثاً ، العلاقة بالجهات الحكومية</b>		
الائتمانات تجاه الحكومة	تنظيم جماعي في الغالب من خلال نقابات العمال	فردى (غير منضم لتنظيمات جماعية)
رأبها ، الصلة	تنظيم جماعي في الغالب من خلال نقابات العمال	فردى (غير منضم لتنظيمات جماعية)
التنظيم المالي	مشتغلون بأجر	نسبة عالية يعملون لحسابهم ، علاوة على عمل عائلي بدون أجر
العلاقة بالعمال	النسبة العالية تعمل بشكل دائم من خلال عقود عمل	نسبة كبيرة تعمل على نحو غير دائم ومتقطع ويدين عقود عمل
مدى الاستقرار في العمل	مستوى مرتفع عادة من التعليم والتدريب ومعرفة لغة أجنبية أحياناً	مستوى متواضع للتعليم والتدريب يتم من خلال ممارسة الوظيفة
خصائص رأس المال البشري	متوسط الكسب مرتفع نسبياً	متوسط الكسب منخفض نسبياً
مستوى الكسب		
<b>رابعاً ، ظروف السوق</b>		
الوضع التنافسي	غير تنافسي	تنافسي
القدرة على المنافسة	وافورات الحجم وحقوق الامتياز والتركيزات	ضعف القدرة لضخامة الاستثمار المطلوب عادة
التحاق العمال بالقطاع	شروط واختبارات معينة قبل الالتحاق بالقطاع	شروط المهارات في حالة بعض الأنشطة فقط

ج - بينما يكون من السهولة بمكان تقسيم الأنشطة إلى نظامي وغير نظامي على مستوى المشروعات ، فإنه يصعب تطبيقه على مستوى الأفراد أو الأسر . فبعض الأفراد يعملون في كلا القطاعين في مراحل مختلفة من دورة حياتهم . والبعض الآخر يعمل في القطاعين في أزمنة مختلفة خلال السنة أو حتى خلال اليوم الواحد من خلال تعدد وظائف المشتغل . كذلك قد يعمل بعض أفراد الأسرة في القطاع النظامي والبعض الآخر في القطاع غير النظامي . أي أن المشروعات فقط هي التي يمكن تصنيفها بيسر إلى أحد القطاعين ، والخروج من هذا التصنيف للمشروعات بتصنيف على مستوى الأفراد أو الأسر قد ينطوي على قدر غير قليل من الخطأ <sup>(٩)</sup> .

د - عدم تجانس القطاع غير النظامي ذاته . فرغم أن الفكرة التي كانت سائدة في بداية تناول موضوع القطاع غير النظامي هو أنه قطاع يتسم بالتجانس ، فإن العديد من الدراسات الحديثة نسبياً تناولت أشكال عدم التجانس داخل القطاع ، مما دعا إلى ظهور اتجاه جديد بتقسيم القطاع غير النظامي ذاته إلى أنشطة أكثر تجانسا ، وتعرض للمزيد حول ذلك فيما يلي :

### عدم التجانس وازدواجية القطاع

هناك مظاهر عديدة لعدم تجانس القطاع غير النظامي . فأنشطته تتفاوت بين أنشطة غير مشروعة ، مثل الاتجار في البضائع المهربة ، أو تصنيع سلع غير مطابقة للمواصفات ، إلى أنشطة مشروعة وأنشطة أخرى يمكن أن تصبح مشروعة باتباع إجراءات معينة خاصة بالتسجيل ودفع الضرائب والتأمينات . كذلك يتفاوت مكان ممارسة النشاط من الأرصفة أو الأكشاك أو الخيم إلى



منشآت ثابتة يتوافر لها العديد من خصائص الوحدة الإنتاجية . كذلك تتضمن قوة العمل بالقطاع فئات عديدة من المشتغلين بأجر في المشروعات الصغيرة ، ومن يعملون لحسابهم ، والعمل العائلي بدون أجر ، وأصحاب العمل الذين يستخدمون أجراء . هذا بالإضافة إلى تفاوت مستويات المهارة في القطاع الذي يشتمل على عمالة غير ماهرة لا تحمل أى خصائص لرأس المال البشرى ، جنبا إلى جنب مع منظمين نوى قدرات عالية على التنظيم والاستثمار المنتج وتوظيف الموارد .

أما من حيث مستويات الكسب في القطاع فهي شديدة التفاوت . ورغم أن القطاع عرف منذ البداية بانخفاض مستويات الكسب فيه ، فإن العديد من الدراسات التطبيقية التي أجريت بعد ذلك أظهرت أن انخفاض مستوى الكسب في المتوسط في القطاع غير النظامي مقارنة بالقطاع النظامي لا تنفى أن هناك بعض الفئات في القطاع الأول يكون مستوى تكسبها مماثلا ، أو أعلى بعض الشيء من فئات أخرى في القطاع الثانى ، وأن هناك تداخلا في بعض أجزاء منحني توزيع الكسب في القطاعين . فتظهر إحدى الدراسات - مثلا - أن ٢٧٪ ممن يعملون لحسابهم في القطاع غير النظامي يتكسبون مثل أو أكثر من متوسط الكسب في القطاع النظامي . وفي دراسة عن تنزانيا وجد أن مستويات كسب المشتغلين لحسابهم أكثر تفاوتًا عن مستويات الكسب للمشتغلين بأجر . وفي ماليزيا تبين أن من يعملون لحسابهم من الذكور يتكسبون أقل من المشتغلين بأجر في القطاع النظامي ولكن ببارق طفيف<sup>(٧)</sup> . والمقارنة مع القطاع النظامي تظهر أيضا في دراسة أخرى أن من يعملون لحسابهم يحصلون على مستوى كسب مماثل لمستوى الأجور في القطاع النظامي ، بينما أصحاب العمل في المشروعات الصغيرة يحصلون على دخول أعلى من هذه الأجور ، إلا أن تكسبهم يقل عن كسب أصحاب العمل في المنشآت الكبيرة<sup>(٨)</sup> . وهذا التفاوت في مستويات

الكسب يعكس تباين أهداف المشاركين فى القطاع من ممارسة النشاط كوسيلة للإعاشة إلى ممارسة النشاط من أجل تحقيق ربح .

ولعل أهم أشكال عدم التجانس داخل القطاع غير النظامى هى تلك المتعلقة بإحدى الخصائص المميزة للقطاع وهى سهولة الالتحاق به . فقد اتضح من بعض الدراسات أنها لا تتحقق على مستوى واحد فى جميع أجزاء القطاع . فرغم ما يتصف به القطاع من ندرة رأس المال ، إلا أنه غير موزع بشكل متكافئ على مختلف الأنشطة . فبعضها مثل الخدمات المنزلية أو التوزيع عن طريق الباعة الجائلين يحتاج إلى قدر ضئيل جدا من رأس المال ، أو لا يحتاج إلى أى رأس مال على الإطلاق ، بينما هناك أنشطة أخرى مثل نشاط سائقي السيارات أو المشروعات التجارية أو الصناعية الصغيرة تتطلب قدرا لا بأس به من رأس المال<sup>(٩)</sup> . ومن ثم ينبغي تمييز الأنشطة التى تمارس خارج المنشآت عن غيرها ، حيث المنافسة قوية ، وحيث يمكن لأى فرد أن يبيع أى شئ ، أو يعمل فى نشاط غير مشروع ، أو يمارس الاستجداء . وهذا القسم من القطاع هو الذى يستوعب بسهولة المهاجرين من الريف وكذلك المقيمين فى الحضر الذين لا يحملون أى خصائص لرأس المال البشرى . وسهولة الالتحاق هنا تعنى وجود فرص لمن يرغب ممارسة أى نشاط ، ويتكسب أى مقدار من الدخل ، ويعمل على نحو متقطع ويؤمن أننى مستويات الحماية . ولكن على الجانب الآخر توجد أيضا الأنشطة التى تتسم بقدر ملحوظ من صعوبات ممارسة النشاط ، مثل الحاجة إلى رأس مال كبير ، أو إلى درجة عالية من المهارة ، أو إلى الالتزام بعلاقات عمل منتظمة إلى حد كبير ، ومع ذلك تتصف أيضا بأنها مشروعات صغيرة تستخدم عملا عائليا وتعمل ساعات أو أياما غير منتظمة ، وقد لا تخضع للتشريعات والإجراءات الحكومية .

وعادة ما تختلف تطلعات من يعمل في كل من قسمي القطاع غير النظامي. فبعض من يعملون في الأنشطة التي تتميز بسهولة الالتحاق قد يعتبرون أنفسهم لا يعملون ، بمعنى أنهم غير راضين عن أعمالهم ، ويتطلعون للعمل بالقطاع النظامي ، أو العمل بالجزء الأكثر انتظاما من نفس القطاع . أما من يمارسون الأنشطة التي يتسم الالتحاق بها بصعوبة نسبية ، فإنهم يعملون في هذه الأنشطة بإرادتهم ، كما أن بعضهم ربما يكونون قد انتقلوا من وظائفهم في القطاع النظامي للعمل لحسابهم أو كاصحاب عمل في القطاع غير النظامي . وهؤلاء المشتغلون التحقوا بالقطاع اختياريًا لأنهم يجدون أن مستوى الكسب أو ظروف العمل بالقطاع يتيح لهم فرصا أكبر لتحقيق الذات . وفي إحدى الدراسات عن ساحل العاج ، وجد أن ٧١٪ من المشروعات تتميز بسهولة ممارسة النشاط ، بينما تتميز ٢٩٪ منها بدرجات مختلفة من الحاجة إلى الاستثمارات الرأسمالية ، ومن ثم مفروض الالتحاق بها محدودة <sup>(١٠)</sup> .

وبالنظر إلى هذه الطبيعة غير المتجانسة للقطاع فهناك اقتراحات بالتمييز بين شقين داخل القطاع : تقليدي وحديث ، أو غير منتظم أو فضلا residual ومنتظم ، أو غير نظامي وشبه نظامي . كما اقترح البعض العمل بتقسيم ثلاثي للقطاع : قطاع غير نظامي كنشاط تقليدي ، وقطاع غير نظامي كنشاط شبه تقليدي ، وقطاع غير نظامي كنشاط حديث . وهذا التقسيم ليس زمنيا كما أنه لا يمثل مراحل لتطور النشاط . وهكذا تعددت التسميات لمكونات القطاع غير النظامي ، ولكن المضمون واحد تقريبا ، وهو التعبير عن عدم تجانس أنشطة القطاع وضرورة التمييز بين :

أ - أنشطة غير نظامية بالكامل . وهي التي تتسم بسهولة الالتحاق بها ، وبكثافة عمل بالغة الارتفاع ، وأنواع ومعدات تقليدية ، وبكثرة الأنشطة ذات الطبيعة

الهامشية ، وبأن النشاط يزاول أساسا بهدف الإعاشة ، وأن العمل العائلى هو المصدر الأساسى أو الوحيد لهؤلاء الذين يستخدمون عمالة إضافية .

ب - أنشطة أكثر نظامية ، وتتصف بصعوبة نسبية للالتحاق بها ، وكثافة عمل مرتفعة ، مع إمكانية استخدام قدر من رأس المال ومعدات وآلات حديثة أحيانا ، كما يتم الاعتماد على العمل العائلى ، ولكن يمكن الاستعانة أيضا بعمالة غير عائلية بأجر . وعموما فإن هدف المشاركين فى هذه الأنشطة هو تحقيق الربح .

### القطاع غير النظامى فى بعض المجتمعات العربية

رغم وجود العديد من الدراسات عن القطاع غير النظامى فى دول العالم الثالث إلا أن قلة قليلة منها هى التى تخص المجتمعات العربية ، كما أن هذا القليل يتركز فى عدد محدود من المجتمعات العربية ، وعلى الأخص فى مصر . فقد أجرى حول القطاع غير النظامى بها عدد لا بأس به من الدراسات ، سواء من جانب باحثين مصريين أم أجانب . لهذا فسوف نستعين فى كثير مما يلى بنتائج هذه الدراسات علاوة على ما هو متاح من معلومات أو بيانات عن مجتمعات عربية أخرى لإلقاء الضوء على بعض جوانب هذا القطاع ودوره فى استيعاب العمالة .

والآن بعد أن حددنا فى جزء سابق خصائص القطاع المستمدة من كثير من الدراسات التطبيقية لدول العالم الثالث ، يمكن أن نتعرف الآن على أهم خصائص هذا القطاع فى المجتمعات العربية . والخاصية الأساسية التى سنركز عليها هنا هى مدى سهولة الالتحاق بالقطاع وممارسة أنشطته . فهذه الخاصية تميز القطاع غير النظامى عن القطاع النظامى من ناحية ، كما أنها خاصة متعلقة بمدى قدرته على استيعاب العمالة ، سواء تلك التى تأتى للقطاع اختياريا أم تلك

التي تلجأ إليه لعدم وجود فرص عمل بديلة خارج القطاع . هذا وقد تم اختيار عدد من المؤشرات التي تعكس سهولة ممارسة النشاط ، مع التمييز بين المؤشرات الخاصة بالمشتغلين والمؤشرات الخاصة بأصحاب العمل . كذلك سنتناول بعض الخصائص الأخرى للمشتغلين من حيث مدى توفر الحماية لهم ، وسنقدم عددا من المؤشرات للدلالة عليها .

#### مدى سهولة الالتحاق بالقطاع غير النظامي للمشتغلين

يمكن تناول هذا الجانب من خلال التعرف على شروط العمل لمنشآت القطاع غير النظامي . فكلما تطلبت الشروط درجة عالية من التعليم والتدريب والمهارة في العمل كلما قلل ذلك من سهولة ممارسة النشاط بالقطاع ، ويوضح الجدول رقم (٢) هذه الشروط <sup>(١)</sup> .

#### جدول رقم (٢)

##### التوزيع النسبي لمنشآت القطاع غير النظامي وفقا لشروط العمل بالمنشأة

الشروط	مؤهل معين	تخصص معين	مهارات معينة	مواصفات جسمانية	العمل وورديات ليلا	العمل أخرى	الجملة
حضر	٢٠١	٦٣	٤٨١	٥٤	٢٣	٠٨	٢٥٨
ريف	١٠٦	٥٢	٤٦٧	٧٤	١٠	٠٤	٢٧٥
مصر	٢٠٠	١١٦	٤٧٩	١٢٥	٣١	٠٨	٣١١

المصدر : مسود من : الجهاز المركزي للتنبؤ العامة والإحصاء ، دراسة عن سوق العمل في مصر ، القطاع غير المنظم ، القاهرة ، يونيو ١٩٨٥ .

ويتضح من الجدول أن المؤهل التعليمي ليست له أهمية تذكر كشرط لممارسة النشاط ، سواء في الحضر أو في الريف . كذلك فإن توفر تخصص معين لا يشترط إلا في ٦٪ من الحالات ، مما يعني أن التخصصات المطلوبة للعمل بوحدات القطاع غير محددة . أما أهم الشروط فهي تلك التي تتعلق بتوفر

مهارة معينة . كذلك ترتفع نسبة الشروط الأخرى غير المحددة مما يدل على عدم وحدة الشروط وتباين المنشآت كثيرا بالنسبة لنوعيتها . وبالنسبة للمنشآت التي تشترط توفر مهارة معينة ، فقد تم توزيعها وفقا لمستوى المهارة المطلوب على النحو المبين في الجدول رقم (٢) .

#### جدول رقم (٢)

التوزيع النسبي للمنشآت التي تتطلب مهارات معينة وفقا لمستوى المهارة

مهارة عادية	مهارة خاصة	مهارة لايهم غير مبين الجملة مختلفة	مصدر
٣١٩	١٦٣	٧٥ ١٥٦ ٠٤	١٠٠٠

المصدر : نفس مصدر الجدول رقم (٢) .

وتظهر بيانات الجدول رقم (٢) أن أقل من نصف المنشآت فقط هو الذي يتطلب مهارات خاصة ، بينما نفس النسبة من المنشآت تقريبا تتطلب مهارات عادية ، أو لا تحدد مستوى معيناً للمهارة .

وإذا علمنا - علاوة على ماسبق - أن ٨٤٪ من المشتغلين في القطاع غير النظامي لا يحملون أى مؤهل ، أى أنهم إما أميون أو يعرفون القراءة والكتابة فقط ، لاتضح مدى بساطة الاشتراطات المطلوبة بالنسبة للعاملين لدى منشآت هذا القطاع ، وأن الجانب الأكبر من هذه الشروط يمكن توفرها في العمل غير الماهر أو في المهاجرين من الريف . ولكن تبقى ممارسة النشاط في أية حالة متوقعة بالطبع على مدى توفر فرص العمل في القطاع .

مدى سهولة الالتحاق بالقطاع غير النظامي للمتقنين

هناك عدد من المؤشرات يمكن استخدامها للدلالة على سهولة ممارسة النشاط

غير النظامى لفئة المنظمين أو أصحاب المشروعات الصغيرة . وهذه المؤشرات تنحصر فى :

- مدى بساطة أساليب الإنتاج المستخدمة .
- حجم الاستثمارات المطلوب بدء النشاط بها .
- مدى استيعاب القطاع لمنظمين حديثى الهجرة .

أولاً : أساليب الإنتاج المستخدمة

يمكن التأكد من مدى بساطة أساليب الإنتاج بالنظر إلى طبيعة وسائل الإنتاج المستخدمة . ويظهر الجدول رقم (٤) التوزيع النسبى للمنشآت وفقاً لطبيعة هذه الوسائل ، أى ما إذا كانت يدوية أو آلية ... الخ .

جدول رقم (٤)

التوزيع النسبى للمنشآت القطاع غير النظامى فى مصر وفقاً لنوعية وسائل الإنتاج

الوسائل المستخدمة	يدوية	نصف آلية	آلية	أخرى	الجملة
مصر	٧٣ر٤	١٤ره١	٦ر١	٢ره١	١٠٠ر٠

المصدر : نفس مصدر الجدول رقم (٢) .

وتتضح من بيانات الجدول الكثافة العالية للعمل فى منشآت القطاع ، حيث إن ٧٣٪ منها تستخدم وسائل يدوية ، ونحو ٩٠٪ منها تستخدم وسائل يدوية أو نصف آلية . ورغم انخفاض نسبة المنشآت التى تستخدم وسائل آلية فإنها تدل على وجود عدد محدود من منشآت القطاع يستخدم وسائل كثيفة لرأس المال . كذلك فإن درجة آلية وسائل الإنتاج تختلف بين الحضر والريف وبين أنواع النشاط . فعلى سبيل المثال تصل نسبة استخدام وسائل إنتاج آلية إلى ١٢٪ و ٢٠٪ فى النشاط الصناعى فى القاهرة والاسكندرية على الترتيب .

ثانيا : قيمة رأس المال المستثمر في المشروع

لا شك أن حجم رأس المال المستثمر يعد إحدى المشكلات المهمة التي تواجه المنظمين الراغبين في إقامة مشروع صغير بالقطاع غير النظامي . ويوضح الجدول رقم (٥) التوزيع النسبي للمنظمين (المشتغلين لصاحبهم وأصحاب العمل) وفقا لقيمة رأس المال المستثمر . ويتمثل أهمية هذه البيانات في أنها تتيح إجراء مقارنة بين القطاع النظامي وغير النظامي فيما يتعلق بحجم رأس المال . ويقتصر الجدول على بيانات الحضر فقط <sup>(١٢)</sup> .

#### جدول رقم (٥)

التوزيع النسبي للمنظمين وفقا لقيمة رأس المال المستثمر  
في المشروع (نظامي / غير نظامي)

الجملة	١٠٠٠٠	-٥٠٠٠	-١٠٠٠	-٥٠٠	-١٠٠	أقل من ١٠٠ جنيه	لا يوجد
داخل المنشآت*							
غير نظامي	١٠٠.٠	٤٩.٠	١٢.٨	٢٢.٦	١٨.٦	٢٤.٨	١٦.٧
نظامي	١٠٠.٠	٧٢.٢	١٥.٩	٧.١	٢.٢	١.٦	-
خارج المنشآت							
غير نظامي	١٠٠.٠	٠.٣٦	٠.٣٦	٥.١	١١.٦	٢٨.٢	٤١.٢
نظامي	١٠٠.٠	١٠.٢	٤١.٣	-	٢٧.٨	٢٠.٧	-

\* المقصود بدخل المنشآت أن تكون المنشأة ثابتة . أما خارج المنشآت فتعني عدم وجود منشأة أو وجود منشأة غير ثابتة . المصدر : سعاد كامل رزق ، القطاع الاقتصادي غير النظم ، التقرير النهائي ، مشروع نظام معلومات العمالة ، القاهرة ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، أكتوبر ١٩٩٢ .

يظهر بوضوح من الجدول رقم (٥) الانخفاض الشديد في قيمة رأس المال المستثمر في مشروعات القطاع غير النظامي مقارنة بالقطاع النظامي . وهذا الانخفاض يكون أكثر حدة في حالة الوحدات الاقتصادية التي تعمل خارج نطاق المنشآت الثابتة ، حيث إن ٨٣٪ من المنظمين في هذا النوع من المنشآت يقل



رأس المال المستثمر في مشروعاتهم عن ٥٠٠ جنيه ، كما أن رأس المال المستثمر أقل من ١٠٠٠ جنيه بالنسبة إلى ٩٤٪ منهم . ومع ذلك يجب ملاحظة أن نحو ١٨٪ من أصحاب العمل في القطاع غير النظامي الذين يمارسون نشاطهم من خلال منشآت ثابتة يصل رأس المال المستثمر من جانبهم إلى ٥٠٠٠ جنيه أو أكثر .

ويمكن إيضاح التباين بين مشروعات القطاع في استخدام الآلات والمعدات بالإشارة إلى نتائج دراسة أخرى عن المشروعات الصناعية الصغيرة في محافظتين مصريتين . فقد ثبت وجود درجة عالية من التفاوت بهذا الشأن بين نوعين من المشروعات ضمتها الدراسة : المشروعات الأسرية ، والمشروعات الصغرى . وتظهر بيانات الجدول رقم (٦) هذا التفاوت (١٣) .

#### جدول رقم (٦)

#### تكاليف إحلال الآلات والمعدات في المشروعات الأسرية والمشروعات الصغرى

نوع المشروع متوسط عدد المشتغلين تكلفة إحلال الآلات بالجنيه

المشروعات الأسرية		
الكليم	٢٠	٢٧٢
القبعات	١٠	٤٩
السلال	١٠	٤٧
منتجات الألبان	٧	١٦٩
التطريز	٨	١٧
للمشروعات الصغرى		
الألبان	٢٢	١٧٢
التطريز	١٦	٨٨٧
الترزية	١٩	٢٨٨
ملابس السيدات	١٠	٢٦٩
الأحذية	٤	٢٢٢
الآثاث	٢	٨٢٢
البلاط	٤	٢٨٢٥

المصدر : S.Davies, D. Mead and J. Seale, Small Manufacturing Enterprises in Egypt, Economic Development and Cultural Change, Vol. 40, N° 2, 1992, pp. 381-412.

### ثالث : المنظمين حديثو الهجرة

أحد المؤشرات التي تذكر عادة لبيان سهولة الالتحاق بالقطاع غير النظامي هو أن هذا القطاع يستوعب المهاجرين الجدد . وفي دراسة القطاع في منطقة رئيسية بالقاهرة تم توزيع المنظمين المهاجرين وفقا لعدد سنوات إقامتهم بالقاهرة منذ الهجرة . وتظهر هذه البيانات في الجدول رقم (٧) .

جدول رقم (٧)

التوزيع النسبي للمنظمين المهاجرين وفقا لعدد سنوات الإقامة في القاهرة

سنوات الهجرة	وحدات ثابتة	وحدات غير ثابتة
أقل من ١٠ سنوات	٠,٧	١٨,٥
من ١٠ إلى أقل من ٢٠	٢,٧	١٥,٧
من ٢٠ إلى أقل من ٣٠	١٢,٢	١٦,٦
٣٠ فأكثر	٨٢,٢	٤٩,٣
الجملة	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : Alia ElMahdy, "Employment Conditions in an Urban Informal Setting", L' Egypte Contemporaine, N° 427, Jan. 1992.

ومن الواضح أن الغالبية العظمى من المنظمين (٨٢٪) الذين يديرون منشآت ثابتة كانت مدة إقامتهم بالقاهرة ٣٠ سنة أو أكثر ، وأن المنظمين الذين تقل مدة إقامتهم عن ١٠ سنوات ويديرون منشآت ثابتة يمثلون نسبة هامشية للغاية . إلا أن الوضع يختلف - بعض الشيء - في حالة المشروعات التي تتم خارج المنشآت ، حيث ترتفع نسبة المنظمين حديثي الهجرة إلى ١٨٪ . ويدل ذلك على أنه ، بالنسبة للمهاجرين الجدد ، فإنه من الصعوبة بمكان إقامة مشروعات في القطاع غير النظامي في شكل منشآت ثابتة ، إلا أنه يمكنهم ممارسة أنشطة خارج المنشآت ، وإن كان ذلك يتم أيضا بنسبة ضئيلة للمهاجرين الجدد نسبيا .

يتضح مما سبق أن القطاع غير النظامي يتسم - بصفة عامة - بسهولة الالتحاق وممارسة النشاط بالنسبة للمنظمين . فوسائل الإنتاج والاحتياجات الاستثمارية بالنسبة لجانِب عريض من القطاع فى متناول الأفراد من نوى القدرات المالية المحدودة . إلا أن دخول المنظمين فى بعض أنشطة القطاع ، وبالأذات تلك التى تمارس فى منشآت ثابتة ، قد تواجهه صعوبات تتعلق بارتفاع رأس المال المطلوب ، خاصة فى ظل الأوضاع الجديدة فى الاقتصاد المصرى ، حيث أصبح الحصول على مكان ثابت لممارسة النشاط ينطوى على تكلفة بالغة الارتفاع ، ومع ذلك يجب ملاحظة أن حجم الاستثمارات المطلوبة للنشاط غير النظامى فى جميع الأحوال أقل كثيرا عن نظيره المطلوب فى حالة النشاط النظامى .

#### مدى توفر الحماية للمشتغلين بالقطاع غير النظامى

من المعروف عن القطاع غير النظامى أنه لا يوفر الحماية للمشتغلين فيه . والتعرف على هذا الجانب يمكن الاستعانة بعدد من المؤشرات :

١ - مدى استقرار المشتغلين فى العمل .

٢ - مدى وجود عقود عمل للمشتغلين .

٣ - مدى خضوع المشتغلين للتأمينات الاجتماعية .

بالنسبة للاستقرار فى العمل تظهر معظم الدراسات التى تمت عن القطاع غير النظامى فى مصر أن نسبة عالية من المشتغلين تعمل بشكل دائم ، وذلك على عكس ما يمكن توقعه وفقا لخصائص القطاع المبينة سابقا . إلا أن المقارنة بين القطاع النظامى والقطاع غير النظامى فى هذا الشأن تبين الارتفاع الملحوظ لنسبة المشتغلين غير الدائمين فى القطاع غير النظامى ، كما يظهر فى الجدول رقم (٨) .

#### جدول رقم (٨)

التوزيع النسبي للمشتغلين في القطاع النظامي والقطاع غير النظامي  
وفقا لمدى الاستقرار في العمل

مدى الاستقرار في العمل	دائم	مؤقت	موسمى	متقطع
غير نظامي	٥٩٥	١٠١	٨٠٢	٢١٠٢
نظامي	٧٤٧	١١٢	٨٠	٦١

المصدر : مثل الجدول رقم (٥) .

وعلى الرغم من أن نسبة مرتفعة من المشتغلين يعملون على نحو دائم بالقطاع غير النظامي ، فإن هذا لا يمنع من أن نسبة لا بأس بها من منشآت القطاع تواجه احتمال ترك العمالة بها . أما أهم أسباب ترك العمل فهي إما العمل في الخارج ، أو العمل في وظيفة أخرى - غالبا - في نفس القطاع <sup>(٩)</sup> .

كذلك فالعمل بشكل دائم لا يعنى أن المشتغلين يتمتعون بالأمان الوظيفي من حيث وجود عقود عمل تضمن حقوقهم لدى أصحاب العمل . ففي دراسة القطاع غير النظامي بمدينة القاهرة وجد أنه من بين ٥٦٠ مشتغلا هناك ١٢٦ فقط ، أى ٢٢٪ يعملون وفقا لعقود مع أصحاب العمل . ويعد ذلك مؤشرا على أن نسبة عالية من المشتغلين في القطاع قد لا تستطيع الحصول على حقوقها من أصحاب العمل .

أما عن مدى خضوع المشتغلين بالقطاع لأنواع التأمينات المختلفة ، فذلك ما يوضحه الجدول رقم (٩) .

#### جدول رقم (٩)

التوزيع النسبي للمشتغلين باجر في القطاع النظامي والقطاع غير النظامي بمصر  
وفقا لمدى الاشتراك في التأمينات

الاشتراك في التأمينات	مشارك في التأمينات الاجتماعية	مشارك في التأمين الصحي	مشارك في التأمين الاجتماعي والصحي	غير مشترك بالمرّة
القطاع غير النظامي	٦٠	٠١	٥	٩٢٢
القطاع النظامي	٢١٠	٧	٢١٩	٥٦٢

المصدر : مثل الجدول رقم (٥) .

ويكشف الجدول عن قصور شديد في اشتراك المشتغلين بالقطاع غير النظامي في التأمين الصحي والاجتماعي ، حيث إن قلة قليلة جدا هي التي تشترك في النوعين من التأمين معا . وبينما تكون النسبة في القطاع النظامي أعلى كثيرا ، إلا أنه حتى في هذا القطاع هناك عدد غير قليل من المشتغلين لا يخضعون لنظام التأمينات .

بالإضافة إلى كل ما سبق يتضح أيضا أن عدد ساعات العمل للمشتغلين بالقطاع غير النظامي طويلة نسبيا ، حيث يعمل نحو ثلاثة أرباع المشتغلين بالقطاع ثمانى ساعات أو أكثر في اليوم ، كذلك فإن ربع المشتغلين يعملون لمدة ١٠ ساعات أو أكثر <sup>(١٠)</sup> . وبصفة عامة يمكن القول إن المشتغلين بالقطاع لا يتمتعون بقدر كاف من الأمان الوظيفي ومن ظروف العمل المناسبة .

#### **الوضع الراهن للاستخدام في القطاع غير النظامي**

كما سبق أن أشرنا فإن السبب وراء زيادة الاهتمام بدراسة القطاع غير النظامي كان هو تزامن ظاهرة ارتفاع معدلات التحضر بسبب زيادة السكان والهجرة من الريف مع ظاهرة انخفاض نسبة البطالة الصريحة . ومن هنا بدأ التعرف على الأنشطة غير النظامية بما تتصف به من مرونة عالية في استيعاب العمالة . ومن ثم أصبح المحور الرئيسى في دراسة هذا القطاع هو دوره في الاستخدام . وسنستعرض فيما يلي بعض البيانات المتاحة عن الوضع الراهن للاستخدام في القطاع في مجتمعات العالم الثالث وفي بعض المجتمعات العربية .

#### **نسبة العمالة بالقطاع غير النظامي**

يقدر أن القطاع غير النظامي يستوعب نسبة تتراوح بين ٢٥٪ و ٦٥٪ من قوة العمل غير الزراعية في دول العالم الثالث . وهذا التفاوت الكبير في النسبة قد يرجع إلى اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية في الدول المختلفة ، حيث تنخفض

نسبة الاستخدام فى القطاع مع ارتفاع مستوى التنمية فى المجتمع .  
وفى دراسة لخمس دول من العالم الثالث هى : المغرب ، والفلبين ،  
وسريلانكا ، وتايلاند ، وبنجلاديش ، تبين أن القطاع له أهمية اقتصادية واجتماعية  
كبيرة فى جميع هذه الدول . وأظهرت دراسات الحالة أن القطاع يستوعب أكثر  
من ٥٠٪ من قوة العمل غير الزراعية ، ويساهم بنسبة عالية فى الدخل . ويوضح  
الجدول رقم (١٠) نصيب القطاع غير النظامى فى قوة العمل غير الزراعية فى  
بعض المجتمعات العربية ومجتمعات العالم الثالث .

#### جدول رقم (١٠)

##### نسبة القطاع غير النظامى فى قوة العمل غير الزراعية

الدولة	السنة	نسبة العمالة فى القطاع	الناتج القومى الإجمالى للفرد بالدولار (١٩٨٠)
دول عربية			
الجزائر	١٩٨٥	٢٥٤	١٨٧٠
مصر	١٩٨٦	٤٢٠	٥٨٠
المغرب	١٩٨٢	٥٦٩	٩٠٠
تونس	١٩٨٠	٣٦١	١٣١٠
دول غير عربية			
بورندى	١٩٧٩	٦٥٦	٢٠٠
ساحل العاج	١٩٧٥	٤٨١	١١٥٠
السنغال	٨٠/١٩٧٩	٤٠٣	٤٥٠
إيران	١٩٨٦	٤٢٥	—
باكستان	١٩٧٢	٣٩٠	٣٠٠

المصدر : J.Charmes, "A Critical Review of Concepts, Definitions and Studies in the Informal Sector", in D. Turnham, B. Salome and A. Schwarz, (eds.), The Informal Sector Revisit (eds.), Development Center Seminars, OECD, 1990.

ماعدًا بيانات مصر ، انظر ملحق من H.Handoussa & C. Potter (eds.), Em-ployment and Structural Adjustment, Cairo, The American University in Cairo Press, ILO, 1991.

هذا ومن الضروري التحفظ بشأن تقديرات معدلات الاستخدام في القطاع غير النظامي ، سواء فيما يخص بيانات الجدول رقم (١٠) أو أية تقديرات أخرى متاحة . فتعريف القطاع ذاته ومدى شموله يمكن أن يختلف من مجتمع إلى آخر، بل من دراسة لأخرى داخل المجتمع الواحد . كذلك يمكن أن يختلف مصدر البيان من تعداد عام للسكان إلى تعداد منشآت أو مسح قائمة على دراسات حالة لأقاليم أو مناطق معينة . ومن ناحية أخرى فإن المقارنة بين المجتمعات المختلفة قد يشوبها قدر من الخطأ نظرا لاختلاف الأزمنة التي تم خلالها جمع البيان ، فكما يتضح من الجدول فإن تاريخ جمع البيان يتفاوت في الدول المختلفة على مدى عقود السبعينيات والثمانينيات .

ومع ذلك فإن البيانات المذكورة في الجدول رقم (١٠) يمكن أن تظهر على الأقل اتجاها عاما بشأن أهمية الاستخدام في القطاع غير النظامي على المستوى القومى للدول المختلفة . ولا يوجد اختلاف واضح بين مجموعة الدول العربية وغير العربية . فداخل المجموعة الأولى هناك تفاوت واضح في نسبة الاستخدام في القطاع ، حيث تقترب النسبة من ٦٠٪ للمغرب ، وتنخفض إلى ٢٥٪ في الجزائر . إلا أن هذا الاختلاف الواسع قد لا يعكس كله اختلافا حقيقيا في نسبة الاستخدام ، بل قد يرجع أيضا إلى الاختلاف في درجة شمول البيانات . ففي حالة الجزائر وتونس مثلا لا تشمل البيانات المشتغلين بأجر الموسميين في قطاع التشييد . أما العلاقة بين نسبة الاستخدام في القطاع والنتائج القومية للفرد من السكان فتبدو غير محددة من البيانات المتاحة .

والأمر الذي يسترعى الانتباه هو أنه على الرغم من أن الاستخدام في القطاع غير النظامي قد ارتبط بالحضر دائما ، فإن الدراسات الحديثة بدأت في تناول أوضاع هذا القطاع في الريف ، وذلك بعد أن اتضح أنه له أهمية كبيرة في الأنشطة الريفية غير الزراعية <sup>(١٦)</sup> . وفي حالة مصر مثلا يستوعب الريف أكثر من

٥٠٪ من إجمالي عمالة القطاع وفقا لأحد التقديرات (١٧) .

#### الاستخدام وفقا للنشاط

يحتوى الجدول رقم (١١) على بيان بشأن المشتغلين بالقطاع غير النظامى موزعين توزيعا نسبيا على الأنشطة الاقتصادية الرئيسية ، وهى أنشطة الإنتاج والتجارة والخدمات .

#### جدول رقم (١١)

#### التوزيع النسبي للمشتغلين بالقطاع وفقا للنشاط الاقتصادي

الدولة	السنة	الإنتاج	التجارة	الخدمات
دول عربية				
مصر	١٩٨٨	٥١م	٣٥م	٧ر٦
حضر *		٣٩م	٤٦ر٣	١٦ر١
ريف *		٥٨م	٣٦ر٧	٤ر٤
المغرب	١٩٨٢	٥١م	٢٢ر٣	٢٣ر٧
تونس	٨١/١٩٨٠	٥٤م	٢٣م	٢١م
دول غير عربية				
مالى	١٩٧٦	٥٢م	٢٢م	٢٤م
حضر		٢٤م	٣١م	٣٤م
ريف		٧٢م	١٣ر٦	١٤م
باكستان	٧٣/١٩٧٢	٢١م	٣٧م	٣٧ر٩
كولومبيا	١٩٨٤	٢٦م	٢٠م	٤٢م
المكسيك	١٩٨٧	٢٢م	٢٧م	٤٨م

المصدر : مثل الجدول رقم (١٠) ماعدا بيانات مصر ، وهى مأخوذة من : سماد كامل رزق ، القطاع الاقتصادي غير المنظم ، القاهرة ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، أكتوبر ١٩٩٢ .

\* داخل المنشآت فقط .

وما يسترعى الانتباه فى هذه البيانات هو الارتفاع الملحوظ فى نسبة المشتغلين فى الأنشطة الإنتاجية خاصة فى المجتمعات العربية . إذ تزيد نسبة العمالة غير النظامية فى نشاط الإنتاج على ٥٠٪ فى المجتمعات العربية الثلاثة . ونفس النسبة تقريبا تتحقق فى دولة أخرى مثل مالى . أما فى دول أمريكا اللاتينية



فمن الملاحظ أن نسبة الاستخدام تتخفّض كثيرا في النشاط الإنتاجي مقارنة بنظيرتها في نشاط الخدمات .

وهذا التفاوت في معدل الاستخدام في أنشطة الإنتاج وأنشطة الخدمات فيما بين المجتمعات العربية ومجتمعات أمريكا اللاتينية يمكن أن يرجع إلى أن ممارسة النشاط الإنتاجي في القطاع غير النظامي تتخفّض مع ارتفاع معدل التحضر . ويمكن التأكد من ذلك في حالة مصر ومالي ، حيث تتوافر لكلا الدولتين بيانات عن الحضر والريف . فترتفع نسبة عمالة القطاع غير النظامي في قطاع الإنتاج (خاصة الصناعة) في ريف مصر إلى ٥٩٪ مقارنة بنسبة ٤٠٪ في الحضر ، هذا بينما ترتفع نسبة المشتغلين في الخدمات في الحضر إلى ١٦٪ بالمقارنة بنسبة ٤٪ في الريف <sup>(١٨)</sup> . وبيانات الجدول رقم (١١) عن مالي تؤكد نفس النتيجة . فنسبة المشتغلين في نشاط الإنتاج في مالي ترتفع إلى ٧٢٪ في الريف مقارنة بنسبة الحضر ٢٤٪ . ومن ناحية أخرى فإن انخفاض نسبة ممارسة النشاط الإنتاجي في دول أمريكا اللاتينية وباكستان قد يرجع إلى أن بيانات هذه الدول تشمل المناطق الحضرية فقط <sup>(١٩)</sup> .

ويمكن أن نخرج مما سبق إذن بأن جانبا كبيرا من نشاط القطاع غير النظامي في المجتمعات العربية يتركز في أنشطة إنتاجية خاصة في الريف ، وبأن أهمية نشاط الخدمات تتجه إلى التزايد مع ارتفاع درجة التحضر .

#### مستويات الكسب

إن أهمية تناول مستويات الكسب في القطاع النظامي وغير النظامي تكمن في ضرورة معرفة إلى أي مدى يمكن أن يعد مستوى الكسب في القطاع النظامي عاملا جازبا للمشتغلين في القطاع غير النظامي بغنائهم المختلفة ، وسوف تكون هذه المقارنة مقصورة في حالة القطاع غير النظامي على المشتغلين بأجر فقط ،

مقابل كافة فئات المشتغلين بالقطاع غير النظامي (بأجر/ وإحسابهم/ وأصحاب العمل) . ويرجع ذلك إلى أن مستوى الكسب للمشتغلين لحسابهم (أصحاب المهن الحرة) وأصحاب العمل (أصحاب المشروعات الكبيرة) في القطاع النظامي مرتفع ارتفاعا كبيرا ، لدرجة أنه لا يوجد أى وجه للمقارنة بينه وبين كسب الفئات المناظرة في القطاع غير النظامي . ويعطى الجدول رقم (١٢) بعض المؤشرات لمستويات الكسب في القطاعين .

#### جدول رقم (١٢)

##### متوسط الكسب للمشتغلين بصفة دائمة

##### في القطاع النظامي والقطاع غير النظامي بحضر مصر

البيان	يعمل بأجر داخل المنشآت (نظامي)	يعمل بأجر خارج المنشآت (غير نظامي)	يعمل لحسابه (غير نظامي)
متوسط الكسب السنوي بالجنه	١٦٣٥	١٤٤٤	١٤٨١
نسبة العائمين إلى إجمالي المشتغلين	٦٨٫٦	٢٧٫٩	٨٤٫٣

المصدر : محيا زيتون ، هيكل الكسب في سوق العمل في مصر ، التقرير النهائي ، القاهرة ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، يناير ١٩٩٢ .

ويتضح من بيانات هذا الجدول وجود تقارب كبير في مستوى الكسب لفئتي العمالة داخل القطاع غير النظامي ، مما يدل على أن التفاوت بين من يعمل لحسابه ومن يعمل بأجر داخل هذا القطاع محدود . أما المقارنة مع المشتغلين داخل المنشآت فتظهر أن مستوى الأجر للمشتغلين في القطاع غير النظامي يقل بنحو ١٠٪ - ١٢٪ فقط عن مستوى الكسب بالنسبة للقطاع النظامي . ومعنى آخر فإن التفاوت في مستوى الكسب بين القطاعين يكون محدودا إذا كان المشتغل في كل قطاع يعمل بصفة دائمة . ولكن في حالة المشتغلين بأجر يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن نسبة المشتغلين بصفة دائمة في القطاع النظامي أعلى كثيرا من النسبة المقابلة في القطاع غير النظامي . وإذا علمنا أن مستوى كسب من يعمل

بشكل غير دائم لم يقل كثيرا عن مستوى الكسب لمن يعمل بصفة دائمة ، سنجد أن جانبا كبيرا من انخفاض مستوى الكسب للمشتغلين بأجر في القطاع غير النظامي لا يرجع إلى الانخفاض في معدل الأجر بقدر ما يرجع إلى عدم استمرارية العمل على مدار السنة (٢٠) .

وإذا كانت البيانات عن مصر تظهر أن مستوى كسب من يعملون لحسابهم لا يقل كثيرا عن مستوى كسب المشتغلين بأجر في القطاع النظامي ، فإن البيانات المتاحة عن تونس تعطي أبعادا إضافية للعلاقة بين القطاعين ، حيث متوسط الكسب لفئة المنظمين (من يعملون لحسابهم وأصحاب العمل) ، تزيد بعدة أضعاف عن المتوسط للمشتغلين بأجر في النشاط الصناعي ، كما تزيد كثيرا على مستوى الحد الأدنى للأجور السائد في تونس . ويتضح ذلك بالنظر إلى الجدول رقم (١٣) .

جدول رقم (١٣)

مستوى الكسب لفئة المنظمين في القطاع غير النظامي في تونس  
وفقا للنشاط

البيان	النشاط	الإنتاج	التجارة	الخدمات
كمضاعف للحد الأدنى للأجر	٥١	٤٤	٨٩	
كمضاعف لمتوسط الأجر في القطاع الصناعي النظامي	٢٠	٢٦	٢٥	

المصدر : من الجدول رقم (١٠) .

أما نسبة من يحصلون على أقل من الحد الأدنى للأجور في القطاع غير النظامي فلا يوجد بيان بشأنها في الدراسات المتاحة عن المجتمعات العربية . ولكن يمكن أن نأخذ - كمؤشر - الوضع في بعض البلدان الأفريقية ، وذلك من بيانات الجدول رقم (١٤) .

جدول رقم (١١)

نسبة من يتكسبون أقل من الحد الأدنى للأجر  
في القطاع غير النظامي لبعض المدن اللاتينية

بوماكو	كيجالي	لومي	نواكشوط	يواندى
٧٠	٦٩	١٥٥	٨٧	٢٨
١٣٢	٢٢٧	٣٢٩	٧٨	١٨
٤٢١	-	١٠٠٠	٥٤٧	٦٦٧
٩٢٨	٩٢٩	٩٩٣	٩٦٠	١٠٠٠

المصدر: مثل الجدول رقم (١٠).

وكما هو متوقع ، فإن النسبة منخفضة لأصحاب العمل بصفة عامة في جميع المجتمعات ، بينما يتركز الفقراء أو من يتكسبون أقل من الحد الأدنى للأجر في فئة العمل غير الماهر ، حيث ترتفع النسبة في إحدى المدن إلى ١٠٠٪ . وفي حالة الصبية ، من الطبيعي أن ترتفع نسبة من يحصلون على أقل من الحد الأدنى للأجر لتشمل غالبيتهم ، وذلك نظرا لأنهم لا يحصلون - عادة - على أى أجر ، أو يحصلون على أجور رمزية فقط نظير اكتسابهم الخبرة في العمل .

مما سبق يمكن أن نستنتج أن مستويات الأجور في القطاع النظامي لا تمثل حافزا أمام من يعملون لحسابهم وأصحاب العمل في القطاع غير النظامي للتطلع للعمل بأجر في هذا القطاع . فمن ناحية تظهر المؤشرات القليلة المتاحة أن تكسب أصحاب العمل غير النظاميين أعلى كثيرا من مستوى كسب المشتغلين النظاميين بأجر . كما أن مستوى كسب المشتغلين لحسابهم لا يقل كثيرا عن هؤلاء . ومن ثم قد تقتصر الرغبة في العمل بالقطاع النظامي على الشريحة الدنيا للمشتغلين لحسابهم الذين يمارسون في العادة أنشطة هامشية . أما بالنسبة للمشتغلين بأجر في القطاع غير النظامي ، فهذه هي الفئة التي تظهر البيانات

انخفاض مستوى كسبها وعدم استقرارها في العمل بالمقارنة بالمشتغلين بأجر بالقطاع النظامي . وعلى ذلك فإن شريحة عريضة من هذه الفئة ، خاصة المشتغلين غير المهرة ، يمكن أن تتطلع للعمل بالقطاع النظامي سعيا وراء الاستقرار الوظيفي وتحقيق مستوى أعلى للكسب .

#### اسباب العمل في القطاع غير النظامي

إن مدى استقرار المشتغلين بالقطاع غير النظامي ، أو مدى تطلعهم للعمل بالقطاع النظامي ، لا يتوقف فقط على مستويات الكسب في القطاعين ، ولكنه يتوقف أيضا على الأسباب التي دعت المشتغل لممارسة النشاط غير النظامي أصلا . فكلما كان التحرك لممارسة النشاط بالقطاع اختياريا كلما زاد احتمال استمرار المشتغل في العمل بالقطاع . أما إذا كان الانتقال اضطراريا لغياب فرص عمل بديلة في القطاع النظامي ، فحينئذ يرتفع احتمال عدم استمرار المشتغل بالقطاع غير النظامي .

وقد كشفت إحدى الدراسات التي تمت حول تحرك العمالة بين القطاع النظامي والقطاع غير النظامي في مدينة صفاقس التونسية عن أسباب اختيار أصحاب العمل الصغار لممارسة النشاط غير النظامي . ويظهر التوزيع النسبي لهذه الأسباب في الجدول رقم (١٥) .

### جدول رقم (١٥)

#### أسباب اختيار أصحاب العمل الصغار ممارسة النشاط غير النظامي

السبب	النسبة	الفضل	من دخل	أوقات	ليكون	عادات	للصغار	أم فرص	أخرى	المجموع
النظامي	أفضل	عمل مرنة	مستقلا	عائليه	عمل	بنيلة				
التوزيع	٩٥	١٧	٤٧	٢٤	٩	٨	٢	٢٣	٩	١٠٠
النسبي										
للاجهادات										

المصدر : مباحثات الموسمي ، " تحرك اليد العاملة بين النظامين الرسمي وغير الرسمي في مدينة صفاقس " ، بحوث اقتصادية عربية ، (مجلة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية) ، خريف ١٩٩٢ .

ويتضح من هذه البيانات أن نسبة مرتفعة من أسباب العمل في القطاع غير النظامي تتمثل في الضرورة . إذ تصل نسبة الذين تم فصلهم من مشروعات القطاع النظامي ، والذين لم يجدوا فرصة عمل في هذا القطاع ، فاضطروا للعمل بالقطاع غير النظامي ، إلى نحو ٤٠٪ . إلا أن هناك نسبة أعلى أقبلت على العمل بالقطاع اختياريًا ، وتمثل الذين يرغبون في العمل بشكل مستقل أو يتطلعون لدخول أعلى أو أوقات مرنة في العمل . وقد بلغت هذه النسبة ٤٧٪ من جملة المشتغلين . ومن الواضح أن العمل بشكل مستقل الذي يوفره القطاع غير النظامي يعد سببا مهما من أسباب جانبية هذا القطاع بالنسبة لشريحة كبيرة من المشتغلين .

#### إمكانات النمو

اتضح لنا مما سبق أن القطاع غير النظامي استوعب في العديد من مجتمعات العالم الثالث والمجتمعات العربية نسبة كبيرة من العمالة غير الزراعية وذلك خلال العقود القليلة الماضية . إلا أنه في ظل الأزمة المالية والاقتصادية التي ظهرت بواورها في أوائل الثمانينيات ، والتي أعقبتها تطبيق سياسات التكيف الهيكلي ، ازداد الاهتمام كثيرا بإمكانات نمو القطاع غير النظامي وإمكانية استيعابه لمزيد

من العمالة ، وذلك للأسباب التالية :

أ - أدى تطبيق سياسات التكيف إلى خفض الإنفاق العام وخصخصة المشروعات العامة ، فضلاً عن اتباع سياسات اقتصادية انكماشية بصفة عامة ، إلى انخفاض الطلب على العمالة من جانب القطاع النظامي بما في ذلك الحكومة والمشروعات العامة . وقد بدأت البطالة السافرة تنمو بصورة ملحوظة في العديد من المجتمعات العربية .

ب - بالنظر إلى عبء المديونية الذي يواجه العديد من المجتمعات ، علاوة على قراراتها التنموية المحدودة ، فإنه حتى في ظل سياسات إعادة الجدولة فإن التوقعات بشأن النمو المستقبلي متواضعة ، ومن غير المنتظر زيادة الاستثمارات بمعدلات مرتفعة بشكل يكفي لاستيعاب الزيادة السريعة في عرض العمل .

ج - في ظل الظروف السابقة ينظر إلى الاستخدام في القطاع غير النظامي كبديل لتعويض هذا الانكماش في الطلب ، خاصة لما يتميز به القطاع من انخفاض في معامل رأس المال / العمل ، ومن عدم وجود قيود شديدة للالتحاق به .

د - ارتفعت وبمعدلات عالية أسعار السلع والخدمات التي كانت توفرها المشروعات العامة نتيجة لترك هذه الأسعار تتحدد بقوى السوق ، مع إلغاء الدعم . وترتب على ذلك أن الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل أصبحت أقل قدرة على شراء السلع والخدمات المنتجة بواسطة القطاع النظامي ، خاصة في ضوء تراجع الأجور الحقيقية لغالبية المشتغلين بأجر . ومن ثم أصبح القطاع غير النظامي هو البديل المطروح لتوفير سلع وخدمات بأسعار في متناول دخول هذه الفئات .

هـ - تتصف المشروعات الصغيرة وغير النظامية بالمرونة العالية والقدرة على

التكيف مع التقلبات فى أوضاع السوق التى تصاحب سياسات التكيف ،  
وذلك نظرا لهيكلها غير النظامى ، وعماالتها المتقطعة ، وانخفاض مستوى  
الأجور ورأس المال الثابت .

هذا وقد ساهمت المؤسسات الدولية فى إطار سعيها لتطبيق ناجح  
لسياسات التكيف فى تركيز الاهتمام على القطاع غير النظامى ، فخصصت  
المزيد من الدراسات والدعم للمشروعات الصغيرة .

إلا أن هذا التفاؤل بشأن مستقبل القطاع غير النظامى وإمكانات نموه  
يقابله من ناحية أخرى وجهات نظر ترى أن إمكانات نمو هذا القطاع وقدرته على  
الاستخدام فى المستقبل محدودة للاعتبارات التالية :

١ - إن ديناميكية القطاع غير النظامى ترجع - إلى حد كبير - إلى مستوى  
الطلب الفعال والارتباط بالقطاع الحديث ، والعلاقة بين القطاعين هى أساسا  
علاقة تكامل ، حيث يكون الإحلال بينهما فى أضيق الحدود . كما أنه فى  
فترات الانتعاش الاقتصادى تنمو مشروعات القطاع غير النظامى بقوة  
الدفع المتولدة من القطاع الحديث ، بينما فى فترات الانكماش فإن التوسع  
يحدث فقط فى الأنشطة غير النظامية الأكثر هامشية <sup>(٣١)</sup> . كذلك فإن  
ارتفاع مرونة الكسب الحقيقى لفئة المنظمين وقدرتهم على الاستمرار فى  
النشاط فى ظل مستويات كسب منخفضة لا يعنى أن القطاع غير النظامى  
يمكن أن يخلق فرص عمل صناعية كثيرة ، خاصة فى فترات الانكماش  
الناتجة عن سياسات التكيف الهيكلى .

٢ - محدودية الدور الذى يمكن أن تقوم به مشروعات القطاع غير النظامى فى  
إحداث تراكم رأسمالى . ذلك أن خلق فرص عمل جديدة يعتمد - إلى حد  
كبير - على استثمار الفائض الاقتصادى . وإذا كان هذا الفائض صغيرا ،  
فإن الاستثمار يكون أيضا محدودا ومن ثم فرص العمل <sup>(٣٢)</sup> . وقد تزداد



حدة هذه المشكلة بالنظر إلى المشكلات التي تواجهها المشروعات الصغيرة خاصة الصناعية منها . فهي في الغالب لا تسوق إنتاجها مباشرة للسوق ، وإنما يتم ذلك من خلال وسطاء ، مما لا يمكنها من تحديد أسعار منتجاتها . كذلك تواجه هذه المشروعات معوقات في شراء مستلزمات إنتاجها وفي الحصول على تسهيلات ائتمانية مناسبة .

٢ - إن القطاع غير النظامي مارس في الماضي مهمته كصمام أمان ضد البطالة في الحضر ، واستيعاب هذا القطاع لقدرة كبير من العمالة في الماضي لا يعني أنه يمكن أن يستوعب العمالة بنفس المعدل في المستقبل . بل إن العكس هو الصحيح ، حيث إن الاكتظاظ الحالي للقطاع بالعمالة مع انخفاض الإنتاجية يعني أن قدرته على استيعاب المزيد من الأيدي العاملة في المستقبل قد أصبحت متواضعة .

والسؤال الآن هو : إلى أي مدى يمكن أن تتوفر للقطاع غير النظامي إمكانات النمو والقدرة على استيعاب أعدادا متزايدة من الأيدي العاملة في ظل الظروف الاقتصادية التي تم عرضها ؟ الواقع أنه من الصعوبة بمكان الإجابة على مثل هذا السؤال في حالة المجتمعات العربية ، وذلك نظرا للفجوة الراهنة في المعلومات عن القطاع غير النظامي ، والغياب شبه الكامل للدراسات التي تتناول ديناميكياته وبوره في عملية النمو المستقبلي . وتجربة مجتمعات أمريكا اللاتينية يمكن أن تلقى بعض الضوء في هذا الشأن . فالاستخدام في القطاع غير النظامي في ضوء البيانات التاريخية يرتبط - إلى حد كبير - بلوضاع الاقتصاد القومي بأكمله . ففي فترات الانتعاش يتجه الاستخدام في القطاع النظامي للزيادة ، ومن ثم يتراجع نصيب القطاع غير النظامي أو يزيد بمعدلات منخفضة . أما في فترات الركود الاقتصادي فينمو الاستخدام في القطاع غير النظامي بمعدلات مرتفعة في حين يتراجع الاستخدام في القطاع النظامي . ولكن

هناك اعتبارا هاما هنا ، وهو أنه رغم ميل الاستخدام في القطاع غير النظامي النمو خلال مرحلة الانكماش ، فإن الأدلة المتاحة تشير إلى أن نمو هذا القطاع كان على حساب انخفاض متوسط الكسب فيه .

وعلى ذلك يمكن القول إن القطاع غير النظامي يمكن أن يكون له دور ما في استيعاب العمالة خلال فترات الانكماش . ولكن يبقى السؤال التالي : هل سيتخذ هذا النمو نمطا تطوريا evolutionary أم نمطيا تراجعيًا involuntary ؟ بمعنى آخر : هل سيتم استيعاب مزيد من العمالة مع الاحتفاظ بمستوى الإنتاجية والدخل في القطاع ، أم أن هذا الاستيعاب سيتم على حساب مزيد من الانخفاض في الإنتاجية ومشاركة المشتغلين الجدد للمشتغلين القدامى في الدخل الكلي للقطاع ؟ ويقودنا هذا التساؤل إلى تساؤل آخر أيضا : هل يعتبر المنظور الكمي للاستخدام (أي قدر العمالة المستوعب في القطاع) هو المنظور الملائم لتحليل الاستخدام في القطاع غير النظامي ، خاصة في حالة الدول النامية التي يجب أن تسعى جاهدة لزيادة إنتاجية المشتغلين ؟ .

في الواقع أن هناك حاجة شديدة في المجتمعات العربية ، خاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية الأخيرة ، لإجراء دراسات متعمقة عن القطاع غير النظامي، على أن تتخذ هذه الدراسات منظورا شاملا ولا تتعامل مع القطاع كوحدة قائمة بذاتها . فمن الضروري دراسة تفاعلات القطاع غير النظامي مع بقية قطاعات الاقتصاد القومي ومعرفة مدى الارتباطات القائمة بينه وبينها وطبيعتها كأساس لرسم السياسات المتعلقة بهذا القطاع بوجه خاص ، وسياسات الاستخدام بوجه عام .

## الهوامش والمراجع

- A. Lewis, Economic Development with Unlimited Supply of Labour. The Manchester School of Economic and Social Studies, May 1954. pp. 159-146. - ١
- C. Moser " Informal Sector or Petty Commodity Production", World Development, Vol. 6, N° 9/10, 1978. - ٢
- K. Hart " Informal Income Opportunities and Urban Employment in Ghana", Sussex, University of Sussex, September 1971. - ٣
- International Labour Office, Employment, Incomes and Equality: A Strategy for Increasing Productive Employment in Kenya, Geneva, ILO, 1972. - ٤
- D. Mazumdar, The Urban Informal Sector, World Bank Staff, Working Paper N° 211, July 1975. pp. 1-4. - ٥
- المراجع نفسه . - ٦
- G.S. Fields. "Labour Market Modelling and the Urban Informal Sector: Theory and Evidence", in : O. Turnham, B. Salome and A. Schawrz (eds.). The Informal Sector Revisited, OECD, 1991, p. 61. - ٧
- A. Abogye X.K. Gozo. " The Informal Sector: A Critical Appraisal of the Concept", in: ILO, The Challenge of Employment and Basic Needs in Africa, Geneva, ILO, 1986. - ٨
- V. E. Tokman, "The Informal Sector in Latin America Fifteen Years Later", in: D. Turnham & others, op. cit., p. 102. - ٩
- J. Thomas, "Synthesis of Comments and Discussions", in: Turnham & thers, op. cit., p. 91. - ١٠
- ١١ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، دراسة عن سوق العمل فى مصر ، القطاع غير المنظم ، القاهرة ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، يونيو ١٩٨٥ .
- ١٢ - سماد كامل رزق ، القطاع الاقتصادى غير المنظم ، التقرير النهائى ، القاهرة ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، أكتوبر ١٩٩٢ ص ٢٢ .
- S. P. Davies & Others, "Small, Manufacturing Enterprises in Egypt". Economic Development & Cultural Change, Vol. 40, N° 2, 1992. pp. 387-393. - ١٣
- ١٤ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، مرجع سبق ذكره .
- ١٥ - المرجع نفسه .

- ١٦ - انظر ، مثلا :  
I. Livingstone "A Reassessment of Kenya's Rural and Urban Informal Sector", World Development, Vol. 19, N° 6, 1991. pp. 651-669.
- ١٧ - رزقي ، مرجع سبق ذكره .
- ١٨ - البيانات تنصب على القطاع غير النظامي خارج المنشآت فقط ، حيث إن معظم نشاط الصناعة يتم داخل المنشآت .
- ١٩ - J. Charnes "A Critical Review of Concepts, Definitions and Studies in the Informal Sector", in: Turnham & Others, op. cit., Table 7, p. 27.
- ٢٠ - محيا زيتون ، هيكل التكسب في سوق العمل في مصر ، التقرير النهائي ، القاهرة ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، يناير ١٩٩٢ ، ص ٢٨ .
- ٢١ - P.Hugon "The Informal Sector Revisited" , In: Turnham & Others, op. cit. --
- ٢٢ - A. Lyberaki & I. Smyth " Small is Small: The Role and Functions of Small-Scale Industries", in: M. Van Dijk & H. Marcussen, Industrialization in the Third World, London, Frank Cass, 1990. p. 131.
- ٢٣ - Tokman, op. cit.

#### Abstract

### EMPLOYMENT IN THE INFORMAL SECTOR

Mohaya Zaitoun

The purpose of this paper is to assess the compatibility between the recent literature on the informal sector (IS), and empirical evidence on the working of that sector, and its employment potentiality.

The focus in the first part of the paper is on the following two theoretical issues:

1. The dualism in the formal/informal dichotomy in relation to Lewis' dual sector development model, and the segmented labour market approach.
2. The main characteristics of the sector, and its heterogeneous nature.

This implies the need for a distinction between two informal sub-sectors: one features high labour intensity, low wage, free entry and low productivity, the other is a high wage, limited entry and relatively

high productivity, subsector.

As far as Arab countries are concerned, labour force growth will continue to accelerate, whereas the modern and the public sector, particularly under conditions of structural readjustment, are likely to create few job opportunities. In such circumstances, the informal sector is expected to absorb a substantial share of the increase in the labour force.

The issue at stake then is related to the ease of entry. Gathering evidence from the few studies available, it is demonstrated that, in comparison with the formal sector, it is easy to enter IS, for the capital required is usually small, and the skill levels are not high. Nonetheless, there are some segments of the sector where the capital needed to set up a business is not insignificant, and the proprietor of such business has to be a long standing resident of the urban areas, that is, not just a recent immigrant. This finding substantiate the hypothesis related to the sector's heterogeneity.

Finally, the curcial question regarding the sector's employment potentiality, is not how many job opportunities it would create, but rather whether the pattern of employment growth would be evolutionary or involutionary.



## قراءة فى دراسات القائم بالاتصال

### نجوى الفوال \*

يهدف هذا المقال إلى استعراض التراث العربى والأجنبى حول إحدى حلقات العملية الإتصالية التى طال إهمال بحثها ، وهو القائم بالاتصال . ويبدأ المقال بتحديد هذا المفهوم ، ومناقشة المفاهيم المتداخلة معه ، كالمصدر ، وحارس البوابة . ثم ينتقل إلى مناقشة التراث المصرى الذى أجرى حول القائم بالاتصال ، والذى يعد حديث العهد إلى حد بعيد . كما يناقش المقال البحوث الأجنبية الغربية التى أجريت حول نفس الموضوع ، ويقوم بتصنيفها واستعراض ما أنجزته من إضافة لتراث الفكرى فى بحوث الاتصال الجماهيرى .

### مقدمة

على العكس من بعض حلقات العملية الاتصالية ، فإن موضوع القائم بالاتصال قد ظل - حتى وقت قريب نسبيا - بعيدا عن اهتمام الباحثين فى الأبعاد الاجتماعية لظاهرة الاتصال الجماهيرى . فمنذ بداية الاهتمام ببحوث الاتصال فى النصف الأول من القرن العشرين ، تركزت الدراسات الاجتماعية بدرجة واضحة على الموضوعات المتصلة بالجمهور المتلقى للرسالة الإعلامية ، جنبا إلى جنب مع تحليل مضمون هذه الرسالة ومحتواها . وعلى الرغم من المكانة البالغة الأهمية التى يشغلها القائم بالاتصال - باعتباره أول حلقات العملية الاتصالية ومنشئها ومحركها الأساسى - فإن البحوث التى تناولته من المنظور الاجتماعى قد ظهرت

\* خبير أول ، قسم بحوث الاتصال الجماهيرى والثقافة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثانى والثلاثون ، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٩٥ .

فقط بدءا من النصف الثانى من هذا القرن .

ومن الصعب تفسير السبب فى إهمال الباحثين حتى وقت قريب لدراسة ما يحدث داخل المؤسسات الإعلامية ، ودراسة القائمين بالاتصال ، رغم أنه عند تحديد تأثير الرسالة الإعلامية ، فإن القائم بالاتصال لا يقل أهمية عن مضمون الرسالة . وليس معنى ذلك أن الباحثين لم يكتبوا عن أعلام الصحافة - مثلا - من المنظور التاريخي . ولكن ما غاب هنا كان تحليل وسائل الإعلام كمؤسسات لها وظيفة اجتماعية ودور العاملين بها ، والعوامل والظروف التى تؤثر على اختيار مضمون الصحف . وتعتبر دراسة ديفيد مانج هوايت عام ١٩٥١ حول حارس البوابة وانتقاء الأخبار ، بداية الإسهام العلمى فى هذا المجال الهام <sup>(١)</sup> .

ويمكن القول بأن الإلحاح المستمر من قبل الحكومات والمنظمات الدولية ، وحتى المؤسسات الإعلامية ذاتها ، على قياس ودراسة تأثير وسائل الإعلام وإنتاجها الإعلامى على الجماهير العريضة كان دافعا لم يستطع الباحثون مقاومته . ومن ثم فقد عزفوا عن دراسة القائم بالاتصال الذى يقدم الإنتاج الإعلامى ، رغم أهمية دوره فى تحديد نتائج عملية الاتصال <sup>(٢)</sup> . وقد يصلح هذا التفسير بالنسبة للوضع فى العالم الغربى ، حيث ارتبطت بحوث الاتصال بالفلسفة العامة للمجتمعات الغربية التى تنور بصفة أساسية حول مفهوم "السوق" الحر أو المفتوح ، والتى تضع المتلقى فى إطار فكرة "المستهلك" الذى تهدف إلى التأثير عليه بترويج الرسالة الإعلامية . ولذلك ، فقد ارتبطت بحوث الاتصال بدراسة العوامل المحركة أو الدافعة لإحداث مثل هذا التأثير ، وقياس مدى تحققه ودرجة الاستجابة له . أما فى المجتمعات التى كانت تسمى "بالعالم الاشتراكي" ، فربما تكون هيمنة الدولة على وسائل الاتصال بكافة أشكالها ، وإحكام سيطرتها على العملية الاتصالية برمتها قد أدت إلى التقليل من أهمية دراسة الدور الذى يمارسه



الفرد - أو القائم بالاتصال - فى صنع وإنتاج المادة الإعلامية ، حيث لا تقيم فلسفة المجتمع وزنا للمبائرات الفردية .

وفيمما يختص بالعالم الثالث ، فقد تأثر الكثير من بحوث الاتصال بالمدرسة الغربية ، واندفع وراء محاكاتها فى الاهتمام ببعض الموضوعات وإغفال الأخرى . وقد استمر هذا الوضع لفترة بدأ بعدها تزايد الشعور بالاستياء على ما قد يسمى ببحوث الاتصال على النمط الأمريكى<sup>(٣)</sup> ، نظرا لاختلاف ظروف هذه المجتمعات وما تواجهه من تحديات عن المجتمع الغربى . ولذلك ، فإنه إذا كانت دراسات وبحوث القائم بالاتصال على قدر من الندرة النسبية فى المجتمعات التى تملك تقاليد بحثية راسخة فى العلوم الاجتماعية بصفة عامة ، فإن نقص المعلومات عن القائم بالاتصال يعد أكثر وضوحا فى الدول التى يخلو فيها البحث الاجتماعى خطواته الأولى ، كغالبية دول العالم الثالث<sup>(٤)</sup> .

وعلى مستوى المجتمع المصرى ، فقد بدأت دراسة القائم بالاتصال باستخدام المنحى التاريخى من حيث التاريخ لأعلام الصحافة المصرية والعربية . وقد ركزت هذه الدراسات على موقف هذه الشخصيات من قضايا عصرها ، والأدوار التى لعبتها فى الحياة الصحفية ، فى حين أهملت الجوانب المتعلقة بالأداء الحرفى المهنى لها ، أو علاقتها بمصادر أو زملائها والأساليب المتبعة فى العمل والإدارة . كذلك فإن أغلب هذه الدراسات قد يعد فى تناولها للشخصية المؤرخ لها عن إطار الحيدة والموضوعية<sup>(٥)</sup> .

وبصفة عامة ، يمكن القول بأن بحوث القائم بالاتصال قد أثريت منذ مطلع الستينيات ، نتيجة تضافر عوامل عدة : بعضها يرجع إلى الإسهامات الفكرية لعلم الاجتماع ، وازدهار الاتجاهات النقدية والثقافية داخل المدرسة الغربية لبحوث الاتصال ذاتها ، والبعض الآخر يتصل باهتمام بعض الفروع الأخرى للعلوم

الاجتماعية بالظاهرة الاتصالية - وبخاصة بالمادة الإعلامية وعملية إعدادها - مثل فروع الأنثروبولوجيا الثقافية ، والتاريخ الاجتماعي ، والاقتصاد السياسي <sup>(١)</sup> . وقد أدت هذه الإسهامات إلى تنوع مداخل دراسة القائم بالاتصال ووضعه في إطار تحليل النسق الثقافي ، أو النظام الاجتماعي - بمعناه العام - الذي يتحرك داخله الفرد كقائم بالاتصال .

أما الدراسات المصرية التي اهتمت بتناول القائم بالاتصال من منظور معاصر ، فقد بدأت بالاهتمام الجزئي به في إطار إحدى القضايا أو الموضوعات ، ولخدمة أهداف بحثية لا تجعله محورا أساسيا للدراسة ، كما أن غالبية هذه الدراسات قد اتجهت إلى التناول النظري ، وبعدت عن مجال البحوث الميدانية ، رغم أهمية الأخيرة في الاقتراب العلمي من الظاهرة الاتصالية بحلقاتها المختلفة <sup>(٢)</sup> . ومن ثم ، فإن البحوث التي وضعت القائم بالاتصال في بؤرة اهتمامها في إطار إمبيريقى تعد محدودة العدد وحديثة العهد في مصر إلى حد كبير .

ونتيجة لغياب الاهتمام بدراسات القائم بالاتصال ، فقد كان من الحتمى أن يشوب المفهوم ذاته قدر من الخلط وعدم التحديد الذى أدى إلى غموضه لفترة طويلة . لذلك فإنه قبل أن نتطرق إلى النظر في الدراسات والبحوث التى تناولت القائم بالاتصال ، ينبغى بداية تحديد هذا المفهوم .

### في مفهوم القائم بالاتصال\*

اختلف تعريف القائم بالاتصال من باحث لآخر تبعا لاختلاف منظور تناول موضوع الدراسة ، وتبعا للمعيار الذى تبناه الباحث فى تعريف ذلك المفهوم . فقد

\* أعد مادة هذا الجزء عبد السلام نور ، الباحث ، قسم الاتصال الجماهيرى والثقافة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، وعضو هيئة البحث .

اتجهت بعض الدراسات إلى تعريف القائم بالاتصال من منظور القدرة على التأثير فى المتلقى ، فعرفته بأنه يشمل من لديهم القدرة على التأثير بشكل أو آخر فى الأفكار والآراء<sup>(٩)</sup> فى حين اتجهت دراسات أخرى لتعريف القائمين بالاتصال من منظور الدور فى عملية الاتصال ، فعرفتهم بأنهم : "الأشخاص الذين يتولون إدارة وتسيير العملية الاتصالية ، وعلى ضوء ما يتمتعون به من قدرات وكفاءة فى الأداء يتحدد مصير عملية الاتصال برمتها"<sup>(١٠)</sup> . أو أن القائم بالاتصال هو : أى شخص أو فريق منظم يرتبط مباشرة بنقل المعلومات من فرد لآخر عبر الوسيلة الإعلامية ، أو له علاقة بتسيير أو مراقبة نشر الرسائل إلى الجمهور عبر الوسائل الإعلامية<sup>(١١)</sup> . كذلك حددت دراسة أخرى مفهوم القائمين بالاتصال بأنهم "الذين يؤتون دورا فعالا ومباشرا فى إنتاج الرسالة الإعلامية"<sup>(١٢)</sup> .

وقد أكد بعض الباحثين على أن الرسالة الاتصالية ليست نتاجا لعمل فردى ، وإنما هى نتاج لنظام اتصالى شديد التعقيد ، يتحكم فيه عدد كبير من الأفراد . فعالم الاتصال الجماهيرى اليوم يتميز بالتعقيد الصناعى الهائل ، ويتطلب درجة عالية من التخصص ، وينطوى على قدر كبير من التنافس . ومع ذلك فإن هذا التعقيد والحجم الهائل للمؤسسات الاتصالية لا يمكنه أن يقلل من إسهام العديد من المتخصصين العاملين بها كقائمين بالاتصال . فالأفراد لا يزالون يديرون العملية الاتصالية . ومن ثم ، فالقائم بالاتصال إنما هو مزيج من نفوذ وتأثير الفرد فى الفريق<sup>(١٣)</sup> .

وقد اشتملت التعريفات السابقة - على تعددها واختلاف توجهاتها - على عدد من الخصائص المرتبطة بمفهوم القائم بالاتصال ، وهى :

١ - إن القائم بالاتصال قد يكون فردا أو فريقا منظما أو مؤسسة . وتشير الدراسات الحديثة فى مجال الاتصال إلى السمة الجماعية له .

٢ - إن القائم بالاتصال يرتبط مباشرة بإنتاج وصياغة أو صنع الرسالة الإعلامية .

٣ - إن القائم بالاتصال يعد مسئولا مسئولية مباشرة ومؤسسية عن إسهامه في صياغة وإنتاج الرسالة الإعلامية .

وقبل صياغة التعريف الإجرائي للقائم بالاتصال كما يتبناه هذا البحث الذي نحن بصده ، يتعين أولا التفرقة بينه وبين المفاهيم المتداخلة معه ، والتي استعملت إلى درجة المرادفة في بعض بحوث الإعلام : ومنها مفهوم المصدر source ، ومفهوم حارس البوابة gatekeeper .

١ - عبر العديد من الدراسات عن القائم بالاتصال باعتباره "مصدر" الرسالة الاتصالية ، أو العملية الاتصالية ككل . وقد استخدم هذا المصطلح كمترادف لمفهوم القائم بالاتصال : على اعتبار أن لكل اتصال إنساني مصدرا ، قد يكون شخصا أو مجموعة من الأشخاص لهم غرض محدد من الاتصال ، يقومون بترجمته في شكل لغة أو كود<sup>(١٣)</sup> . وقد تم النظر إلى القائم بالاتصال في بعض البحوث باعتباره "أحد أطراف العملية الاتصالية المكونة من المصدر - الرسالة - الوسيلة - المتلقي - رجع الصدى ، فهو مصدر عملية الاتصال والمؤثر فيها"<sup>(١٤)</sup> . وقد نحا عدد من بحوث الاتصال هذا المنحى في عدم التفرقة بين مفهوم المصدر ومفهوم القائم بالاتصال<sup>(١٥)</sup> .

وقد تأثرت هذه الدراسات بما ساد المرحلة الأولى من بحوث الاتصال من حيث الإفراط في العمومية ، ذلك أن مفهوم المصدر هو أوسع كثيرا من مفهوم القائم بالاتصال ، حيث قد يكون القائم بالاتصال فردا أو فريقا مصدرا للرسالة الإعلامية نون أن ينسحب ذلك إلى اعتبار المصدر

مرادفا للقائم بالاتصال . وورد ذلك إلى معيار المباشرة في الارتباط بصياغة وإنتاج الرسالة الاتصالية . فالمصدر - وهو المؤسسة التي تعمل في مجال الاتصال - يمارس دوره من خلال أفراد أو فرق منظمة يوكل إليهم بتلك المهمة ، وهم من يعتبرون القائمين بالاتصال الحقيقيين ، نظرا لكونهم أصغر وحدة يمكن أن ينطبق عليها هذا الوصف .

ب - حارس البوابة : استعمل اصطلاح حارس البوابة لأول مرة من قبل عالم النفس كيرت ليفين للدلالة على الأشخاص أو الجماعات الذين يتحكمون في سير المواد الإخبارية في قناة الاتصال<sup>(١٧)</sup> . ولم يلبث المفهوم أن تطور ليصير نظرية مؤداها أن الرسالة الاتصالية تمر بعدة مراحل ، وهي تنتقل من المصدر حتى تصل إلى المتلقى ، وأن حراسة البوابة تعنى السيطرة على مكان استراتيجي في سلسلة الاتصال ، بحيث يصير لحارس البوابة سلطة اتخاذ القرار فيما سيمر من خلال بوابته ، وكيف سيمر حتى يصل إلى الوسيلة ، ومنها إلى المتلقى<sup>(١٨)</sup> .

وقد نظر البعض إلى حراس البوابات باعتبارهم الأشخاص الذين يشغلون مواقع تحريرية عالية المستوى في الإعلام الجماهيري ، ويمارسون درجة عالية من التحكم في سياسة أو مضمون ذلك الإعلام<sup>(١٩)</sup> ولكن حراس البوابات ليسوا بالضرورة شاغلي مواقع قيادية ، فهم يوجدون على طول السلسلة الاتصالية ، ويمارسون أشكالاً مختلفة من التأثير على شكل ومضمون الرسالة الاتصالية<sup>(٢٠)</sup> . وقد أدى توصيف حارس البوابة على هذا النحو إلى تداخل كبير بينه وبين مفهوم القائم بالاتصال ، من حيث الإسهام في التأثير على شكل ومضمون الرسالة الاتصالية ، ولذلك فإن عدداً من الدراسات لم تر فرقا بينهما<sup>(٢١)</sup> .

غير أنه بالرجوع إلى خصائص القائم بالاتصال موضع الاتفاق ، تبدو ثمة

فروق هامة بينه وبين حارس البوابة .

١ - فمن حيث درجة المباشرة فى صياغة وإنتاج الرسالة الإعلامية يسهم القائم بالاتصال فيهما بشكل مباشر وإبداعي إلى حد ما ، على حين يبدو دور حارس البوابة غير مباشر من خلال قراره بتحرير الرسالة أو تعديلها أو حتى حذفها .

٢ - ومن حيث المسؤولية عن الدور ، نجد أن مسئولية القائم بالاتصال هى عن إسهامه المباشر فى صياغة وإنتاج الرسالة ، بينما تكون مسئولية حارس البوابة عن قراره بحذف مادة معينة أو بتمريرها .

وقد يمارس القائم بالاتصال دور حارس البوابة ، غير أن المحك الرئيسى فى توصيفه يظل هو مدى الإسهام المباشر فى صنع الرسالة الاتصالية ومسئوليته المباشرة عنها .

وبناء على ما سبق ، فإنه يمكن تعريف القائم بالاتصال إجرائيا بأنه أى فرد داخل فريق عمل ينتمى لإحدى المؤسسات ، ويضطلع بمسئولية ما فى صنع وإنتاج الرسالة الاتصالية ، ويكون دوره فى هذا دورا مباشرا ، من خلال الحلقات المختلفة لعملية صنع الرسالة الاتصالية ، بدءا من وضع الفكرة أو السياسة العامة ، ومراحل الصياغة المختلفة لها ، وانتهاء بإخراجها وتقديمها للجمهور المتلقى بهدف التأثير عليه .

وطبقا لهذا التعريف ، فإن أى دراسة على القائم بالاتصال - فى أى مجال من مجالات الإعلام - يجب أن تضع فى اعتبارها تناولها له من زاوية تعبيره عن فريق ذى علاقة ما بالمؤسسة الإعلامية التى ينتمى إليها . ويقول آخر ، فإن تناول القائم بالاتصال بالبحث لابد ولا يغفل دراسة العلاقة القائمة بينه وبين المؤسسة التى يمثلها ، ولا يتم النظر إليه كغرد مبتور الصلة بالناخ أو المحيط الاجتماعى

الذى يتحرك داخله ويمارس فيه عمله .

### قراءة فى الدراسات السابقة

سبقت الإشارة إلى الندرة النسبية للبحوث والدراسات التى اتخذت من القائم بالاتصال محورا لها - سواء على المستوى المحلى أو العالمى - بالمقارنة ببحوث الجمهور أو الرسالة الإعلامية ، وذلك حتى وقت قريب نسبيا .

وفى بداية الاهتمام بهذه الحلقة الهامة من حلقات العملية الاتصالية ظهرت بعض الدراسات النظرية التى حاولت أن تعرف مفهوم القائم بالاتصال وتوضح علاقته بالمجتمع ، والعوامل المؤثرة على أدائه داخل المؤسسة التى ينتمى إليها أو خارجها<sup>(٣١)</sup> . ومع تطور الشعور بأهمية الدور الذى يمارسه القائم بالاتصال فى إنجاح العملية الاتصالية تطورت الدراسات التى وضعت فى مجال اهتمامها المباشر ، وتعددت المداخل والزوايا التى اقتربت من خلالها من هذا الموضوع ، كما تنوعت الأساليب والأبوات البحثية الإمبريقية المستخدمة فى دراسته ، وخاصة على مستوى الدراسات والبحوث الأجنبية ، وهو ما سيتضح من خلال العرض التالى:

### أولا ، الدراسات العربية

إذا كانت الدراسات الرائدة عن القائم بالاتصال فى مصر اهتمت بالسير الذاتية لبعض الشخصيات الصحفية - كما سبق ذكره - فإنه مع تزايد الوعي بأهمية هذه الحلقة من حلقات العملية الاتصالية ، اتجهت البحوث حول القائم بالاتصال إلى دراسته ميدانيا . وقد بدأ الاهتمام بتناوله لا كهدف رئيسى من البحث ، وإنما فى إطار دراسة موضوع بعينه فى الظاهرة الإعلامية يستكشف كافة جوانبها ومنها القائم بالاتصال . وحتى بداية التسعينيات لم تظهر فى مصر دراسة تضع القائم بالاتصال فى بؤرة اهتمامها .

ومن أمثلة البحوث التي ركزت على فئات معينة من القائمين بالاتصال في إطار الاهتمام بموضوع أو مشكلة بحثية محددة ، البحث الذي أجرى على القائمين بالاتصال في برامج التحقيقات التليفزيونية <sup>(٣٧)</sup> ، وذلك ضمن دراسة عن التحقيق في التليفزيون المصري . وقد ضم مجتمع البحث ١٢٥ مفردة من مقدمي ومصورى ومخرجى كل البرامج التي قد تستخدم شكل التحقيق في دورة تليفزيونية كاملة . وهدف البحث إلى التعرف على أساليب العمل في مراحل الإنتاج المختلفة والمشاكل والمعوقات والضغوط التي تواجه القائم بالاتصال ، بالإضافة إلى مدى تأهيله وتدريبه ، ومقترحاته للارتفاع بمستوى التحقيق التليفزيونى . وقد أظهرت نتائج البحث بروز دور المخرج كقائد للعمل في هذا المجال . وتمثلت أهم العقبات في الافتقار إلى تنظيم العمل ، والبعد عن الحقيقة في تصريحات المسؤولين والجمهور ، وعدم ملاسة الأجور للجهود المبذولة . كذلك تبين أن أكثر الضغوط التي يتعرض لها القائم بالاتصال لها في مجال التحقيق هي القيود الرقابية وقيامها بحذف أو إلغاء التحقيقات التي تتميز بالجرأة والصراحة .

كذلك اهتمت دراسة أخرى عن برامج المنوعات في الإذاعة المصرية بتناول القائم بالاتصال في هذا المجال <sup>(٣٨)</sup> ، وذلك من حيث مدى تأهيله وتدريبه ، وأرائه فيما يقدم من برامج للمنوعات ، والمشكلات التي يتعرض لها في مجال عمله . وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها : عدم الاعتماد على المهارة الفردية أو الكفاءة كشرط للائتماق بهذه النوعية من البرامج ، وإغتهاها إلى عدة تخصصات فنية في مجال الإعداد والتأليف ، وإلقاء هذه المهام على عاتق المقدم ، مما يؤدي إلى ضعف مستوى ما يقدم منها في الإذاعة . كما تبين أن سمة التشابه في موضوعات برامج المنوعات وتكرارها من أبرز عيوبها في نظر القائمين فيها بالاتصال .



وفى إطار دراسة بعض البرامج النوعية فى الإذاعة المصرية ، تناولت إحدى الدراسات برامج الأطفال فى الإذاعة كذداة لتثقيف الطفل المصرى <sup>(٢٤)</sup> ، وفى هذا الإطار اشتملت الدراسة على بحث العاملين فى مراقبة برامج الأطفال فى كل من إذاعات البرنامج العام ، والشرق الأوسط ، والشعب ، وصوت العرب ، وإن كانت قد قصرت هؤلاء العاملين على مقدمى البرامج فقط (٧مقدمين) ، كما ضمت عينتها الكتاب المتعاملين مع هذه البرامج فى الإذاعات السابق ذكرها (١٣ كاتباً) . وقد خلصت الدراسة فى هذه الجزئية إلى افتقار هذه البرامج إلى المتخصصين فى الإعداد ، كما أظهرت قلة اهتمام العينة بعملية التخطيط والتقييم لهذه النوعية من البرامج ، ومعاناة أغليبيتها من الصعوبات التى هى فى أغلبها مادية .

وقد حظى القائمون بالاتصال فى الإعلام الخاص بالمرأة فى وسائل الإعلام المصرية باهتمام دراستين . اهتمت الدراسة الأولى باختبار مدى اهتمام الصحافة المصرية بقضايا المرأة خلال العقد العالمى لها (١٩٧٥ - ١٩٨٥) <sup>(٢٥)</sup> ، وتضمنت جزئية خاصة بالقائمين بالاتصال فى هذا المجال فى كل من صحيفة الأهرام ومجلتى حواء وآخر ساعة ، وذلك بهدف التعرف على نوعيتهم ، ومدى وعيهم بقضايا المرأة وتأثير السياسة التحريرية على معالجتها من وجهة نظرهم . وقد انتهت الدراسة إلى اعتقاد أغلبية أفراد العينة بأن الصحافة المصرية لا تولى اهتماماً جدياً بقضايا المرأة ، بالإضافة إلى تأثير السياسة التحريرية على القائم بالاتصال من حيث تحديد موضوعات معينة تفرض عليه ، مما يحد من تعبيره عن رؤيته الخاصة لأهم قضايا المرأة التى يجب أن تعالجها الصحف المصرية .

أما الدراسة الثانية التى اهتمت بالمرأة المصرية فى وسائل الإعلام ، فقد كان مجالها الدراما السينمائية والتلفزيونية <sup>(٢٦)</sup> ، واشتملت على دراسة للكاتبات

المساهمات فى تلك الدراما ، وذلك بهدف التعرف على مجالات اهتمامهن وأساليبهن فى طرح القضايا والمشكلات ، إلى جانب إلقاء الضوء على الظروف التى تعمل من خلالها الكاتبة المصرية ، ورأيها فى صورة المرأة المقدمة فى السينما والتلفزيون . وقد خرجت الدراسة بعدة نتائج ، من أهمها ضعف تأثير نوعية الدراسة على الاتجاه نحو التأليف لدى الكاتبات بعكس المهوبة والعمل فى المجال الفنى ، وعدم رضا أغلبيتهن عما يقدم لهن من أعمال ، ورفضهن للقول بوجود سينما للمرأة ، واهتمامهن بتصحيح مفاهيم خاصة بالمرأة وتقديم صورة إيجابية لها .

وتضمنت دراسة حول دور الصحافة فى تغيير القيم الاجتماعية<sup>(٣٧)</sup> بحثاً ميدانياً على القائمين بالاتصال ، وذلك للتعرف على خلفيتهم الاجتماعية والثقافية ، وتصورهم لدورهم والضغط الذى يعملون فى إطارها ، والتى تؤثر فى أدائهم ومدى تفاعلهم مع جمهورهم . واستعان الباحث بالمقابلة المكثفة مع ٤٢ صحفياً من الصحف القومية . وخلص إلى أن الغالبية من أصول ريفية ، ومع ذلك يتجه أغلبيتهم إلى الانفصال عن هذه الأصول ، وعدم اقتناعهم بجدوى ما يقومون به من أعمال ، واعتقادهم بعدم ثقة الجمهور فى الصحف التى يعملون بها . كذلك يستنتج الباحث من دراسته تعرض القائمين بالاتصال فى العينة لضغوط مؤسسية صارمة تعوق أدائهم لعملهم . كما أن معلوماتهم عن الجمهور الذى يتوجهون إليه غير محددة أو واضحة . وتبين أن غالبية العينة قد التحقت بالعمل الصحفى من خلال المعارف والأقارب ، كما أنهم لم يتلقوا أية دورات تدريبية .

وقد اقتريت دراستان من موضوع البحث الذى نحن بصدد ، فتناولت إحداها دراسة القائم بالاتصال ضمن دراسة البرامج الدينية فى التلفزيون المصرى وورها فى التثقيف الدينى للشباب<sup>(٣٨)</sup> . وتهدف الدراسة إلى كشف

الغموض عن دور البرامج الدينية فى التلفزيون المصرى فى عملية التثقيف الإسلامى للشباب الجامعى ، وإلى أى حد يمكن اعتبار التلفزيون وسيلة تثقيف . واهتمت الدراسة بالتعرف على من يتحكمون فى المضمون الدينى وأرائهم واتجاهاتهم ، وانعكاس هذه الجوانب على إعداد الرسائل الإعلامية ، إلى جانب التعرف على مشكلات العمل وكيفية التغلب عليها . وظلصت الدراسة إلى عدة نتائج ، منها ضعف التأهيل المهنى للقائم بالاتصال ، وضعف مشاركته فى عملية التخطيط ، وتعرضه لضغوط عديدة منها مشكلات العمل ، وضعف الإمكانيات الفنية ، وعدم ملاسة مستوى النخل للجهد المبذول .

أما الدراسة الثانية عن القائم بالاتصال فى البرامج الدينية ، فقد كانت ضمن بحث تقييم البرامج الدينية فى الإذاعة والتلفزيون<sup>(٣٩)</sup> ، وذلك بهدف التعرف على وجهة نظر العاملين بالبرامج الدينية فى تلك البرامج . وقد اتسمت هذه الدراسة بمحدودية مجالها وتساؤلاتها ، التى تركزت حول الفقرات الرئيسية لتلك البرامج ، ومدى مناسبة موعد تقديمها ، ومدى كفاية الوقت المحدد والميزانية المخصصة لها ، والعقبات العملية التى تعترض تطوير برامجهم ، بالإضافة إلى مقترحات العينة لتطوير هذه البرامج . وإلى جانب الملاحظات السابقة ، فإن هذا البحث قد اهتقر إلى الاستناد للأسس العلمية فى إعداد الاستبيان وصياغة أسئلته ، بحيث جاء بعضها موحيا ، بالإضافة إلى الاقتصار على تحديد الرأى بون التعمق فى أسباب اتخاذ هذا الرأى ، التى قد تفيد فى إعطاء البحث أبعادا أكثر عمقا ومصداقية .

والملاحظ على غالبية الدراسات العربية السابقة أن دراستها للقائم بالاتصال كجزئية محدودة ضمن دراستها لإحدى القضايا المتعلقة بالاتصال الجماهيرى ، أو لأحد مظاهر الإعلام النوعى ، قد ترك أثره على مدى التعمق فى الاقتراب

العلمي من هذه الطقة من حلقات العملية الاتصالية . وقد ظهر هذا واضحا في الحجم المحدود لعينات معظم تلك البحوث ، وعدم اتباع أغلبها للأساليب العلمية الدقيقة في سحبها ، هذا بالإضافة إلى محدودية ما تسعى إلى الإجابة عليه من تساؤلات . ويقول آخر ، فإن إدراج دراسة القائم بالاتصال في تتبع الحلقات الاتصالية لظاهرة إعلامية ما ، أو نوعية معينة من البرامج ، قد انعكس على مدى ثراء البيانات التي وصلت إليها هذه الدراسات فيما يتعلق بواقع القائم بالاتصال وعلاقته بالسياق الاجتماعي المحيط به في أدائه لعمله ، ومدى شمولها وعمقها في تحليل تلك البيانات .

وفيما يتعلق بالدراسات والبحوث العربية التي وضعت القائم بالاتصال في بؤرة اهتمامها واقتريت من دراسته ميدانيا ، فقد اقتصررت على دراستين مصريتين ظهرتتا منذ بداية التسعينيات فقط ، وهما :

دراسة عن القائمين بالاتصال في مصر وقضايا التنمية<sup>(٧٠)</sup> ، وتمتاز بشمول العينة التي تناولتها من القائمين بالاتصال في الصحافة والإذاعة والتليفزيون ، إلى جانب النقة المنهجية في إعداد الدراسة من حيث الالتزام بقواعد الأسلوب الإحصائي في سحب العينة وتقنين أداة الدراسة . وإن كانت الدراسة قد ضمنت نتائج العينة العمدية من قيادات العمل الصحفي والإذاعي والتليفزيوني ضمن نتائج العينة العشوائية الطبقية ، مما أثر في النتائج العامة للبحث نظرا لارتفاع مستوى نخل هذه القيادات وطول فترة خبرتها بالعمل الإعلامي وتقديمها في العمر . وكان الفصل بينهما أجدى من حيث توفير قاعدة للمقارنة تثرى البحث . ومع ذلك فإن هذه الدراسة تعد الدراسة المصرية الوحيدة التي استخدمت أساليب قياس نفس - اجتماعية ، حيث طبقت مقياس التوجه المهني ضمن أداة البحث ، وهو ما سيأتى تفصيله فيما بعد . وقد خلصت الدراسة إلى عدد من

النتائج الهامة ، منها تعرض القائم بالاتصال فى الإعلام المصرى لعدد من الضغوط من مصادر متعددة ، منها السلطة والرؤساء والجمهور والإمكانات المتاحة . كما أن الدراسة أثبتت تبدل المثل والمعايير التى بدأ القائمون بالاتصال بها العمل بعد الخبرة العملية ، كالإخلاص فى العمل والصدق والأمانة ، وحلت محلها مثل أخرى أكثر فعالية ، كالعلاقات الشخصية وإرضاء الرؤساء ، كما أثبتت الدراسة العلاقة العكسية بين التوجه المهنى والرضا عن الأبعاد المهنية للوظيفة .

أما بالنسبة للدراسة الثانية التى سلطت الضوء على القائم بالاتصال ، فقد تناولته فى إطار المؤسسات الصحفية المصرية المختلفة <sup>(٣)</sup> ، ومع ذلك فقد اتسعت عينتها بالشمول ، حيث اعتمدت على عينة عشوائية متعددة المراحل تمثل المؤسسات الصحفية القومية والحزبية ، بالإضافة إلى وكالة أنباء الشرق الأوسط . وتمثل الهدف من هذه الدراسة فى التعرف على الخريطة الاجتماعية والمهنية للصحفيين المصريين من خلال الاقتراب العلمى من العمل الصحفى فى مصر وظروف ممارسته ، ومعايير تقييم الأداء المهنى والعلاقات بين الصحفى ورؤسائه ، وزملائه ومصادره ، ومدى الحماية النقابية له ، وعلاقته بجمهوره إلى جانب المعوقات والصعوبات التى تحول تون ممارسة الصحفى لمهامه والتمتع بحقوقه المهنية .

وقد خرجت هذه الدراسة بعدد من النتائج الهامة ، منها رؤية أغلبية الصحفيين لمهنتهم كمهوبة تصقل بالدراسة بالإضافة إلى مجموعة من المهارات المكتسبة بالممارسة والتدريب العلمى . كذلك اتضح عدم وجود ارتباط بين مؤهلات الصحفيين وطبيعة عملهم . كما تبين أن معايير تقييم الأداء الصحفى تعتمد على فكرة السبق الصحفى ، وظلة المعايير الذاتية والشخصية المتعلقة بالصلة

بالرؤساء . كما كشفت النتائج عن أن علاقة الصحفي بقرائه تنقسم بالانطباعية الذاتية والعشوائية ، ولا تعتمد على البحوث أو الجهود العلمية في التعرف على القراء بقدر ما تعتمد على رسائل القراء . كذلك تبين أن حوالى نصف العينة لا تكفى بعملها في الصحف المعينة بها ، وإنما تقوم بعمل إضافي ، خاصة في مكاتب الصحف العربية ، وذلك لأسباب اقتصادية غالبا .

ويتضح من استعراض الدراسات المصرية السابقة عن القائم بالاتصال أنه ورغم تطورها من التركيز على الشخصيات التاريخية في مجال الصحافة إلى تناول القائم بالاتصال في إطار العملية الاتصالية ، فإن الاهتمام الفعلي بدراسة لم يبدأ إلا حديثا جدا ، وعلى وجه التحديد منذ التسعينيات ، حيث بدأت البحوث على القائم بالاتصال تسلط عليه الضوء بشكل أكثر عمقا وأكثر تدقيقا من ناحية المنهج وحجم العينات وأسلوب اختيارها وسحبها . ومن ناحية أخرى فقد اتسمت هذه الدراسات بشمول وتنوع محاورها وتساؤلاتها التي طرحت على القائم بالاتصال لتغطية كافة الجوانب المتعلقة بدوره في عملية الاتصال الجماهيري .

#### ثانياً، الدراسات الأجنبية

على العكس من الدراسات المصرية ، فإن بحوث القائم بالاتصال على المستوى العالمي قد بدأت في الظهور في ساحة الدراسات الاجتماعية مع بدايات النصف الثاني من القرن العشرين ، وذلك بالتركيز في البداية على حراس البوابة gatekeepers ، حيث توالى الدراسات النظرية والميدانية التي حصرت مفهوم القائم بالاتصال في نطاق هذا الدور الضيق . ولكن مع تطور بحوث الاتصال الجماهيري ، ومن ثم تطور مفاهيمه ، بدأ مفهوم القائم بالاتصال يفرض نفسه باعتباره ركنا هاما من أركان العملية الاتصالية . فظهر العديد من الكتابات

النظرية عن المفهوم في هذا الإطار ، كما توالى الدراسات والبحوث - منذ منتصف الستينيات تقريبا - التى حاولت الاقتراب العلمى الميدانى منه بدراسة الخصائص الاجتماعية والديموجرافية فى قطاعاته المختلفة ، إلى جانب الظروف المؤسسية والمجتمعية المحيطة بأدائه لعمله .

ومن استعراض البحوث الميدانية الغربية عن القائم بالاتصال ، يتضح توزيعها على عدد من المحاور ، وفقا للهدف الرئيسى لكل منها :

١ - بحوث ترمى إلى رصد واقع القائم بالاتصال فى قطاعات إعلامية بعينها ، أو ما يسمى برسم بروفيل profile لهؤلاء القائمين بالاتصال .

٢ - البحوث التى سعت إلى تحديد اتجاه القائم بالاتصال نحو مهنته .

٣ - بحوث قياس مدى الرضا عن العمل بين فئات القائمين بالاتصال المختلفة .

٤ - بحوث حول العوامل المؤثرة على أداء القائم بالاتصال لورده ووظيفته فى العملية الاتصالية ، وعلاقاته المختلفة .

وفيما يلى عرض مختصر لأهم الدراسات والبحوث فى المحاور السابقة :

١ - بحوث رصد واقع القائم بالاتصال : وقد اهتمت بعض هذه البحوث برسم صورة عامة لبعض قطاعات من القائمين بالاتصال ، بينما اهتم البعض الآخر بالمقارنة بين قطاع الصحافة وقطاعات الإعلام المسموع والمرئى فى الخصائص المميزة لهؤلاء القائمين بالاتصال .

فقد أجرى أحد الباحثين دراسة على عينة قوامها ٩٤ محررا من ٣ دول بالأمريكا اللاتينية (الأرجنتين ، المكسيك ، وبوليفيا) من العاملين بالصحافة والإذاعة<sup>(٣)</sup> . وقد اشتمل البحث على رصد البيانات الديموجرافية ، وكيفية الحصول على الوظيفة ، ومزاياها فى نظر القائمين بالاتصال ، ومدى رضاهم

الوظيفى ، بالإضافة إلى أهم المعوقات التى تعترضهم ، وقد استعانت الدراسة باستمارة طبقت عن طريق الاستبصار وتضمنت أحد المقاييس النفسية لقياس الرضا الوظيفى . وقد خلص البحث إلى أن محررى أمريكا اللاتينية قد حصلوا على درجة عالية من التعليم ، ويعتدون أنفسهم من الطبقة الوسطى ، وهم بصفة عامة سعداء فى عملهم . إلا أنهم من ناحية أخرى قد يتفاوضون عن الأخلاقيات المهنية من أجل العائد الاقتصادى . كما أنهم يعملون فى أكثر من وظيفة ، بعضها فى مؤسسات متعارضة المصالح . كذلك فإنه من الصعب وصفهم بالمهنية - professionalism ، إذ تم تغليب الجوانب غير المهنية فى وظيفتهم على الجوانب المهنية لها ضمن أسباب الحصول على الوظيفة . أما عن عوائق تطوير الإعلام - من وجهة نظرهم - فقد اتضح أن لكل دولة خصوصيتها . وفى الأرجنتين يمثل نقص الموارد الاقتصادية السبب الأول ، وفى المكسيك تمثلت أهم العوائق فى نقص التدريب المهنى والفنى .

وسعت دراسة أخرى لتحقيق نفس الأهداف لعمل "بروفيل" للصحفيين والمحررين فى التلفزيون فى مدينتين أمريكيتين<sup>(٣)</sup> . وتم تطبيق استبيان على عينة حجمها ٩٢ مبحوثاً . وخرجت الدراسة بوجود فروق بين القائمين بالاتصال فى المؤسسات ، فى العمر والتعليم ودرجة الانتماء للمؤسسة ، حيث أظهر محررو التلفزيون درجة أعلى من الثقة التى يواونها للإدارة . إلا أن غالبية العينة شعرت بالقيود المفروضة عليهم والتى تحد من قدراتهم . كما تبين حصول أغلبية هؤلاء المحررين على درجات جامعية ، وارتفاع مستوى دخولهم ، وهو الأمر الذى يعنى عدم تمثيلهم للقطاع العام من الجمهور الذى يقومون بخدمته فى كل من مدينتى مينيابوليس وسان بول .

وقام باحثون آخرون بمحاولة رصد الفروق بين المحررين العاملين



بالمؤسسات الصحفية (من صحف ومجلات وكالات أنباء) وبين أقرانهم بالإذاعة والتلفزيون<sup>(٣٤)</sup>. وإلى جانب البيانات التي اهتمت بجمعها الدراسات السابقة لتحديد المستوى الاجتماعي الاقتصادي للمبحوثين ودرجة انتمائهم للعمل والمؤسسة ، فإن هذا البحث قد اهتم أيضا بدراسة علاقة أفراد عينته بالجمهور الذي يتوجهون إليه . واعتمد في جمع بياناته على الاستيوار من خلال التليفون مع عينة قوامها ٧٠٣ من محرري هذه المؤسسات القومية ، تم اختيارهم بالأسلوب العشوائى المنتظم من قوائم العاملين بها . وقد خلص البحث إلى التشابه الشديد بين محرري التلفزيون وأقرانهم بالصحافة من حيث عدد العاملين بهيئة التحرير والانتماء الحزبى وإدراكهم للأوار والأخلاقيات الصحفية . ومن حيث أيضا مستوى التعليم وأنماط القراءة المهنية ، بينما ظهرت الاختلافات بين محرري كل من الإذاعة والتلفزيون فى المؤشرات السابقة ، مما يدحض الفرض القائل بالتقارب بين القائمين بالاتصال فى الإعلام المسموع والمرئى عنه بينهم فى الإعلام المطبوع .

وسلّطت دراسة رابعة الضوء على رؤساء التحرير العاملين بصحف ومجلات الأحد بالولايات المتحدة<sup>(٣٥)</sup> ، وذلك للكشف عن خلفياتهم الديموجرافية ، ومراكزهم عن وظائفهم والصحف التي يحررونها ، وما يرونه كهدف وك مستقبل لها . وقد استعانت الدراسة باستبيان يتضمن مقياسا للاتجاه نحو العمل ، تم تطبيقه عن طريق البريد على عينة من ٥١ شخصا . وخلصت الدراسة إلى أن غالبية العينة يشعرون بالرضا عن عملهم ، وأن هذا العمل له مستقبل ، حيث إنه مع اتجاه الصحافة إلى المزيد من التخصص تظل هناك دائما حاجة إلى مجلات ذات طابع عام ، تغطى مجالا واسعا من الاهتمامات ، وعلى الأخص الاهتمامات المحلية ، وهو ما يتوافر فى المجلات الملحق بصحف يوم الأحد .

وتتشابه المحاور العامة التي دارت حولها البحوث السابقة ، والتي تسهم فى إعطاء صورة عامة عن القائم بالاتصال فى الدول التى أجريت بها . فإلى جانب الاهتمام بالبيانات الديموجرافية والخصائص الاجتماعية لهذه الفئة ، فإن ملامح الصورة قد اشتملت أيضا على إدراك حدود الدور والوظيفة التى يمارسونها ، وعلاقتهم بالمؤسسة التى يخدمونها ، بالإضافة إلى مدى رضاهم عن العمل ، وعلاقتهم بالجمهور المستهدف .

٢ - وإلى جانب البحوث التى اهتمت برسم صورة عامة عن القائمين بالاتصال ، فإن الدراسات الأجنبية قد ضمت - أيضا - بحوثا نوعية أولت اهتمامها لدراسة جانب من جوانب هذه الصورة والقاء المزيد من الضوء عليه . ومن هذه البحوث ما تم إجراؤه لقياس مدى الرضا عن العمل بين القائمين بالاتصال .

ولقد جذب مفهوم الرضا عن العمل - بصفة عامة - انتباه الكثير من الباحثين لدراسته ، ويرجع ذلك إلى الدور الذى يلعبه الرضا عن العمل فى تحسين الأداء ، سواء على المستوى الكمي أو الكيفي ، بالإضافة إلى استثارته لدافعية واهتمام الفرد بالعمل . ولقد تطورت الدراسات والبحوث التى اهتمت بقياس هذا الموضوع فى إطار الدراسات الخاصة بعلم النفس ، ثم ما لبثت بحوث الاتصال الجماهيرى - وبخاصة بحوث القائم بالاتصال - أن اهتمت بوضع هذا المحور تحت الاختبار ، كأحد العوامل الرئيسية المؤثرة على دورة سلسلة العملية الاتصالية .

وبين هذه البحوث بحث تم تطبيقه على الصحفيات الأمريكيات ، بهدف قياس مدى الرضا عن العمل بينهن <sup>(٣)</sup> ، وتحديد العوامل المرتبطة بمستوياته المختلفة . وقد ضمت العينة ٢٣٩ من العاملات بالصحافة - كمحركات أو

كائنات - وطبق عليهن بالبريد استبيان مكون من أربعة أجزاء ، يقيس الاتجاه نحو المظاهر الداخلية والخارجية للعمل ، ونحو الفرق في معاملة الجنسين في المؤسسة ، والبيانات الأساسية لهن ، ووضعهن الوظيفي . وخلصت الدراسة إلى أن المظاهر الداخلية للعمل أكثر أهمية في تحديد الرضا عن العمل بوجه عام ، كما أن ادراك الفرق في المعاملة بين الجنسين يؤثر بالسالب على مدى هذا الرضا .

كذلك فإن من الفئات النوعية التي اهتم الباحثون بقياس مدى رضاها عن العمل كانت فئة الصحفيين السود في الولايات المتحدة<sup>(٣٧)</sup> ، وذلك بهدف تحديد مدى الإشباع الوظيفي لدى هذه الفئة ، والمتغيرات المرتبطة به . وتم التطبيق على عينة من ٤٢٢ صحفياً من الجنسين . وقد أظهرت النتائج ارتفاع مستوى الدخل بين الصحفيين السود ، وأن أغلبهم يشعر بالرضا عن العمل ، كما ظهر أن من أهم العوامل التي تزيد من هذا الرضا أو الإشباع الوظيفي هو الإحساس بأهمية الدور الذي تقوم به المؤسسة في الإعلام ونقل المعرفة ، إلى جانب رجوع الصدى لأعمالهم من جانب الرؤساء ، كما يرتبط الرضا عن العمل بمدى السلطة الممنوحة لهم في مجال التعيين أو الفصل . كما أنه لا يمكن تجاهل أثر سياق العمل والمناخ العام السائد له .

وقد تطرقت بحوث الرضا عن العمل على القائم بالاتصال إلى دراسة عوامل بعينها وتأثيرها على مدى هذا الرضا . ومن هذه البحوث ما أجرى على تأثير سلوك القادة على الرضا عن العمل بين محرري الأخبار بالتليفزيون المحلي في الغرب الأوسط بالولايات المتحدة<sup>(٣٨)</sup> . وقد طبق على عينة عشوائية قوامها ١٧١ محرراً استبيان مكون من عدد من المقاييس النفسية لقياس الرضا عن العمل ، ووصف سلوك القائد أو الرئيس ، وتحديد أهداف وسائل الإعلام وما تم إنجازه

منها . وقد خرج البحث بنتائج أكدت أهمية سلوك الرؤساء وعلاقتهم بمرؤسيهم في إيجاد نوع من الاتفاق العام على أولويات العمل بين العاملين ، وأثر ذلك على زيادة درجة الرضا عن العمل لديهم .

كذلك ركزت دراسة أخرى على العلاقة بين الرضا عن العمل وبين تغير السياسة في غرفة الأخبار . إذ تم بحث هذه العلاقة في عينة قوامها ٤٢٩ محررا في ١٢ جريدة يومية بالولايات المتحدة <sup>(٣٦)</sup> . واستخدم في البحث استبيان يتضمن مقياسا نفسيا لقياس الرضا عن العمل ، وعدد آخر من البنود التي تقيس إدراك الصحفيين للسياسات المتبعة في غرفة الأخبار . وقد أظهرت النتائج أن التغيرات التي تطرأ على السياسة المتبعة في غرفة الأخبار تؤثر على مدى الرضا عن العمل بوجه عام ، خاصة حينما يترك الصحفيون أن أثر هذه المتغيرات على مدى الرضا عن العمل ليس واحدا في جميع الأحوال . فمثلا ، هناك بعض التغيرات التي تتصل بالصحافة كتجارة - كالتأكيد على متطلبات السوق والتغيير في الإدارة - التي لا تؤثر في خفض درجة الرضا . في حين أن بعض هذه التغيرات - مثل تغيير مضمون الأخبار والتأكيد على الربح وخفض عدد العاملين - تقترب بانخفاض الرضا عن العمل . كذلك كشفت الدراسة عن العلاقة بين إدراك الصحفي لنوعية الجريدة ومدى رضاه عن العمل ، وبينت تأثير نوع ملكية الصحيفة وهيكلها على درجة هذا الرضا .

وتشير الدراسات السابقة إلى أهمية محور الرضا عن العمل في بحوث القائم بالاتصال ، حيث تم تخصيص عدد من البحوث لقياسه ، بالإضافة إلى تضمينه كأحد أبعاد الصورة العامة للقائمين بالاتصال في مجتمع ما ، كما رأينا من قبل . ويمكن القول بأن بحوث الرضا عن العمل لدى القائم بالاتصال تعد أحد الإسهامات الرئيسية من جانب بحوث علم النفس في مجال بحوث الاتصال ،

سواء من حيث الموضوع ، أو من حيث الأساليب والألوات البحثية التي استخدمت في تلك البحوث .

٣ - ولعل المحور الذي تركّز حوله البحوث الأجنبية عن القائم بالاتصال هو المحور الخاص بدراسة علاقته بالمهنة التي يزاوئها ، وذلك مع تطور النظرة إلى الإعلام كوظيفة اجتماعية وخدمة عامة إلى جانب كونها مهنة متخصصة ، بعد أن كان ينظر إليها - وعلى الأخص في مجال الصحافة - كحرفة تعتمد على المهوبة وإتقان الفنون المتعلقة بها .

وفي البداية ظهرت بعض البحوث التي اهتمت برصد ووصف مدى مهنية القائم بالاتصال باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي . وتناولتها محاور عدة متصلة بهذا البعد ، مثل مدى التأهيل الإعلامي والاشتراك في منظمات مهنية ، وإدراك المهنة والدوافع الوظيفية ومدى الرغبة في الاستمرار فيها . وقد شكلت هذه الدراسات الأساس الذي انبثت عليه البحوث التي استخدمت الإحصاء التحليلي بتطبيق المقاييس النفسية على عينات مختلفة من القائمين بالاتصال لقياس مدى توجههم المهني ، والتي ظهرت في منتصف الستينيات في مركز أبحاث الاتصال الجماهيري بجامعة ويسكونسن بالولايات المتحدة . وقد بدأت هذه السلسلة من الأبحاث بالبحث الذي أجراه ماكلويد وهولي Mcleod & Howly على عينة من صحفيي جريدة ميلووكي عام ١٩٦٤ ، باستخدام مقياس للتوجه المهني مكون من ٢٤ بنداً . وقد مثلت هذه الدراسة إسهاماً منهجياً ونظرياً كبيراً ، واستعان بمقياس التوجه المهني عند آخر من البحوث بعد تخفيض بنوده إلى ٢١ بنداً منها ١١ بنداً متعلقاً بالمهنة ، وعشرة بنود غير متصلة بالمهنة . وتشير هذه البنود إلى المميزات المرغوبة في المهنة ، وعلى المبحر أن يحدد درجة أهمية كل بند من هذه البنود ، إلى جانب مدى توافرها في الوظيفة التي يشغلها . وتكبر البنود المتعلقة

بالمهنة حول معايير أساسية للتوجه المهني تتمثل في الخبرة والاستقلال والالتزام والمسئولية . أما البنود العشرة الأخرى فتتصل بالمكانة الاجتماعية والمكاسب الشخصية والظروف المحيطة بأداء الوظيفة .

وقد تم تطبيق مقياس التوجه المهني على عينات مختلفة من القائمين بالاتصال في عديد من دول العالم الثالث في أمريكا اللاتينية ، والشرق الأوسط ، إلى جانب تطبيقه على عينات مقارنة في الدول الغربية . وقد أفادت هذه الدراسات في المقارنة بين أوضاع القائمين بالاتصال في العالم المتقدم والعالم النامي ، مع وضع السياق الاجتماعي والثقافي الموجود بكل منهما في الاعتبار <sup>(١٠)</sup> .

وإلى جانب البحوث التي ركزت اهتمامها على التوجهات المهنية للقائم بالاتصال ، فإنه في إطار دراسة العلاقة مع المهنة أجريت عدة بحوث تتعلق بكيفية إدراك القائم بالاتصال لوظيفته .

فقد أجرت إحدى البحوث بحثاً على رؤساء تحرير الصحف اليومية الأمريكية وإدراكهم للوظائف الإخبارية لوسائل الإعلام <sup>(١١)</sup> . وضمت عينة البحث ١١١ رئيساً للتحرير ، وتم سحبها بالأسلوب العشوائي الطبقى من قائمة الكتاب السنوي للمحررين . وقد طبق عليهم مقياس للاتجاه بطريقة "ليكرت" حول ١٦ وظيفة محتملة للصحف . وضمت هذه العبارات ما يحدد نوعية المحرر بين تقليدي أو مجدد أو مفسر للمادة الخبرية ، بالإضافة إلى تحديد الصحفي المناوئ للحكومة أو الخصم لها ، ومدى الاهتمام من جانبه بالمجتمع المحلي . وقد أسفر التحليل العالمي للنتائج عن وجود ستة أنماط من رؤساء تحرير الصحف اليومية : النمط الأول من يهتم بالوصول إلى القراء وبارقام التوزيع ، والنمط الثاني هو الصحفي المفسر الذي يهتم بالوظائف التحليلية والتحقيقية للصحافة ، والثالث يتمثل في الصحفي المعادي أو المناوئ للحكومة adversary والذي يتشكك دائماً في

تصريحات رجال الأعمال ورجال الحكومة . والأنماط الثلاثة الأخرى تتصل بالنمط التقليدي traditionalist من المحررين . فهناك النمط التقليدي المحلل الذى يجمع بين الوظائف التقليدية والميل نحو التحليل ، والتقليدى الذى يهتم بالمتطلبات الحرفية لتقديم المعلومات وبسرعة إذاعتها ، ثم التقليدى الذى يضع القراء فى بؤرة اهتمامه a reader - oriented . ومن ثم ، فإن هذا البحث قد أكد على نمطين أساسيين من أنماط رؤساء التحرير ، وهما : المحرر المناوئ للحكومة والمحرر المفسر للأنباء ، بينما ضعفت صورة الصحفي الذى يرى الوظيفة الخبرية للصحافة كمرآة عاكسة للواقع .

وقد حاولت بحوث أخرى قياس إدراك الوظيفة لدى بعض القطاعات النوعية من الصحفيين . فقد أجرى أحد الباحثين دراسة على عينة (٦٨ مبحوثاً) من كتاب صفحة الرياضة فى الصحف الأمريكية <sup>(١٢)</sup> ، وطبق عليهم أيضاً مقياس "ليكرت" للاتجاه نحو مهنتهم وكيف يرون أنفسهم أو إدراكهم لذواتهم . وقد ضم المقياس بنوداً حول مدى الدقة فى العمل ، ورنود فعل الجمهور وأداب المهنة وضغوط العمل والموهبة وأسلوب التحرير . وقد خرج البحث بأن محررى الرياضة فى الجنوب الغربى للولايات المتحدة لديهم اتجاهات إيجابية نحو وظيفتهم التى تنمى الإبداع وتزكى التنافس ، كما أنهم فخورون بموهبتهم بالمقارنة بمحررى الأخبار فى نفس الصحف .

كذلك أجرى بحث آخر عن إدراك المحررين الدينيين لوظائفهم <sup>(١٣)</sup> ، وذلك بهدف التعرف على خلفيتهم الديموجرافية ومذركاتهم عن وظيفتهم ومحتوى ما يحررون وعن أداء غيرهم من المحررين الدينيين . وقد ضمت العينة ٨٧ محرراً دينياً فى صحف الولايات المتحدة . وطبق عليهم استبيان يضم مقياساً للاتجاهات نحو الأبعاد السابقة . وباستخدام التحليل العائلى خرج البحث بوجود ثلاثة أنماط

من المحررين الدينيين : الأول ، هو نمط المحرر المحايد neutral reporter الذى يعد أكثر انتماء لوظيفته ، ولا يشعر بوجود قيود على عمله من الكنيسة ، ويعتقد فى ضرورة بقائها بعيدا عن التأثير على المادة الإعلامية الدينية . أما النمط الثانى فأسماهم الباحث بالإنسانيين أو النسبيين humanists or relativists وهم الذين يفرقون بين عملهم فى الإعلام الدينى ونشاطهم داخل الجماعة الدينية التى ينتمون إليها ، بعكس النمط الثالث الذى أسماهم "بالتقليديين" traditionlists أو "نوى العقيدة" believers الذين يعتقدون فى أهمية الدين فى الحياة المعاصرة ، وهؤلاء لا يشعرون بالرضا تجاه وظيفتهم بوجه عام .

وتدل الدراسات والبحوث التى أجريت حول علاقة القائم بالاتصال بمهنته على أهمية هذا المحور فى الدراسات التى تناولت هذه الحلقة الاتصالية تناولا إمبريقيا . وقد اتسمت هذه البحوث - إلى جانب كمها الكبير - بمحاولات التطوير المنهجى وإدخال المقاييس النفس - اجتماعية فى دراستها بالاستعانة بأساليب الإحصاء التحليلي . ومن ثم ، فإنه بتطور هذه المقاييس أمكن إجراء المقارنة بين تطبيقاتها على مستوى الدول المتقدمة والنامية لإثراء المقارنة عبر الثقافات فى مجال بحوث الاتصال الجماهيرى .

٤ - وإلى جانب المجالات السابقة التى طرقتها بحوث القائم بالاتصال ، فإن بعض هذه البحوث قد ركز اهتمامه على العوامل المؤثرة على أدائه لنوره فى العملية الاتصالية ، وعلاقاته المختلفة بمصانره وجمهوره .

فقد ركز أحد البحوث على العوامل المختلفة المؤثرة على اختيار حراس البوابات للأخبار الأجنبية فى الصحف الأمريكية <sup>(١١)</sup> . وقد طبق استبار بالبريد على عينة قومية من ٥٤٠ من الصحف اليومية تم سحبها من بين رؤساء تحرير هذه الصحف أو من ينوبون عنهم . وقد ضمت الأداة مقياسا لقياس أهمية ١٢



عاملا يتوقع وجود تأثير لها على عملية الاختيار ، تراوحت بين مدى صلة الحدث بالولايات المتحدة ، وتوقيتته واهتمامات الجمهور به والأبعاد الإنسانية المختلفة له . وإلى جانب ذلك ضم الاستبصار بيانات الخلفية الدراسية والعلاقات المختلفة للمبحوث ، كما ضم بيانات حول الصحيفة اليومية ومدى اهتمامها بالأخبار الخارجية . وأظهرت النتائج وجود مجموعة من العوامل التي تتحكم في اختيار الخبر الخارجى ، حيث تفوقت العوامل الخاصة بتهديد الحدث لأمن الولايات المتحدة أو السلام العالمى ودرجة اهتمام القارئ ، بالإضافة إلى مدى وجود خسائر فى الأرواح . إلا أن البحث قد أظهر وجود مساحة ضيقة فى حرية انتقاء الأخبار تتاح أمام حراس البوابات فى الصحف محل الدراسة ، وكذلك تأثر أخبار الدول بمدى تقدمها الاقتصادى ، حيث لا تحظى أخبار العالم الثالث باهتمام وسائل الإعلام فى العالم المتقدم .

واهتم باحث آخر باختبار العوامل المؤثرة على اختيار القصة خبرية ولكن بالتطبيق على محطات الإذاعة فى ست ولايات أمريكية <sup>(١٠)</sup> ، تم اختيارها بناء على متغير حجم السوق الإعلامى بحيث تمثل الأحجام المختلفة له . وضمت العينة ٣٣ من حراس البوابات بهذه المحطات . وقد قام الباحث بنوع من الملاحظة بالمشاركة بوجوده بغرفة الأخبار مع محررى العينة أثناء الإعداد لنشرة الأخبار ملاحظا كل قصة خبرية متاحة وما يذاع منها . وقد تم تحليل العناصر الخبرية التي يتم قبولها من جانب حراس البوابة ، وتلك التي يتم رفضها وقياس مدى تكرار كل منها . وقد خرج الباحث بنتائج حول ملامح حراس البوابات من حيث العمر وسنوات الخبرة والتعليم وعلاقتها بمدى اتساع السوق الإعلامى الذي يعملون به . كما خرج بأن أكثر العناصر الخبرية التي تفرض نفسها على حراس البوابة فى العينة كان عامل "الصراع" ، ويمائله عامل "شهرة" محور الحدث ، خاصة إذا ما اقترنا

بمعاملتي "القرب" و "الحداثة" . وبناء على ذلك فإنه لا يوجد عامل وحيد بعينه يؤثر أكثر من غيره وإنما اقتران العوامل وتفاعلها هو الذي يحدد مدى أهمية الخبر ويدفع بإذاعته إلى الجمهور .

وتناول بحث آخر الضغوط في قنوات الأخبار بالنسبة لحراس البوابات في الصحف الأمريكية <sup>(١٦)</sup> ، ومدى تأثير سلوكهم بظروف المجتمع وموقفهم من القضايا التي تتناولها الأخبار ، وباتجاهات الناشر نحو تلك القضايا . وقد سعى البحث إلى قياس هذا السلوك من خلال التفطية الإخبارية لقضية محددة وهي قضية الرعاية الطبية للمسنين ، واستعان لذلك بأساليب بحثية متعددة ، منها تحليل مضمون الصحف نحو تلك القضية ، إلى جانب مقياس للاتجاهات والمدرجات حول الرعاية الطبية طبق على عينة من ١٧ من حراس البوابات في الصحف المسائية بولاية كنتاكي . وقد خرج البحث بنتائج حول ضعف العلاقة بين الرأي العام المتوقع إزاء القضية وسلوك حارس البوابة ، بينما كان اتجاه الناشر هو العامل الحاسم في التأثير داخل القناة الإخبارية .

ومن بين العوامل المؤثرة على سلوك القائم بالاتصال في عمله ، اهتمت دراسة أخرى بالقيم الأخلاقية للصحفيين في الصحف اليومية الأمريكية ، وكيفية اكتسابها والعوامل المؤثرة فيها <sup>(١٧)</sup> . وقد طبقت استمارة استبيان بالبريد على ٤٠٩ مبحوثين . وإلى جانب البيانات الأساسية للمبحوثين ، اشتملت أداة البحث على ثمانية عوامل تتصل بمصادر القيم الأخلاقية المهنية ، يقوم المبحوثون بترتيبها من حيث الأهمية . وخرج البحث بتأكيد أن قيم طاقم التحرير تتأثر بجو غرفة الأخبار ومناقشات الزملاء ، فالخبرة اليومية والملاحظة لظروف العمل وآراء الزملاء - خاصة الأكثر خبرة - تسهم بشكل واضح في تشكيل القيم الأخلاقية المهنية قد يفوق تأثير التنشئة الأسرية في هذا المجال .

وقد قام باحثان غربيان بدراسة على حراس البوابات المصريين في النصف الثاني من السبعينيات ، للتعرف على عاداتهم الإعلامية<sup>(١٨)</sup> ، عن طريق إجراء استبيان مع ٢٥ من القيادات الإعلامية المصرية في الإذاعة والتلفزيون والصحف الصادرة من القاهرة . وأوضحت النتائج أن حراس البوابات المصريين كثيفو التعرض لوسائل الإعلام المختلفة ، كما أنهم يتعرضون بانتظام للإعلام الغربي من صحف ومحطات إذاعة أجنبية . وبالنسبة للأخيرة فضلت الغالبية محطة الإذاعة البريطانية BBC على صوت أمريكا لموضوعيتها ونقته . كما اتضح أن وسائل الإعلام الأجنبية هي من المصادر الأساسية في العمل ، بينما تعتبر الصحف والإذاعة المصرية مصادر إضافية للمعلومات وخاصة المحلية . وقد أوضح البحث أن حراس البوابة المصريين يتأثرون بوسائل الإعلام الغربية ، ويبدو هذا الأثر فيما يطبع أو يثبت في مصر من أخبار وموضوعات .

كذلك ، فقد كان من بين العوامل المؤثرة على أداء القائم بالاتصال - والتي اهتمت بعض الدراسات الإمبريقية بتناولها - العلاقة بينه وبين الجمهور الذي يتوجه إليه برسائله الاتصالية . ومن هذه البحوث بحث أجرى عن إدراك الصحفيين لجمهورهم في كل من بريطانيا وألمانيا الغربية وقتئذ<sup>(١٩)</sup> . وقد تم تطبيق استبيان يتضمن مقياسا للاتجاهات حول إدراك الصحفي لدوره في المجتمع ولدور الصحافة بوجه عام ، وإدراكه لجمهوره ، وتم تطبيقه على عينة من ٤٥٠ صحفيا بريطانيا و٤٠ صحفيا ألمانين . وخلص البحث إلى تمييز الصحفيين في المجتمع الديمقراطي عن جمهورهم نتيجة لاختلاف نسق القيم والاتجاهات السياسية ، ومن ثم فهم جماعة أو فئة اجتماعية ذات رأى خاص تتسم بدرجة عالية من التجانس ، مما يسهم في زيادة الفجوة مع الجمهور . وقد قارن البحث بين الصحفيين الألمان والبريطانيين من حيث مسئولياتهم تجاه

الجمهور . فبينما يرى الألمان أنفسهم كعناصر سياسية نشطة فى إطار الديمقراطية وتشكيل الرأى العام ، فإن الصحفيين البريطانيين قد أعطوا الأولوية لوظيفة إمداد الجمهور بالمعلومات . فى حين اتفقت العينتان على أن جمهورهما غير مساو لهما ثقافيا وسياسيا .

كما اهتم بحث آخر بعلاقة الصحفى بجمهوره فى إطار ممارساته الإعلامية التى ضمت أيضا علاقته بزملائه<sup>(٥٠)</sup> . وقد تم إجراء هذا البحث فى إطار مشروع للجمعية الأمريكية لمحررى الصحف حول مقروئية الصحف الأمريكية التابعة لها ، بالإضافة إلى ٨٢ صحيفة أخرى . ويتناول البحث الذى نحن بصدده نتائج الأجزاء الخاصة بالممارسات الإعلامية للصحفيين . وقد ضمت العينة عينتين فرعيتين : الأولى شملت ٤٨٩ صحفيا من صحف الجمعية ، والأخرى تكونت من ١١١٨ صحفيا من الصحف الأخرى تمثل الولايات المتحدة تمثيلا جغرافيا شاملا . وتم تطبيق استبيان يضم مقاييس للاتجاه حول العلاقة مع الجمهور ومع الزملاء وبيئة العمل الصحفى . وخرج البحث بأن أغلبية الصحفيين فى العينتين لهم اتصالات قوية مع الجمهور ، ويعتقدون بأهمية التفاعل مع المجتمع المحلى . كما أن الأغلبية أيضا لها علاقات ممتدة مع زملائهم . ومع ذلك فإنهم أقروا بعدم كفاية ما لديهم من اتصالات بالجمهور نتيجة متطلبات العمل ، واستعاضوا آخرون بالعلاقة مع زملاء المهنة عن علاقتهم بالجمهور العام . وحدد البحث العوامل المؤثرة فى مدى عزلة الصحفى عن مجتمعه فى عامل السن والخبرة والتقدم المهنى والموقع الوظيفى .

وفى إطار العوامل المؤثرة على أداء القائم بالاتصال - أيضا - ، تناول باحثان ألمانيان بالدراسة مفهوم "الموضوعية" وكيفية إدراكه بين محررى الأخبار فى وسائل الإعلام فى أربع دول غربية ، وهى : الولايات المتحدة ، وبريطانيا ،

وألمانيا ، وإيطاليا <sup>(٥١)</sup> . وضمت العينة ٦٠٠ من محررى الأخبار فى الصحافة والإذاعة والتلفزيون ، وقد طبق عليهم استبيان واحد - بلغات مختلفة - عن طريق البريد . وأسفر البحث عن الأهمية التى يعطيها المحررون فى العالم الغربى للموضوعية كقيمة مهنية ، وإن كانت هناك فروق بسيطة بين البلدان المختلفة . وفى الولايات المتحدة وبريطانيا يؤكد المحررون فى مفهوم الموضوعية على وظيفة الإعلام الإخبارى كموصل بين جماعات النفوذ وبين العامة ، بينما فى أوربا يرتبط المفهوم بالحصول على الحقائق صعبة المنال ونقل حقيقة ما يحدث على المسرح السياسى . كذلك تأثرت أهمية مفهوم الموضوعية لدى المحررين - فى كل البلدان - باختلاف فهمهم له ومدى تقليديته . كما تأثرت أهمية الموضوعية سلبا فى ألمانيا بمدى حداثة السن وبالميل نحو اليسار كعقيدة . كذلك ارتبط مفهوم الموضوعية باتجاه المبحوثين نحو الدور المفترض للأخبار ووظيفتها إما كمدافع عن المجتمع أو كانعكاس شامل لكل ما فيه . وأكد البحث على تأثير مدى فهم الموضوعية وأهميتها بين محررى الأخبار على فهم وإدراك الجمهور للواقع . فالجمهور الأمريكى يستقبل رؤى متعددة للواقع تمثل وجهة نظر جماعات النفوذ والمصالح المختلفة ، فى حين يستقبل المواطن الأوروبى صورة أكثر شمولاً وعمقا فى التحليل لما يجرى من أحداث .

ومن استعراض بحوث القائم بالاتصال التى أجريت حول العوامل المؤثرة فى أدائه ، يتضح أن أغلبها قد حصر نطاقه فى العوامل المؤثرة فى أدائه للوظيفة الإخبارية ، ومن ثم فقد ضاق مفهوم القائم بالاتصال إلى إحدى فئاته وهى حراس البوابة .

وبصفة عامة ، فإن حصيلة البحوث والدراسات الأجنبية التى أجريت حول القائم بالاتصال تشير إلى الاهتمام النسبى لمجتمع البحث الاجتماعى بهذه الفئة ،

التي يشكل عملها حلقة هامة من حلقات العملية الاتصالية ، وذلك مقارنة بالبحوث العربية . ومن ناحية أخرى ، فقد تنوعت مجالات هذه البحوث فتناولت الأبعاد المختلفة المتصلة بالقائم بالاتصال وممارسته لمهنته في المحيط الاتصالي والمجتمعي الذي يعمل في إطاره . ومن ناحية ثالثة ، فإن غالبية هذه البحوث قد استخدمت إمكانات الإحصاء التحليلي في تحليل الظواهر والأبعاد المدروسة ودراسة الارتباطات بينها ، كما لجأ بعضها إلى مقارنة أوضاع القائم بالاتصال فيما بين بلدان المجتمع الغربي ، ووسع البعض الآخر من نطاق هذه المقارنة لتمتد عبر الثقافات المختلفة بالمقارنة بين تلك الأوضاع في كل من العالم الغربي والعالم الثالث .

ومما لا شك فيه أن تلك البحوث والدراسات الأجنبية قد أمدت الباحثين في مجال الاتصال الجماهيري بخلفية واسعة عن أحد المكونات الرئيسية في عملية الاتصال الجماهيري ، وأثرت - بالتالي - مجالا من مجالات الدراسات الإعلامية كان حتى وقت قريب يعاني من ضعف الاهتمام ، ومن ثم من افتقار إلى المعلومات الأساسية التي تسهم في عملية التراكم المعرفي في العلوم الإنسانية .

## المراجع

- ١ - رشتي ، جيهان : *الأسس العلمية لنظريات الإعلام* . القاهرة . دار الفكر العربي ، ١٩٧٨ ، ص ٢٩٢ - ٢٩٤ .
- ٢ - أغا ، آلف ، آلف حسين ، *القائمون بالاتصال وقضايا التنمية* ، دراسة ميدانية لعينة من القائمين بالاتصال في المجتمع المصري . رسالة دكتوراه ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٥ .
- ٣ - المرجع نفسه ، ص ج .
- ٤ - Menanteau-Horta, D., Professionalism of Journalism in Santiago de Chil , *Journalism Quarterly*, Vol. 44, No. 4(1967), pp. 715-724.
- ٥ - عبد الرحمن ، عواطف ، وآخرون : *القائم بالاتصال في الصحافة المصرية* . القاهرة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٥٠ - ٥٤ .
- ٦ - Ettema, James, et al ., Professional Mass Communication, in Berger & Chaf-fee, *Handbook of Communication Science*. U. S., Sage Publications, Ltd., 1987, p. 747.
- ٧ - عبد الرحمن ، عواطف ، مرجع سابق ، ص ٥٢ - ٥٣ .
- ٨ - عبد المجيد ، ليلى : *سياسات الاتصال في العالم الثالث* ، القاهرة ، دار الطباعي العربي ، ١٩٨٦ ، ص ٢٣ .
- ٩ - عبد النبي ، عبد الفتاح : *القدرة على الاتصال والتنمية الريفية* : دراسة تحليلية ومشاهدة واقعية ، في سالم ، نادية وآخرون : *نفوة الإعلام والمشاركة في التنمية* . القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٢ ، ص ١٢٦ .
- ١٠ - البيومي ، عادل : *البرامج التليفزيونية في التليفزيون المصري ودورها في التنقيف الديني للشباب* ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٧ .
- ١١ - أغا ، آلف ، مرجع سابق ، ص ٧١ .
- ١٢ - Hiebert, R. et al., *An Introduction to Modern Communication*. New York, Longman, 1989, pp. 422-3.
- ١٣ - Talaat, Shahinaz, *Communication Process and Effect*. Cairo, The Anglo Egyptian Bookshop, 1983, p. 9.
- ١٤ - الفلاحي ، حسين علي حسن : *برامج الأطفال في تليفزيون الجمهورية العربية اليمنية* : دراسة تطبيقية . رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير من معهد الطفولة ، جامعة عين شمس ، ١٩٩١ ، ص ١٨٧ .
- ١٥ - انظر ، كمثال على هذه الدراسات :

علم الدين ، محمود : *مصادقية الاتصال* ، القاهرة ، دار الوزان للطباعة والنشر ، ١٩٨٩ ، ص ١٨ . وأيضا : أبو عامود محمد السيد : *الاتصال بالجمهير وصنع القرار السياسي في مصر في الفترة من ٧٠ - ١٩٨١* . رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ٣٨ - ٤١ .

١٦ - بيتر ، جون : *الاتصال الجماهيري* ، ترجمة عمر الخطيب ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٧ ، ص ٢٥ .

١٧ - عزت ، محمد فريد محمود : *قاموس المصطلحات الإعلامية* . جدة ، دار الشروق ، ١٩٨٤ ، ص ١٤٩ .

كذلك انظر : رشقي ، جيهان : *الإعلام ونظرياته في العصر الحديث* . القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٧١ . ص ٤٦٧ - ٤٧٣ .

١٨ - Boyed, D., et al, Media Habits & Egyptian Gatekeepers, *The Gazette*, Vol. 25, No. 2, 1979, pp. 106-13.

Schramm, Wilbur, *Mass Communication*. Chicago University of Illinois Press, 1972, pp. 176-7.

Bass, Abraham, Refining the Gatekeeper Concept : a U. N. Radio Case Study, - ٢. *Journalism Quarterly*. Vol. 46, No. 1, 1969, p. 69.

٢١ - انظر ، كمثلة على هذه الدراسات النظرية الأجنبية :

Andereotti, V. & Stephen, W., Effects of Media Communicator and Message Position on Attitude Change, *Public Opinion Quarterly*, Spring 1978, pp. 59-70.

Parsons, M. B., A Political Profile of Newspaper Editors, *Journalism Quarterly*, Vol. 53, No. 4, 1976, pp. 700-705.

Wilson, David, *The Communicators and Society*. New York, Pergamon Press, 1968.

Merril, J. C. and Lowerstein, R., *Media Messages and Men: New Perspectives in Communication*. New York, David Mckay Company, Inc., 1971.

Heibert, R. E., et al, op cit.

Agee, Warren, et al., *Main Currents in Mass Communication*. 2nd. Edition, New York, Harper & Row, 1986, pp. 20-33.

Bass, op. cit., pp. 69-72.

Ettema, et al., op. cit., pp. 747-749.

أما الدراسات العربية النظرية حول هذا المحور فقد تضمنت :

رشقي ، جيهان : *الإعلام ونظرياته في العصر الحديث*، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٧١ .

وأيضا الأسس العلمية لنظريات الإعلام ، مرجع سابق .

وكذلك ، أبو الميoun ، أحمد : *تأهيل الصحفيين المصريين في الإعداد الأكاديمي والتدريب*



- المهنى الصحفيين رسالة دكتوراه ، قسم الصحافة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٨ .  
 وأيضا عبد المجيد ، ليلى : مرجع سابق . كذلك عبده ، محمود يوسف : نور قادة الرأي  
 الدينين في معالجة قضايا الشباب، رسالة دكتوراه ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ .
- ٢٢ - طبالة ، عفاف عبد الجواد ، التحقيق في التلفزيون المصري ، رسالة ماجستير ، قسم  
 الإذاعة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ .
- ٢٣ - لطفي ، هويدا محمد ، برامج المنوعات في الإذاعة الصوتية : دراسة مقارنة عن البرنامج العام  
 والشرق الأوسط . رسالة ماجستير ، قسم الإذاعة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ .
- ٢٤ - رزق ، سامية ، ترشيد برامج الأطفال في الإذاعة المسموعة كإداة لتنشيط الطفل المصري :  
 دراسة تطبيقية تحليلية . رسالة دكتوراه ، قسم الإذاعة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ،  
 ١٩٨٤ .
- ٢٥ - عطية ، جهيمان إلهامى ، الصحافة المصرية وقضايا المرأة العربية خلال العقد العاشر للمرأة  
 (١٩٧٥ - ١٩٨٥) . رسالة ماجستير ، قسم الإذاعة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ .
- ٢٦ - السمرى ، هبة الله بهجت : الأعمال الدرامية السينمائية والتلفزيونية للكاتبات المصريات : دراسة  
 تحليلية وميدانية ، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه ، قسم الإذاعة ، كلية الإعلام ،  
 جامعة القاهرة ، ١٩٩١ .
- ٢٧ - عبد الذبي ، عبد الفتاح : دور الصحافة في تغيير القيم الاجتماعية . رسالة دكتوراه ، قسم  
 الصحافة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ .
- ٢٨ - البيومي ، مرجع سابق .
- ٢٩ - المراقبة العامة والبحوث والإحصاء ، باتحاد الإذاعة والتلفزيون : بحث تقييم البرامج الدينية في  
 الإذاعة والتلفزيون . القاهرة ، ديسمبر ، ١٩٧٩ ، ص ص ١٠٩ - ١٢٤ .
- ٣٠ - ألفا ، ألفت : مرجع سابق .
- ٣١ - عبد الرحمن ، عواطف ، وآخرون : مرجع سابق .
- Day, Laurence, The Latin American Journalist; a Tentative Profile, *Journalism Quarterly*, Vol. 45, No. 3, 1968, pp. 509-15.
- Ismach, A. H. & Dennis, E., A Profile of Newspaper and Television Reporters in A Metropolitan Setting, *Journalism Quarterly*, Vol. 55, No. 4, 1978, pp. 739-43.
- Weaver, D., et al., U. S. Television, Radio and Newspaper Journalists, *Journalism Quarterly*, Vol. 63, No. 4, 1986, pp. 683-92.
- Ranly, Don, A Look at Editors : Content and Future of the Sunday Newspaper - ٢٥ Magazine, *Journalism Quarterly*, Vol. 58, No. 2, 1981, pp. 279-85.
- Barrett, G. H., Job Satisfaction Among Newspapers' Women, *Journalism Quarterly*, Vol. 61, No. 3, 1984, pp. 593-9.

Bramlett, Solomon, Predictors of Job Satisfaction Among Black Journalists, - ٢٧  
*Journalism Quarterly*, Vol. 68, No. 3, 1991, pp. 703-12.

Powers, Angela, The Effect of Leadership Behaviour on Job Satisfaction and - ٢٨  
Goal Agreement and Attainment in Local T. V News, *Journalism Quarterly*,  
Vol. 68, No. 4. 1991, pp. 772-80.

Siam, K. & Underwood, D., The Relationship of Job Satisfaction to News- - ٢٩  
room Policy Changes, *Journalism Quarterly*, Vol. 70, No. 3, 1993, pp. 528-  
43.

٤٠ - نظرا للأهمية المنهجية والنظرية التي تمثلها بحوث التوجه المهني لدى القائم بالاتصال ، فقد تم  
إعداد تقرير فرعي يتضمن حصرا شاملا لكل البحوث التي استخدمت هذا المفهوم واقتربت من  
دراسته ميدانيا . النظر بالتفصيل في تلك البحوث وإسهاماتها ، انظر :  
كمال ، أمال : "التوجه المهني لدى القائم بالاتصال" ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد  
الثلاثون ، مايو سبتمبر ١٩٩٢ ، ص ص ٧٧ - ١٠١ .

Bridges, J., Daily Newspaper Managing Editors' Perception of News-Media - ٤١  
Functions, *Journalism Quarterly*, Vol. 68, No. 4, 1991, pp. 719-28.

Mc Clenaghan, J. S., Sportswriters Talk About Themselves: An Attitude - ٤٢  
Study, *Journalism Quarterly*, Vol. 67, No. 1, 1990, pp. 114-8.

Ranly, Don, How Religion Editors of Newspapers View Their Jobs and Relig- ٤٣  
ion, *Journalism Quarterly*, Vol. 56, No. 4, 1979, pp. 244-9.

Chang, T. & Lee I., Factors Affecting Gatekeepers' Selection of Foreign News : - ٤٤  
A National Survey of Newspapers Editors, *Journalism Quarterly*, Vol . 69,  
No. 3, 1992, pp. 554-61.

Buckalew, J. K., The Local Radio News Editors, as a Gatekeeper, *Journal of* - ٤٥  
*Broadcasting*, Vol. 18, No. 2, 1974, pp. 211-21.

Donhew, L., Newspapers' Gatekeepers and Forces in The News Channel, *Pub- ٤٦  
lic Opinion Quarterly* , Vol. 31, No. 1, 1967, pp. 61-8.

Enderes, F. F., Influences on the Ethical Socialization of U. S. Newspaper - ٤٧  
Journalists, *Newspaper Research Journal*, Vol. 6, No. 3, 1985, pp. 47-56.

Boyd, D., op. cit., pp. 106-13. - ٤٨

Donsbach, W., Journalists' Conceptions of Their Audience; Comparative Indi- - ٤٩  
cators for the Way British and German Journalists Define Their Relations to  
the Public, *The Gazette*, No. 32, 1983, pp. 19-36.

Burgoon, J., et al., Communication Practices of Journalists: Interaction with - ٥٠  
Public, Other Journalists, *Journalism Quarterly*, Vol. 64, No. 1, 1987, pp.  
125-32.

Donsbach, W. & Klett, B., How Journalists in Four Countries Define a Key - ٥١  
Term of their Profession, *The Gazette*, No. 51, 1993, pp. 53-83.

Abstract  
A READING IN THE LITERATURE  
ON THE COMMUNICATOR

Nagwa El Fawal

The aim of this article is to review both the Egyptian and western researches and studies concerning an important member in the process of mass communication: the communicator. It begins by defining the concept, and clarifying the differences existing with other related concepts, such as the "source" and the "gatekeeper". The article discusses the Egyptian literature in the subject, which is very recent if compared to foreign interest in it. The article also classifies the western literature to several sub-divisions, that studies and researches clustered around, such as: the communicator's profile in many cultures and sectors, his attitude towards his profession, the limits of his job satisfaction, and factors affecting his performance and relations. In other words, the article examines both Egyptian and western studies' contribution in the field of mass communication research, concerning the communicator.



## المجتمع المدني :

### تجربة مصر

#### عزت حجازي\*

نقطة التركيز في هذا المقال هي مدى ملائمة مفهوم المجتمع المدني لتحليل الأوضاع في مصر . ويبدأ المقال بإستعراض موجز لظهور وتطور فكرة وظاهرة المجتمع المدني في أوروبا الغربية . وفي محاولة لتحليل أوضاع ما يمكن أن يسمى المجتمع المدني في مصر ، نقترح أربع مراحل : الإرهاصات ، والنشأة الحقيقية ، والتطور الحاضر ، والصراع على السيطرة عليه . ويعتمد التحليل على عدد من الدراسات الأمبيريقية للتدليل على أنه لم يظهر في مصر - حتى الآن - مجتمع مدني بالمعنى الدقيق .

#### مقدمة

يقصد بالمجتمع المدني civil society مجموع المنظمات والجمعيات والروابط ، وما إليها ، الشعبية (غير الرسمية) التي ينضم الناس إليها باختيارهم ، وينشطون من خلالها لتحقيق أغراض اقتصادية وسياسية وثقافية ، فنية أو عامة ، ويفعلون ذلك مستقلين عن الدولة وربما في مقابله .

ولهذه الطبيعة المركبة للمجتمع المدني وتعدد وظائفه ، تطرح مفاهيم كثيرة كبدائل له أو لما يتفرع منه أو يدخل فيه من تكوينات . يعده البعض القطاع الثالث ، بعد الدولة - القطاع الحكومي - ، والقطاع الخاص ، ويطلق عليه آخرون القطاع

\* أستاذ علم الاجتماع ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناثية .

المجلة الاجتماعية للقومية ، المجلد الثاني والثلاثون ، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٩٥ .

الأهلى ، باعتباره تجسيذا لمبادرات شعبية - غير حكومية ، ويسميه البعض قطاع المنظمات التى لا تهدف إلى الربح ، ويركز آخرون على الطبيعة التطوعية للعضوية فيه والعمل من خلاله <sup>(١)</sup> .

وفى رأينا أن المفهوم الأشمل فى التغطية والأدق فى التعبير عن الظاهرة هو "المجتمع المدنى" ، وهو الأصل والأكثر ترددا فى التحليلات السوسيولوجية . وهذا ما سنأخذ به فى هذه الورقة . ويهم أن نشير إلى أنه ، على العكس من المفهوم الشائع "القطاع الأهلى" ، يضم المجتمع المدنى كل المنظمات والجمعيات ، وما إليها ، التى تنشأ وتنشط فى المجال "الشعبى" ، بما فيها الأحزاب السياسية ، والجمعيات والاتحادات المهنية ، وغيرها .

ويتردد مفهوم المجتمع المدنى ، ومفاهيم بديلة له وأخرى ترتبط به ، فى الخطاب العلمى وبعض وسائل الاتصال الجماهيرى بكثرة واضحة منذ أوائل الثمانينيات ، وصار أمره ملحوظا الواضح فى التسعينيات . وقد صاحب هذا ، وربما دفع إليه ، النمو الكبير غير المسبوق فى منظمات المجتمع المدنى ، والتوسع الملحوظ فى أنشطته وفاعليته ، والبحث عن آليات يمكن أن تساعد فى تجاوز أزمة تعثر العمل العام وأزمة المجتمع بعامة . وما يجرى فى هذا المجال لا يحدث بالصدفة ولا كبدعة عارضة ، وإنما هو استجابة لتحولات اجتماعية اقتصادية وسياسية مهمة ، ومطالب محلية ملحة ، وضغوط إقليمية ودولية من الصعب أن تقاوم .

وعلى الرغم من أهمية الظروف الدافعة للتعرض لمفهوم المجتمع المدنى ، وخطورة المهمة التى يخطط لتوطينه فى إنجازها ، فإن استخدامه فى مصر مازال ينطوى على شئ من الغموض ، كما إن مشروع توطينه فيه كثير من جوانب القصور . وفى حين أن التراث العالمى فى الموضوع غنى ومتنوع ، فإن الدراسات

الأكاديمية باللغة العربية حوله ما زالت قليلة<sup>(٣)</sup> .

ونطرح فى هذه الورقة رأيا فيما ينطوى عليه الموضوع من قضايا ، ورؤية  
لإمكانات نشأة وفاعلية مجتمع مدنى فى مصر .

### أولا : نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدنى<sup>(٣)</sup>

ظهر مفهوم المجتمع المدنى فى مرحلة التحول من "النظام القديم" إلى "النظام  
الجديد" فى أوروبا الغربية . وكان "النظام القديم" يقوم على سيطرة الكنيسة وأمراء  
الإقطاع فى نظام حكم تيوقراطى وأوتوقراطى ، يستند إلى الحق المقدس للملوك  
فى الحكم باعتبارهم خلفاء الله على الأرض ، مما ترتب عليه أن كانت سلطاتهم  
مقدسة مطلقة ، لا يجوز الخروج عليها ، ولا حتى رفض الانصياع لها . وكان هذا  
يعنى عدم وجود فرص لظهور تكوينات أو قوى اجتماعية خارج جهازى الدولة  
والكنيسة .

أما "النظام الجديد" ، الذى تحقق بالثورات الأوروبية الكبرى ، وأبرزها  
الثورة الفرنسية (١٧٨٩) ، فقد حلت فيه البورجوازية ، الطبقة الصاعدة الجديدة ،  
محل رجال الدين وأمراء الإقطاع . وكان من أبرز ملامحه أنه رأسمالى يقوم على  
حرية العمل والتجارة ، وديمقراطى يستند إلى التسليم بحقوق الإنسان والتعددية  
السياسية وتداول السلطة من طريق الانتخاب ، وقبول الدولة باعتبارها أداة متابعة  
تنفيذ "العقد الاجتماعى" بين القوى الاجتماعية المختلفة ، أو بين أجهزة تمثيل هذه  
القوى ، وهى ما عرف باسم "المجتمع المدنى" .

ولكن الفكر الأوروبى الغربى ليس على اتفاق تام بشأن المجتمع المدنى  
والدولة . فالمثاليون من الفلاسفة وعلماء الاجتماع ، ومن إليهم ، ينظرون إلى الدولة  
باعتبارها طريقا محايدا ، أو حكما ، بين القوى الاجتماعية المختلفة . ووظيفة الدولة

فى نظرهم هى متابعة تنفيذ "العقد الاجتماعى" ، أو إلزام القوى الاجتماعية المختلفة بما يقضى به ، والمحاسبة على ذلك . أما المجتمع المدنى فهو - بحسب رأيهم - وجود اجتماعى منفصل عن الدولة بعيد عن إرادتها وتأثيرها ، ينشأ ويتطور لتمثيل القوى الاجتماعية المختلفة ، أو بعضها على الأقل ، فى مقابل الدولة . وعلى الرغم من تباين موقعها فى البناء الاجتماعى ، فإن الدولة والمجتمع المدنى ليسا نقيضين بالضرورة ، وإنما هما كيانان متكاملان ، وإن كانا متصارعين أحيانا .

وفى بدايات ظهوره ، لم يكن مفهوم المجتمع المدنى يعنى الانفصال عن الدولة ، بل يمكن القول إنه لم يكن هناك تمييز حاد بينهما . فالدولة نشأت لإنهاء حالة "الوضع الطبيعى" التى سادت منذ وجد الإنسان على الأرض ، وممارسة السيادة الكاملة وغير القابلة للتقويض على شئون المجتمع .

ولكن إذا كان فلاسفة العقد الاجتماعى ، وچون لوك بصفة خاصة ، حريصين على التأكيد على العلاقة بين المجتمع المدنى والدولة ، فقد كانوا حريصين بالقدر نفسه على فصل المجتمع المدنى عن الكنيسة ، وإنهاء هيمنة الكنسى - المقدس ، التى استمرت لقرون ، حتى نهاية العصور الوسطى الأوربية .

وربما كان أنطونيو جرامشى آخر وأهم الفلاسفة البارزين الذين عنوا بتحليل ومناقشة مفهوم المجتمع المدنى ، قبل أن ينتقل الاهتمام به إلى المشتغلين بالعلوم الاجتماعية . والمجتمع المدنى فى نظر جرامشى - الذى كان فكره تطويرا لا يخلو من الإبداع للفكر الماركسى - هو مجموع التنظيمات المختلفة فى "البنية الفوقية" ، التى تحقق هيمنة الدولة ، أو الطبقات التى تمثلها ، على المجتمع ، عن طريق الثقافة . ويتم السيطرة للدولة - أو القوى التى تمثلها فى التحليل الأخير - بفعل الأجهزة الأيديولوجية للدولة من جهة ، وأجهزة الدولة ذاتها ومؤسسات



المجتمع المدني المختلفة ، من جهة أخرى . فالمجتمع المدني هو مجال التنافس الأيديولوجي ، وليس مجال التنافس الاقتصادي كما تصور هيجل وماركس . وفي رأى جرامشي إنه لا سبيل إلى مقاومة وإنهاء هيمنة الدولة إلا بجهود جادة "لهيمنة المضادة" من قبل البروليتاريا ، ومن خلال مؤسسات المجتمع المدني الخاصة بها (وبهذا يكون لبعض عناصر البنية الفوقية - القانون - دور حاسم في تطوير البنية التحتية - الأساسية) .

وبعد جرامشي انتقل الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني إلى المشتغلين بالعلوم الاجتماعية - والعلوم السياسية وعلم الاجتماع بصفة خاصة . ومع هذا الانتقال ، تخلص المفهوم من كثير من أبعاده الفلسفية والأيديولوجية ، وأصبح - في تحديد إجرائي بسيط - يعنى المنظمات والمؤسسات والأجهزة ، وما إليها ، التي ينتظم فيها الأفراد باختيارهم ، ويستطيعون من خلالها تحقيق النفع الخاص والعام من جهة ، وممارسة درجة من المشاركة السياسية من جهة أخرى .

وربما كان تصور المجتمع المدني الأقرب إلى الفهم المعاصر له هو ذلك الذي ورد عند ألكسيس دي توكفيل . فهو يبدى إعجابا شديدا بقدرة الأميركيين الفائقة على الانتظام ، باختيارهم ، في جمعيات أو مؤسسات طوعية ، تتميز بطاقات هائلة وقدرة كبيرة على الإنجاز . وتمثل هذه الجمعيات - في نظره - بديلا ثالثا أفضل من تسلط الإقطاعيين على الحياة العامة ، أو تدخل جهاز الدولة فيها . وكان دي توكفيل مقتنعا بأن أية استراتيجية سليمة للتقدم يجب أن تقوم على مبادرة مؤسسات المجتمع المدني ، التي يلزم أن تنفذ إلى كل جانب من جوانب الحياة في المجتمع : الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، والثقافية ، وغيرها . وإذا كان لا يذهب إلى حد المناداة بإلغاء الدولة أو حتى إضعافها ، فإنه يرى أن تكون مؤسسات المجتمع المدني "عين المجتمع الواعية الساهرة" ، التي تتابع أداء جهاز

الدولة وتصححه ، فضلا عن تحقيق مصالح أعضائها .

### ثانيا : ظروف نشأة وتطور المجتمع المدني<sup>(1)</sup>

قد يكون من المفيد أن نستكمل العرض السابق - الموجز بالضرورة - لدلالات مفهوم "المجتمع المدني" بالإشارة إلى بعض الظروف والقضايا التي تتعلق بنشأته وتطوره .

فمن ناحية أولى يرتبط مفهوم المجتمع المدني بظهور الدولة الحديثة في أوروبا الغربية ، أو منطقة الحضارة الأوروبية الغربية بتعبير أدق ، وهي رأسمالية ديمقراطية . أى أن المفهوم يرتبط بقيم ومفاهيم بارزة ، مثل : حقوق الإنسان ، والديموقراطية ، والتعددية ، والصراع الاجتماعي ، والتمثيل ، والانتخاب ، والتنظيم ، وغيرها . وعلى الرغم من أن هذه ليست شرطا ضروريا لظهور المجتمع المدني ، فإن من العسير أن يظهر مجتمع مدنى ويزدهر فى مجتمع محروم منها . وبالطبع لا يكفى أن يكون هناك بعض الترتيبات والمؤسسات التي ترتبط بها ، وإنما يلزم أن تكون تلك المثل مناخا وأسلوب حياة .

ومن ناحية ثانية إن صياغة مفهوم المجتمع المدني وتحديد دلالاته ، اتجهت من البداية إلى الفصل الحاسم بينه وبين "الدينى - المقدس" . فقد تمت صياغة "العقد الاجتماعي" و"المجتمع المدني" داخل المجتمع وبين أفرادها ، وتم تأسيس السلطة بمعيار "إنساني - أرضى - نبوى ، لا إلهى - سماوى - مقدس" . وهذا يثير إشكالية ما يدخل ضمن مفهوم المجتمع المدني وما لا يدخل فيه . فإذا كان العرف قد جرى على اعتبار حركات مثل الحركة النسائية ، والحركات العمالية ، والحركات الطلابية ، وما إليها ، جزءا من المجتمع المدني ، فما هو الموقف بالنسبة للحركات الدينية ؟ على الرغم من وجهة الاعتبار التي تدفع البعض إلى

الإصرار على أن تكون هذه الحركات جزءا من المجتمع المدني ، فإن المنطق الذي يقوم عليه هذا المجتمع ، والضوابط التي يلتزم بها ، والأهداف التي يسعى لتحقيقها ، والأساليب المقبولة لذلك ، تجعل من غير الممكن اعتبار الحركات الدينية جزءا منه .

وماذا عن الحركات الجديدة ؟ وهي التي تنطلق من نقطة قطيعة ، أو شبه قطيعة ، مع ما هو موجود من قيم وتقاليد وممارسات وغيرها ، (ومن أمثلتها جماعات حماية البيئة ، وهي التي يطلق عليها "جماعات الخضر" ، وحركات الحقوق المدنية في الأنظمة العنصرية (الولايات المتحدة الأمريكية ، وجنوب أفريقيا حتى أوائل التسعينيات ، وإسرائيل ، بصفة خاصة) ، وغيرها . في تقديرنا أن وجودها - مع افتراض التزامها بالأسس التي يقوم المجتمع المدني عليها - قد يكون ضروريا ، أو على الأقل مفيدا ، كتجديد "م" المجتمع المدني ، وتنشيطه للتخلص من تقاليد وأوضاع قديمة تجاوزها التغير الاجتماعي ، وطرح رؤى وتصورات جديدة ، وارتداد آفاق لم يهتم غيرهم بارتدادها من قبل .

ومن ناحية ثالثة إنه بحسب آخر تصورات المجتمع المدني ، فإنه يشكل تكوينا اجتماعيا يمثل الأفراد في مواجهة الدولة ، من أهم وظائفه محاولة تحقيق مصالحهم ، والحيلولة دون وصول الدولة مرحلة الهيمنة . ولكن القول بتمايز المجتمع المدني من الدولة لا يصح أن يعنى استقلال الواحد عن الآخر ، فهما يتبادلان التأثير والتأثر بصورة كثيرة ، وفي جوانب مهمة . فكثير من منظمات ومؤسسات وأجهزة المجتمع المدني يخضع في نشاطه ونشاطه لضوابط وقواعد من جهة الدولة : في التشريع ، والتمويل ، والتأثير عن طريق تداول المعلومات وتشكيل الرأي ، وما إلى ذلك . وإذا كانت سطوة الدولة التقليدية وبطشها قد اختفيا أو كادا أن يختفيا ، فإن هيمنة الدولة الحديثة - من طريق وسائل الاتصال وتداول

المعلومات ، وغيرها - لا تقل أهمية وخطورة . هذا من جهة . ومن جهة أخرى ، فإن بعضاً من تكوينات المجتمع المدني تعين مجال الحركة للدولة ، وتؤثر في صياغة السياسة العامة واتخاذ القرار . وفي مقدمة هذه التكوينات الأحزاب السياسية ، والنقابات المهنية والعمالية ، وغيرها . وهذا مما يجعل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني علاقة إشكالية معقدة .

وأخيراً إن المجتمع المدني ، في تجربة أوروبا الغربية والدول الرأسمالية المتقدمة بعامة ، قد مر بمراحل تغير عديدة ، منذ إرهاباته الأولى في بداية العصر الحديث إلى صورته المتطورة المعاصرة . وكان ذلك استجابة للتغير الاجتماعي والحضاري لتلك المجتمعات . وهذا يعني أن محاولة إقامة مجتمع مدني من النوع الذي ظهر في منطقة الحضارة الأوروبية الغربية في سياق مغاير للسياق التي نشأ وتطور فيه تمثل مطلباً بالغ الصعوبة .

#### ثالثاً : نشأة وتطور المجتمع المدني في مصر<sup>(١)</sup>

يمكن أن نميز أربع مراحل في مسيرة المجتمع المدني في مصر ، منذ نشأته في العشرينيات من القرن التاسع عشر حتى الآن . وتختلف تجليات المجتمع المدني في مجالات النشاط المختلفة وكفائه وتأثيره من مرحلة لأخرى ، باختلاف عدة ظروف أو عوامل ، في مقدمتها :

١ - حجم سكان مصر وتركيبهم (من حيث الجنسية ، والتعليم ، والوعي ، بصفة خاصة) .

٢ - توجهات الدولة وممارساتها ، وبخاصة بالنسبة لحجم دورها في العمل العام (في مجالات الإنتاج والخدمات) ، ومدى تشجيعها للمشاركة الشعبية والمبادرات الخاصة ، وحجم هامش الحرية المتاح للمواطنين ، وما إلى ذلك .

٣ - الضغوط الإقليمية والدولية ، وبخاصة ما يأتى منها من القوى المهيمنة والمؤثرة فى شبكة العلاقات الدولية ، والنول والأجهزة التى تقدم القروض والمساعدات .

والمراحل الأربع فى مسيرة المجتمع المدنى فى مصر هى <sup>(١)</sup> :

- ١ - مرحلة الإرهاصات (العشرينيات من القرن التاسع عشر حتى ١٩٢٣) .
- ٢ - مرحلة النشأة الحقيقية (١٩٢٣-١٩٥٢) .
- ٣ - مرحلة الانكسار (١٩٥٢ - منتصف السبعينيات) .
- ٤ - مرحلة النمو المقيد (منتصف السبعينيات حتى الآن) .

المرحلة الأولى: الإرهاصات - العشرينيات من القرن التاسع عشر حتى ١٩٢٣

ارتبطت نشأة المجتمع المدنى فى مصر بقيام الدولة الحديثة فى عهد محمد على (١٨٠٤-١٨٤٨) ، بعد الحملة الفرنسية على البلاد (١٧٩٨-١٨٠١) . ولكن لما كان المشروع التحديثى لمحمد على قد خطط له ونفذ بمبادرة واحتكار الدولة ، أو الوالى وصفوة مستشاريه بعبارة أدق ، فلم يكن وارداً أن ينشأ مجتمع مدنى قوى (ومع ذلك فقد نشأت أولى منظمات المجتمع المدنى فى مصر فى عهده - وهى الجمعية اليونانية ، فى الإسكندرية ١٨٢١) .

وبعد إجهاض المشروع التحديثى لمحمد على ، والغزو الأوروبى الغربى لمصر - فى شكل جاليات ، ورجال أعمال ، وروس أموال ، وغيرها - ثم الاحتلال العسكرى للبلاد ، بدأت تظهر وتنمو تكوينات مما يدخل فى المجتمع المدنى . وكان فى مقدمتها :

- الجمعية الإسلامية .
- الجمعيات المسيحية (مناظرة للجمعيات الإسلامية) .

- روابط الجاليات الأجنبية .
  - الجمعيات المهنية .
  - الاتحادات العمالية .
  - جماعات المصالح الأجنبية .
  - الأحزاب السياسية (فى مرحلة متأخرة) .
- وترتبط على هذا يمكن أن نقول إنه كان من أبرز العوامل ، أو الظروف ، الدافعة لظهور المجتمع المدني فى مصر :
- ١ - اعتبارات الدفاع عن الهوية القومية (ولمى مقدمة مقوماتها الجوانب الإسلامية والمسيحية) فى مواجهة الغزو الأجنبى .
  - ٢ - ضرورات تمثيل الأقليات الأجنبية ، ورعاية مصالحها .
  - ٣ - إفرانات التمايز الاجتماعى المتزايد ، نتيجة للتقدم فى بناء الدولة الحديثة .

#### المرحلة الثانية ، مرحلة النشأة الحقيقية ١٩٢٣ - ١٩٥٢

ظل المجتمع المدني فى مصر منذ العشرينيات من القرن التاسع عشر ، ولعقود عديدة ، ينمو ببطء واضح ، سواء فى منظمات ومجالات نشاطه وفاعليته . وفى سنة ١٩٢٣ صدر أول دستور للبلاد ، وبدأ ما أطلق عليه "المرحلة الليبرالية" فى تاريخ مصر الحديث ، وهى المرحلة التى استمرت حتى ٢٣ يوايو ١٩٥٢ ، حين قامت الثورة ، وبدأت مرحلة جديدة فى تاريخ مصر (سنتكلم عنها فى فقرات لاحقة) .

وشهدت المرحلة الليبرالية نموا متسارعا فى منظمات المجتمع المدني ، وأنشطته وكفاته وتأثيره ، حتى صار يقترب من محاكاة نظيره فى مجتمعات نشأته الأولى فى منطقة الحضارة الأوربية الغربية .

وكان من أهم الظروف المؤثرة في هذا الصدد :

- ١ - ترسخ النظام الرأسمالى ، بما يتضمنه ذلك من الاعتماد على آليات السوق والاعتداد بالمبادرات الفردية والجماعية ، والإيمان بالديموقراطية وممارستها ، والعمل بالتعددية السياسية ، وحق التمثيل والانتخاب ، وغيرها .
- ٢ - كفالة الدستور لحق إنشاء منظمات المجتمع المدني ، والانضمام إليها ، والعمل من خلالها .
- ٣ - زيادة التمايز الاجتماعى ، بتجلياته المختلفة : الاقتصادية ، والسياسية ، والطبقية ، وغيرها .
- ٤ - تنامى الوعي الاجتماعى ، وزيادة المشاركة فى النشاط العام ، نتيجة لمناخ الحرية من جهة ، وارتفاع معدلات التعليم من جهة ثانية ، وزيادة الانفتاح على التأثير الأوربي الغربى من جهة ثالثة .

المرحلة الثالثة ، مرحلة الانكسار - ١٩٥٢ حتى منتصف السبعينيات

هى مرحلة نظام "رأسمالية الدولة" ، الذى غلب بعد ترسخ سلطة ثورة يوليو ١٩٥٢ . وقد شهدت هذه المرحلة نزعة مركزية قوية فى التخطيط للعمل العام وممارسته ، بحيث لم يكن هناك غير مجال ضيق جداً للمشاركة الشعبية والمبادرات التطوعية .

وبدأت ضريات ثورة يوليو للمجتمع المدني بإلغاء دستور ١٩٢٣ ، وإنهاء التعددية الحزبية ، وحل معظم الاتحادات العمالية والنقابات المهنية ، وإفراغ ما سمح له بالاستمرار أو النشأة منها من أى مضمون حقيقى . ووصل الأمر إلى حد إشراف الدولة - من خلال الموالين لها أو حتى بعض كبار موظفيها - على منظمات المجتمع المدني المهمة ، وتسيير شئونها .

ومما حقق السيطرة الفعلية للدولة على المجتمع المدني ، أو أهم منظماته ، حل الوقف الأهلى فى سنة ١٩٥٢ ، وبيع أراضيه ، مما حرم كثيرا من منظمات المجتمع المدني من مصادر تمويل مستقلة مهمة ، ووضعها تحت رحمة الدولة . إلا إن أخطر إجراءات سلطة ثورة يوليو ١٩٥٢ فى مجال إجهاض محاولة قيام مجتمع مدنى قوى ومؤثر ، كان إصدار القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ .

وكان من أهم ما استحدثه فى شأن المجتمع المدني :

١ - اشتراط شهر المنظمة لدى الدولة لتكون قانونية .

٢ - مراقبة الدولة لنشاط المنظمات ، ويتمثل ذلك فى حق الجهة الإدارية المسئولة فى الاطلاع على سجلات المنظمة ، ومراقبة ميزانيتها ، وفحص أعمالها ، والتدخل فى قراراتها حتى إلغائها .

٣ - حق الجهة الإدارية فى حل المنظمة ، أو إنماجها فى غيرها ، وما إلى ذلك . وبهذا القانون ، وغيره ، مارست الدولة "الوصاية الأبوية" على مختلف منظمات المجتمع المدني ، مما أدى إلى ما عدته أمانى قنديل انكساره ، وذلك باختفاء بعض منظماته (مثل الأحزاب السياسية ، والاتحادات الطلابية ، وغيرها) ، وإفراغ ما سمح بوجوده أو إنشائه منها من أى مضمون حقيقى . فاقصر نشاط النقابات المهنية ، والاتحادات العمالية ، وغيرها ، على تأييد السلطة ، وأنشطة اجتماعية تافهة ليست من مهامها الأساسية (مثل بيع السلع بالتقسيط ، وتنظيم رحلات الحج والعمرة ، وخدمات الاصطيف ، وما إلى ذلك) ولهذا ، فعلى الرغم من نمو عدد منظمات المجتمع المدني ، فإنها كانت بدون فاعلية حقيقية .



المرحلة الرابعة ، مرحلة النمو المقيّد - من منتصف السبعينيات حتى الآن

بالتحول من نظام رأسمالية الدولة ، الذى غلب فى الفترة ١٩٥٢ حتى منتصف السبعينيات ، والبدء فى إعادة هيكلة النظام الاقتصادى - والنظام بعامه - بحيث يكون رأسماليا ، لم يكن ممكنا الاستمرار فى احتكار الدولة للعمل العام .

١ - وتحقيقا لما عد تعددية سياسية ، أنشأت - نعم أنشأت - الدولة ثلاثة منابر للرأى : يمين ، ووسط ، ويسار ، سمح لها بإصدار صحف ، وخوض انتخابات التمثيل النيابى . (وفى مرحلة لاحقة - اختارت المنابر لأنفسها أسماء أخرى ، وتمرد بعضها على وصاية الدولة ، واختار موقع معارضتها ، وتأسست معها أحزاب أخرى) .

٢ - واستغلالا لتراخى قبضة الدولة على بعض منظمات المجتمع المدني ، نشأت منظمات رجال الأعمال من مختلف الأنواع . وبخسوف خارجية قوية ، وقبول الدولة ، صارت هذه المنظمات ذات تأثير حقيقى فى صياغة السياسة العامة للبلاد واتخاذ قرارات تنفيذها .

٣ - وفى محاولة لضرب اليسار ، شجعت الدولة الجماعات الإسلامية ، إذ تصورت أن تلك الجماعات يمكن أن تكون يدها فى تشكيل المجتمع المدني وتشغيله على هواها . وأخذت الجمعيات الإسلامية تنمو بمعدلات كبيرة ، حتى إنها تكاد تبلغ الآن حوالى خمسى إجمالى منظمات المجتمع المدني (٢٨٥٪) .

وبغضلا عن هذا ، استطاعت العناصر الإسلامية (أو نشطاء الحركة الإسلامية) اختراق كثير من منظمات المجتمع المدني المرموقة - نقابات الأطباء ، والمحامين ، والمهندسين ، وغيرها - بل والسيطرة على بعضها وتوجيهها لخدمة قضية الحركة الإسلامية . وساعد على هذا ضعف الأداء الحكومى ، وتبعثر القوى الأخرى .

وفيما عدا هذه الترتيبات والإجراءات ، ظلت قبضة الدولة على منظمات المجتمع المدني قوية مؤثرة . وعلى الرغم من أن الدولة لم تمنع نمو منظمات المجتمع المدني ، فإنها حرصت على ألا تسمح لها بأن تكون فاعلة ومؤثرة . ولهذا فقد استمرت تتعامل معها بما يقضى به القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ (وقد أشرنا إلى مضمون أهم مواده في فقرة سابقة) .

وبعد أن تقلص دور الدولة ، بالعلول عن سياسة التدخل ، سواء في مجالات الإنتاج والخدمات ، والاتجاه إلى تشجيع المشاركة الشعبية والجهود الذاتية ، تجد الدولة نفسها في مأزق . فهي ، من جهة ، مضطرة إلى قبول فكرة العمل العام من خلال منظمات تطوعية وبفضل المبادرات الشعبية . وكان مما دفعها إلى ذلك التكاليف الباهظة والمعاناة بغير حدود التي ترتبت على الحرب مع إسرائيل ، والكوارث الطبيعية : الزلازل والسيول ، وغيرها . هذا فضلا عن الأخطار الحقيقية التي تهدد بتخريب البيئة ، والتي لا قبل للدولة حتى باحتوائها (وإن كانت غير بريئة من المسؤولية عنها) . ولهذا لا تمنع الدولة في إنشاء منظمات مثل جمعيات رجال الأعمال ، ومنظمات رعاية الطفولة والأمومة ، والمرأة ، وما إليها . ولكنها ، من جهة أخرى ، تصرص على تفادي وجود مجتمع مدني قوى ، ينافيها المشروعية في ممارسة العمل العام ، ويشاركها في القوة والسلطة . ولهذا فهي تحرص على ألا يتجاوز نشاط المنظمات غير الحكومية مجال الرعاية الاجتماعية ، بما يعنيه ذلك من الابتعاد عن السياسة . ومن هنا فقد أبقت على القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ ، وأصدرت قوانين استثنائية كثيرة أخرى .

ولهذا كله ، وغيره ، فليس غريبا أنه على الرغم من حدوث تحول نوعي في منظمات المجتمع المدني - من التركيز على الرعاية الاجتماعية إلى ارتياد مجالات حقوق الإنسان والمشاركة السياسية ، والإبداع الحضاري ، وغيرها - أن يجئ

المصادر متواضعا إلى حد بعيد ، فيكون حجم المجتمع المدني هزليا ، ويكون أدائه ضعيفا وغير مؤثر<sup>(٧)</sup> . ومن أبرز مظاهر ذلك :

١ - تباطؤ معدل نمو منظمات المجتمع المدني بالقياس للمرحلة الليبرالية - مرحلة النشأة الحقيقية - وبخاصة في مجالات بالغة الأهمية ، مثل المشاركة السياسية والتتقيف السياسى ، والتنمية ، والإبداع ، والثقافة ، وما إليها .

٢ - انخفاض نسبة المتطوعين في منظمات المجتمع المدني ، نتيجة لنقص الوعي والمحاذير السياسية ، وغيرها . وهذا يؤدي إلى ارتفاع نسبة الذين يعملون بأجر في هذه المنظمات . وفي حالات غير قليلة ، يلاحظ اتجاه أعضاء مجالس الإدارة وغيرهم لتقاضى بدل حضور اجتماعاتها .

٣ - تدنى نسبة من يسدون الاشتراكات (وهي مؤشر دال على مدى جدية العضوية) حتى إنها لا تتجاوز النصف إلا بقليل في بعض الحالات .

٤ - تحول كثير من المنظمات إلى تكوينات "نخبوية" ، أى تعمل في حدود تصور وجهد ومصالح فئة محدودة أو حتى شخصية "كاريزمية" . وهى نخب وشخصيات تقليدية في حالات غير قليلة .

٥ - انخفاض نسبة مشاركة الشباب . وهذا يعنى حرمان منظمات المجتمع المدني من فرص "تجديد دمها" والاستجابة لنوعى التغير والتطور .

يبقى أن نورد مانراه ملاحظات مهمة على نشأة المجتمع المدني ومسيرته فى مصر<sup>(٨)</sup> .

١ - كان المكون الدينى عاملا حاسما فى نشأة نسبة كبيرة (بلغت الآن ٢٨٥٪) من منظمات المجتمع المدني . وظل المكون الدينى مؤثرا طوال مسيرة المجتمع المدني ، واكتسب أولوية على غيره فى العقود الأخيرة .

٢ - بعكس الحال فى دول كثيرة أخرى ، ظلت الدولة حريصة على الهيمنة على

المجتمع المدني . فهي تتحكم فى تأسيس منظماتها ، وتحدد مجالات نشاطها ، وتراقب عملها ، وتحفظ بالحق فى وقف نشاطها أو حتى إلغائها . وتعتمد الدولة فى ذلك على آليات مختلفة : التشريع ، والتمويل ، والاختراق ، وغيرها .

٢ - وفى علاقتها بالجمهور - وربما بسبب هامشيتها ونقص فاعليتها - لاتجد منظمات المجتمع المدني غير استجابة ضعيفة . وحتى بالنسبة لأولئك الذين ينضمون إليها ، يفعل كثيرون منهم ذلك لأهداف شخصية أو فئوية ضيقة ، أى إن علاقتهم بها لا تخلو من الانتهازية .

ولهذا ، وغيره ، لا تجد منظمات المجتمع المدني الدعم المادى وغير المادى الكافى من قطاعات الجمهور المختلفة . وربما كان هذا من العوامل التى تدفع بكثير منها لأن تقبل التمويل الأجنبى ، بل وأن تبحث عنه (على ما فى ذلك من مزالق وأخطار ليس فقط بالنسبة لها ولكن بالنسبة للمجتمع الكبير أيضا) .

٤ - بل إن خريطة المجتمع المدني فى مصر لا تخلو من بعض ملامح الفوضى ، التى من أبرز مؤشراتنا :

١ - وجود منظمات بدون عضوية كافية لكى تنشط ، وبدون قواعد شعبية حقيقية بالتالى .

ب - انحراف كثير من المنظمات عن الأغراض التى تقوم من أجل تحقيقها . ومن ذلك مثلا تركيز نشاط معظم الاتحادات أو النقابات العمالية فى الخدمات الاجتماعية .

ج - عدم وجود تنسيق كاف بين المنظمات من نوع واحد بعضها والبعض الآخر ، وبينها وبين غيرها فى منظومة المجتمع المدني . وهذا يؤدى

إلى تكرار الجهد ، وهدر الموارد ، وارتفاع تكلفة الأداء .

د - ضعف اهتمام منظمات المجتمع المدني بتقنين ضوابط أخلاقية حقيقية للممارسة ، وإيجاد الآليات المناسبة لفرضها ، ومتابعة الالتزام بها والمحاسبة عليه .

#### رابعاً: الدولة والمجتمع المدني

بسبب الطبيعة التسلطية للدولة في مصر ، ويفضل قدرتها على تشكيل الرأي العام ، واحتكار إصدار القانون وتنفيذه ، وقوة جهاز الأمن ، وغيرها ، تمارس الدولة هيمنة شبه مطلقة . ولهذا فقد جاءت نشأة وتطور المجتمع المدني محكومين بالشروط وفي الحدود التي اختارتها الدولة إلى حد بعيد . فقيام تنظيمات ومؤسسات وأجهزة المجتمع المدني ، وتحديد أهدافها ، وممارستها لنشاطاتها ، وإقلاها ، تحكمها تشريعات وأعراف وتقاليده . بل إن الدولة لا تدعم وسيلة لتفسير القيود القائمة ، أو فرض قيود جديدة ، لكي تضمن ضبط تشكيل المجتمع المدني وحركته وفاعليته .

ويهم أن نشير إلى أن رفض استبداد أو تسلط الدولة لا يعنى تفضيل الدولة الضعيفة . فالدولة القمعية ليست هي الدولة القوية . والدولة الضعيفة في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية هي واحد من المعوقات الرئيسية للتقدم . والدولة القوية ، ذات الرؤية الاستراتيجية المنحازة لصالح المنتجين الحقيقيين ، القادرة على استثمار الموارد البشرية وغير البشرية ، ومواجهة أى تهديد داخلي أو خارجي ، هي وحدها التي تستطيع توفير مناخ موات لنشأة وازدهار مجتمع مدني بالمعنى الدقيق .

ولكن إذا كانت الدولة في مصر - وكثير من الدول الأقل تقدماً - أشد استبداداً وهيمنة مما كانت عليه في السابق ، فإنها ليست أقوى مما كانت عليه

بالضرورة . فبسبب تنامي قوة بعض الصفوات المحلية ، وضراوة القوى الخارجية ، تبدو الدولة الآن - بالنسبة لتحقيق التقدم الاقتصادى والتطور الاجتماعى والتحرر السياسى ، وما إليها - أضعف مما كانت فى السابق .

نتيجة للغزو الأوروبى الغربى لمصر - الذى امتد منذ إجهاض تجربة بناء الدولة الحديثة فى عهد محمد على (١٨٠٥ - ١٨٤٨) حتى منتصف القرن الحالى ، ثم الهيمنة الرأسمالية العالمية عليها بعد ذلك ، لم تتوافر ظروف موضوعية وشروط كافية لقيام دولة حديثة بالمعنى الدقيق فى مصر ، على نحو ما حدث فى المجتمعات الأوروبية الغربية .

فقد نشأت الدولة الحديثة فى بلادنا تحمل ملامح تشوه خطير كثيرة ، وربما كان من أبرز مظاهره التضخم غير الطبيعى لحجم الحاكم وصفوة الحكم ، والضمور أو التقلص الغريب لحجم وأهمية المجتمع . فعلى الرغم من رفع شعارات الديمقراطية ، ودولة المؤسسات ، والتعددية ، وما إليها ، فإن الحاكم فى مصر هو الدولة ، والدولة هى الحاكم . (والأمر لا يصل إلى حد أننا نعد "الاستبداد الشرقى" جزءاً من طبيعة مصر ، وإنما هو يقف عند حدود الظروف التاريخية والراهنه التى تساعد فى خلق ذلك الوضع) . ومن مظاهر التشوه كذلك استمرار وجود عناصر تقليدية مهمة ، سواء فى الجوانب الهيكلية وغيرها ، يتعذر تحقيق التكامل - ولا حتى التعايش - بينها وبين العناصر التى أتت بها عملية تحديث المجتمع . (ومن أمثلة ذلك الولاء للاعتبارات القرابية والقبلية والإقليمية فى مقابل الولاء للاعتبارات القومية . ومن أبرز الشواهد على ذلك اتجاهات التصويت فى انتخابات المجالس التشريعية والانتخابات المهنية والجمعيات الفنية ، وغيرها) ومن مظاهر التشوه فى البنية الاجتماعية لمصر - وعوامل تعقيده فى الوقت نفسه - عدم وجود طبقة متفتحة طليعية تقود عملية التحديث ، من نوع البورجوازية فى تجربة الحضارة

الأوربية الغربية . فقد كانت أغلب العناصر فى "نخب التحديث" إما وكلاء للمصالح الأوربية الغربية ، أو نوى جذور ريفية شبه إقطاعية تقليدية . أما النخب الاجتماعية الجديدة - من رجال الأعمال ، والمهنيين ، وفى مجال العمال ، فضلا عن النخب السياسية والاجتماعية ، وغيرها ، فإنها لا تؤمن بالديمقراطية ، وإن كانت ترفعها كشعار .

ومن ناحية ثانية ، لم يتم الفصل - بل حدث تداخل وخط - بين "الدينى" و"غير الدينى" فى العلاقات والتفاعلات الاجتماعية . وإذا كنا نشهد الآن حركة إحياء إسلامى ، فإن الدينى كان موجودا ومؤثرا طوال تاريخ مصر منذ فتحها المسلمون . والإشكالية هى أن المجتمع المدنى - بمعناه الدقيق - ظهر وترسخ فى مجتمع تم فيه الفصل بين "الدينى" و"غير الدينى" ، بل ويمكن أن نقول إن ظهور المجتمع المدنى وترسخه تحقق بفضل الفصل بين "الدينى" و"غير الدينى" . والسؤال الذى يطرح نفسه هنا هو : هل يمكن أن يظهر وترسخ مجتمع مدنى فى سياق اجتماعى لا يفصل بين "الدينى" و"غير الدينى" ، بل ويجعل الأخير تابعا للأول ؟

وهناك ، من جهة ثالثة ، الطبيعة المشكلة للدولة الحديثة فى مصر . فهى تفتقر إلى المشروعية ، بمعنيها القانونى والكاريزمى ، بعد أن لم يعد للتقاليد والأعراف والإرث الحضارى وزن كأساس للمشروعية . (هذا فى الوقت الذى لم تترسخ فيه المشروعية القانونية ، وفى جوهرها الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية وتداول السلطة بالانتخاب ، وغيرها) وأدائها متواضع للغاية ، أو هى تتعثر فى تحقيق الحد الأدنى من الأهداف والمطالب القومية . وعلى الرغم من ذلك ، فإنها تمارس تسلطا شبه كامل ، وهيمنة مطلقة . وعلى مدى عشرات القرون ، تبرز الدولة فى مصر كسلطة مركزية قوية وسط فراغ ، أو شبه فراغ ، اجتماعى .

ومن ناحية رابعة ، هناك التعقيدات التى تتلوى عليها مؤسسات المجتمع المدني . ففي حين تقوم عضوية مؤسسات المجتمع المدني بالمعنى الدقيق على الكفاءة الشخصية والإنجاز ، فإنها ، فى حالة المجتمع المدني فى مصر ، تتأثر كثيرا بالانتماء العائلى والقبلى والطائفى ، وبالمجاملات والصفقات الشخصية ، وما إليها . وفى حين أن المفروض فيها أن تكون سياقاً ينتظم فيه الأفراد باختيارهم ليعملوا معا لتحقيق النفع العام والنفع الخاص ، وممارسة قدر من المشاركة السياسية ، ومقاومة تجاوز الدولة لحدودها ، فإن الذى يحدث فى أغلب الأحيان هو أن كثيرا من هذه المؤسسات تتحول إما إلى أجهزة نخبوية تعمل بفعل ومصلة أقلية من أعضائها ، أو تشكيلات عقيمة بسبب التعقيد والفساد الإدارى . أى إنها تتسم بعلامات تشوه خطيرة ، لعل من أبرزها الميل إلى التسلط والهيمنة (وهما مما تأخذه هى على الدولة ومفروض أن تقاومه فيها) . وهكذا تتحول الأجهزة والمؤسسات التى قامت فى الأصل لإيجاد وترسيخ الديمقراطية ، إلى تكوينات غير ديمقراطية ، وربما معادية لها ، تقتقر إلى جوهر مؤسسات المجتمع المدني فى منطقة الحضارة الأوربية الغربية ، وإن كانت تتفق معها فى بعض جوانب الشكل .

#### خامسا : ملاحظات ختامية<sup>(٩)</sup>

ربما كانت الظاهرة الأكثر بروزا فى تاريخ العالم فى القرون الأخيرة هى نشأة وازدهار الحضارة الأوربية الغربية ، و "النظام الجديد" ، وهو نظام رأسمالى ديمقراطى .

ونظن أن الظاهرة التى تلتى فى المرتبة الثانية هى انتشار الحضارة الأوربية الغربية فى مناطق كثيرة من العالم غير موطنها الأصلى ، ومحاولة نشر بعض



عناصرها الأساسية على مستوى عالمي . ولقد تم ذلك عن طريق الاستعمار ، الذى شمل معظم مناطق العالم ، ثم بفضل الهيمنة الاقتصادية والسياسية والثقافية ، وغيرها . ولقد جرى إخال أو نقل كثير من أنماط الإنتاج والاستهلاك والتبادل والتفكير والتنظيم الجديدة ، الرأسمالية وشبه الرأسمالية ، وقرعاتها ، فى جميع بلدان العالم .

وإذا كان الغزو الأوربي الغربى لمناطق مختلفة من العالم قد أدى إلى تدمير أو إضعاف كثير من عناصر الحضارات التقليدية فى المستعمرات السابقة (سواء فى أنماط الإنتاج ، والعلاقات الاجتماعية ، والنظام السياسى ، ونسق القيم ، وأساليب الحياة اليومية ، وغيرها) ، فإن هناك من العناصر البنائية والوظيفية ما قاوم التغيير . ومن ذلك أنماط الإنتاج ما قبل - الرأسمالية ، وبعض النظم القروية ، وأنساق القيم التى ترتبط بها ، وغير ذلك .

وينظر البعض إلى المجتمعات الجديدة التى قامت فى المستعمرات السابقة على أنها مجتمعات "هامشية" أو "طرفية" ، بالنسبة للمجتمعات الأوربية الغربية -- مجتمعات "المركز" . ومع أن المجتمعات "الهامشية" تحمل بعض سمات مجتمعات "المركز" ، إلا إنها تعاني من تشوه . أى إنه يمكن القول إن معظم المجتمعات الأقل تقدما خارج منطقة الحضارة الأوربية الغربية ، ومنها مصر ، اكتسبت - بفعل الغزو أو النقل أو هما معا - بعضا من الملامح الهيكلية وغير الهيكلية للمجتمعات الأوربية الغربية . ولكن هذا لا يعنى أنها توصلت إلى تحقيق ما أنجزته المجتمعات الأوربية الغربية .

وبسبب النشأة المشوهة والتطور التابع ، فإن البنيان الجديد فى المجتمعات الأقل تقدما ، ومنها مصر ، ليس بنيانا حديثا ولا بنيانا تقليديا ، ولكنه نمط هجين قائم بذاته ، يفتقر إلى الاستقرار والاتساق الداخلى .

فإذا كانت المجتمعات الأقل تقدما ، ومنها مصر ، قد أخذت أو نقل إليها بعض سمات المجتمعات الأوربية الغربية ، فقد فاتها الكثير من المقومات الهيكلية وغير الهيكلية التي تتميز بها هذه المجتمعات . ويعنينا في هذا عدم توافر ظروف موضوعية وشرط كافية لنشأة وترسخ كل من الدولة والمجتمع المدني ، على نحو ما حدث في تجربة أوروبا الغربية . وهذا مما يفسر تعثر الدولة والمجتمع المدني وتوتر بينهما .

وبدلا من أن يحل التطور مشكلاتها ، ازداد تسلط الدولة الحديثة في مصر ، وازداد تشوه المجتمع المدني وضعفه .

والخطر في هذا هو اضعاف السلطات المدنية الوسيطة وحرمانها من التطور ، بل وإلغاء مبدأ وجودها ، حتى لا تشكل حاملا ممكنا لبذور سلطة سياسية جديدة معارضة . وهذا لا يحول دون الإبقاء على واجهة للمعارضة الشكلية ، الهدف منها هو أن تغطي على انعدام السلطة المدنية وغياب المبادرة الذاتية الاجتماعية . وفي مثل هذه الحالة لا يكون المجتمع المدني غائبا ، ولكنه يكون هشا وغير مؤثر .

إن في واقع المجتمع المصري - وتاريخ تأثره الواسع العميق بالمجتمعات الأوربية الغربية موثق ومعروف - ما يسمح بالحديث عن مجتمع مدنى . ولكن من الطبيعى أن يكون ذلك بصورة غير تلك التي تعرفها المجتمعات الأوربية الغربية . وذلك لأن ظروف نشأة وتطور الدولة الحديثة في مصر ، وإن كانت تسمح بقيام مجتمع مدنى من نوع ما ، إلا أنها لا تسمح بإعادة إنتاج المجتمع المدني الذى نشأ وتطور في المجتمعات الأوربية الغربية . وبغضلا عن أن إعادة إنتاج المجتمع المدني الأوربي الغربي هي أمر غير ممكن في حالتنا ، فإنها قد تكون أمرا غير مفيد . فليس كل ما هو ملائم للمجتمعات الأوربية الغربية ملائما لنا أيضا .

ولكن ، بقدر ما يكتمل بناء الدولة الحديثة فى مصر - سواء من حيث الأساس التى تقوم عليها ، وشكلها وأدائها - ، يمكن أن نتوقع تحقق المجتمع المدنى بصورة تقترب من تلك التى ظهرت وتوجد فى منطقة الحضارة الأوربية الغربية . وسلوك الطريق التى تسير فيها الدولة الحديثة فى بلادنا - وهى تلتهم وراء النموذج الأوربى الغربى - لا يسمح بالحديث عن تطور مستقل ، أو بناء نموذج من المجتمع المدنى خاص بنا .

### خاتمة

على الرغم من الدور المهم الذى يمكن أن يقوم به مفهوم المجتمع المدنى فى تحليل البنية الاجتماعية للمجتمعات الحديثة (ويقوم به دور المجتمع المدنى نفسه فى حياة هذه المجتمعات) ، والتعقيدات الكثيرة التى تتلوى عليها ، والمهام الحيوية التى يمكن توليفه فى إنجازها ، فإنه لم يحظ حتى الآن بما يستحق من اهتمام بحثى أكاديمى ، وما زالت الاجتهادات فى تحليله بعيدة عن الإشكاليات الجوهرية فيه . ويتردد المفهوم بكثرة غريبة فى الخطاب العادى والكتابات غير المتخصصة ، ولا يخلو استعماله من الضبابية بل والابتذال . ولهذا فإن هناك حاجة ملحة إلى أن يوضع فى المكان الذى يستحقه فى جنول أولويات البحث الاجتماعى الأكاديمى - فى الجامعات ومراكز البحث الاجتماعى المتخصصة - سواء بالفحص الإمبريقي النافذ والتحليل النظرى الجاد .

## المواش والمراجع

- ١ - تفصيلات ، انظر :  
أمانى قنديل ، ملاحم الجمعيات الأهلية فى العالم العربى ، فى أمانى قنديل وسارة بن نفيسة ،  
الجمعيات الأهلية فى مصر ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ،  
١٩٩٤ . ص ٢٧-٤٦ .
- ٢ - انظر ، مثلا :  
أ - محمد عابد الجابرى ، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني فى الوطن العربى ،  
المستقبل العربى ، السنة الخامسة عشرة ، العدد ١٦٧ (يناير ١٩٩٣) ، ص ١-١٥ .  
ب - أمانى قنديل ، المجتمع المدني فى العالم العربى ، دراسة للجمعيات الأهلية العربية ،  
القاهرة ، منظمة التحالف العالمى لمشارك المواطنين ودار المستقبل العربى ، ١٩٩٤ .  
ج - عبد العزيز لبيب ، مفهوم المجتمع المدني فى الواقع والوهم الأيديولوجى ، الوحدة  
(الرباط) ، السنة السابعة ، العدد ٨١ (يوليو ١٩٩١) ، ص ٦٠-٦٦ .  
د - مجموعة كتاب ، المجتمع المدني فى الوطن العربى ، ودوره فى تحقيق الديمقراطية ،  
بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٣ .
- ٣ - تفصيلات ، انظر ، مثلا :  
أ - سعيد بنسعيد الملوى ، نشأة وتطور المجتمع المدني فى الفكر الغربى الحديث ، فى  
مجموعة كتاب ، المجتمع المدني ... ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤١-٨٩ . (بما فيها  
التعليقات والمناقشات) .  
ب - عبد الباقي الهرماسى ، المجتمع المدني والدولة فى الممارسة السياسية الغربية : من القرن  
التاسع عشر إلى اليوم ، دراسة مقارنة ، فى المرجع نفسه ، ص ٩١-١١٨ (بما  
فيها التعليقات والمناقشات) .
- ٤ - تفصيلات ، انظر :  
حسنين توفيق إبراهيم ، بناء المجتمع المدني : المقشرات الكمية والكيفية ، فى مجموعة كتاب ،  
المجتمع المدني ... ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٨٣ - ٧٣١ (بما فيها التعليقات والمناقشات) .
- ٥ - أمانى قنديل ، التاريخ الاجتماعى والسياسى للجمعيات الأهلية فى مصر ، فى أمانى قنديل  
وسارة بن نفيسة ، الجمعيات الأهلية فى مصر ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية  
والاستراتيجية ، الأهرام ، ١٩٩٤ . ص ٤٧ - ٦٧ .
- ٦ - تميز أمانى قنديل بين ثلاث مراحل فقط ، فتدمج الأخيرتين فى تقسيمنا فى واحدة . ولكننا ،  
أمام شواهد التمايز الواضح ، نجد من الأنسب التمييز بين مرحلتين فى الفترة منذ منتصف  
السبعينيات حتى الآن .
- ٧ - قنديل ، التاريخ الاجتماعى والسياسى ... ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٤ - ٦٥ .
- ٨ - قنديل ، المجتمع المدني ... ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٧ - ٨٨ .

برهان غليون ، بناء المجتمع المدني العربي : دور العوامل الداخلية والخارجية ، في مجموعة كتاب ، المجتمع المدني ... ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٢٢ - ٧٨٠ .

Ernest Gellner, "Civil Society in Historical Perspective", *Int. Soc. Sci. J.*, no 129 (August 1991): 495-501.

John Keane, *Democracy and Civil Society*, London, Verso, 1988.

John Keane, ed., *Civil Society and the State*, London, Verso, 1988. Esp. Norberto Bobbie, "Gramsci and the Concept of Civil Society,".

Brian Turner, "Orientalism and the Problem of Civil Society in Islam," in A Hus-sain, R. Olson and J. Qureshi, eds., *Orientalism, Islam and Islamists*, Brattleboro, Amana Books, 1984.

#### Abstract

#### CIVIL SOCIETY: IN EGYPT

Ezzat Hegazy

The relevance of the notion of "civil society" to the situation in Egypt has been the center of hot debate for some time. It is the main preoccupation of the present paper.

First there is a brief review of the circumstances that led to the emergence and development of the idea and phenomenon of civil society in the western European society.

Then an attempt will be made to apply the notion to the Egyptian scene. Four main periods are suggested:

- a. the first began in the twenties of the nineteenth century and continued till 1923. It witnessed the appearance of the elementary forms of civil society.
- b. the second period, between 1923 and 1952, is that of the emergence of the civil society.
- c. the third period, starting in 1952 and continuing until the early seventies, is characterized by state intervention to influence and control the major institutions of civil society.
- d. the fourth, and last, period, extending from in the mid-seventies to the present, is that of the struggle (between the state and the citizens) for the control of the civil society.

Finally, the results of several studies are used to support the idea of the protractive development of the civil society in Egypt.



## حقوق الإنسان في العلاقات الدولية

وليد عبد الناصر \*

### مقدمة

منذ زمن بعيد لم تعد مسألة حقوق الإنسان - كما كانت في السابق - مما يدخل في صميم الاختصاص الداخلى للدولة ، ومن الأمور المتصلة بشكل مباشر بسيادة الدولة ، وبالتالي تعتبر أى معالجة نواية لها - سواء من طرف أو أكثر خارجى أو من منظمة نواية أو إقليمية - من قبيل التدخل في الشؤون الداخلية للدول . وإذا كان هذا الزمن قد مر ، فإن الانتقال كان - وما زال - تدريجيا وبطيئا ، بل ربما يمكن القول بأن حقوق الإنسان ما زالت تمر بمرحلة الانتقال من الدائرة الوطنية الضيقة إلى أفاق العالمية . ويمكن تتبع جذور هذا الانتقال إلى أزمنة بعيدة ، تبدأ بالثورة الفرنسية لعام ١٧٨٩ وتأثيراتها على مستوى القارة الأوربية والعالمين القديم والجديد ، وخاصة إعلان حقوق الإنسان الذى صدر عنها . إلا أنه لا شك أن التأثيرات الخارجية والدولية لمسألة حقوق الإنسان قد اكتسبت أبعادا جديدة مع الثورة الأمريكية والمراحل التالية لتطور مسيرة الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي توجت بإعلان الرئيس واشنطن عام ١٩١٤ بقائمة لحقوق الإنسان الأساسية ،

\* مستشار بوزارة الخارجية .

المجلة الاجتماعية للدراسات ، المجلد الثاني والثلاثون ، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٩٥ .

تضمنت حريات وحقوقا مدنية وسياسية واقتصادية واجتماعية ، حاول نقلها إلى إطار دولى متعدد الأطراف فى سياق عصبة الأمم ، إلا أن عدم قبول الكونجرس الأمريكى لانضمام الولايات المتحدة إلى المنظمة الدولية حال دون ترجمة هذا الهدف إلى واقع .

إلا أن النقلة النوعية لقضية حقوق الإنسان ، من النطاق "القطرى" إلى الإطار "الدولى" ، قد جاءت مع إنشاء منظمة الأمم المتحدة ، وما حملته ميثاقها من مبادئ وأهداف ، تضمن بعضها حقوقا فردية وجماعية للإنسان ، وإن كان لم يشمل قائمة جامعة مانعة بكل هذه الحقوق بفئاتها المختلفة . كما أن الميثاق لم يتناول هذه الحقوق بأى قدر من التفصيل أو حتى التعريف الكافى لها . ولكن تم ملء جزء هام من هذا الفراغ الذى خلفه ميثاق الأمم المتحدة بشأن قضايا حقوق الإنسان من خلال الإعلان العالمى لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ ، الذى ارتبط بإنشاء لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، التى تجتمع سنويا لمدة ستة أسابيع فى جنيف . وفى فترة لاحقة تم إنشاء اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان المعنية بمكافحة التمييز وحماية الأقليات ، وهى لجنة للخبراء ، فى حين أن اللجنة الأولى هى لجنة للحكومات التى تشارك بصفة مراقب فى اللجنة الفرعية . أما المنظمات غير الحكومية المعترف بها من قبل المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة فهى تحظى فى اللجنتين بوضع المراقب . وتتبع اللجنتان ، من الناحية المؤسسية ، المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، وترفعان تقاريرهما إليه وإلى الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وجاءت خطوة جديدة فى اتجاه "تنويع" قضايا حقوق الإنسان فى عقد الستينيات من خلال العهدين الدوليين لحقوق الإنسان : الأول المعنى بالحقوق المدنية والسياسية ، والثانى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .



وارتبط ذلك بإنشاء لجنتين للخبراء لمتابعة تنفيذ العهدين من قبل الدول المصدقة عليهما ، وتلقى تقارير دورية من هذه الدول ومناقشتها . إلا أن جيلا آخر انضم إلى هذه الاتفاقية المتعددة الأطراف المتعلقة بحقوق الإنسان ممثلا فى اتفاقية مكافحة التمييز العنصرى واتفاقية مكافحة التعذيب وغيرها ، وما ارتبط بذلك من إنشاء فرق خبراء للتحقق من وفاء الدول بالتزاماتها طبقا لهذه الاتفاقيات .

ومما لاشك فيه أن الكثير من الدول قد سعت لاستخدام حقوق الإنسان كسلاح فى سياستها الخارجية ، لتحقيق أهداف أيديولوجية أو استراتيجية أو اقتصادية خاصة بها ، سواء كان هذا التوظيف على مستوى ثنائى أو متعدد الأطراف . وكانت كل قوة من القوى الكبرى تركز - عند الحديث عن حقوق الإنسان - على ما يخدم مصالحها ، وتتجاهل ما عدا ذلك . ولكن الجديد ، فى العقد الأخير بشكل خاص ، جاء مع انتهاء عصر الحرب الباردة بين الشرق والغرب ، وذلك بانتهاء الاتحاد السوفيتى ومعه الكتلة الاشتراكية لنول شرق ووسط أوربا ، حيث أصبح هناك - بشكل متزايد - اتجاه لفرض نسق قيمي واحد يتضمن معايير محددة سلفا ، ويعكس توجهها أيديولوجيا بعينه بشأن مسألة حقوق الإنسان ، فى ظل شبه غياب لآى نسق منافس . وقد أدى ذلك إلى إعطاء انطباع عام بأن المنظمات الدولية والإقليمية - وفى مقدمتها الأمم المتحدة - سيكون عليها لعب دور لضمان الالتزام نوايا بهذه المعايير التى يفترض أنه يوجد شبه إجماع دولى بشأنها .

وستعرض فيما يلى لبعض القضايا المثارة حاليا بشأن وضع مسألة حقوق الإنسان فى العلاقات الدولية ، وعلى جدول أعمال السياسات الخارجية للدول الأساسية فى النظام الدولى ، وفى أنشطة المنظمات واللجان الدولية والإقليمية المعنية بقضايا حقوق الإنسان .

## أولاً: قضية ازدواجية المعايير

يرى البعض أن تطبيق معايير مزدوجة عند التعامل مع مسألة حقوق الإنسان ليس أمراً مستحدثاً ، بل هو يرجع إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية والصراع بين الشرق والغرب ، حيث تبادل المعسكران - وفي مقدمتهما القوتان العظميان : الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي - الاتهامات : كل طرف منهما يتهم الآخر بغض الطرف عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تجرى من قبل حكومة دولة حليفة أو صديقة لهذا المعسكر أو ذلك ، والتركيز بالمقابل على كشف - بل وتضخيم وأحياناً اختلاق - انتهاكات لحقوق الإنسان تجرى من قبل حكومات دول متحالفة أو متعاونة مع المعسكر الآخر .

وقد ظهرت هذه الازدواجية في المعايير جلياً من جانب الولايات المتحدة في فئائها الخلفي : أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية . فبينما استمرت الإدارة الأمريكية منذ أكثر من ٢٥ سنة في تبرير عدائها الحار - بل ومقاطعتها الاقتصادية الدائمة - لكوبا بما أسمته بالانتهاكات التي تمارس بشكل منظم ضد حقوق الإنسان في كوبا ، واتهامها السلطات الكوبية بقمع الشعب الكوبي ، والحيلولة دون ممارسته لحقوقه الإنسانية المدنية والسياسية ، فإنها ، على الجانب الآخر ، كانت تدعم بسخاء عسكرياً وسياسياً واقتصادياً نظم حكم في الكثير من دول أمريكا الوسطى واللاتينية كانت أقرب إلى الفاشية وأكثر شمولية في بعض الأحيان من النظام الحاكم في هافانا ، بما يعنيه ذلك من كونها أكثر اعتداءً منه على الحقوق الأساسية للإنسان في بلادها . وكانت غالبية تلك النظم عسكرية بحتة ، تستمد شرعيتها من انقلابات عسكرية ، وليس من انتخابات حرة أو شرعية دستورية ، ولم تقر معظمها بأي شكل من أشكال التعددية السياسية . وعلى الجانب الآخر ، فإن الاتحاد السوفيتي اعتاد التركيز في دبلوماسيته

الخارجية - خاصة المتعددة الأطراف - ، وفي حملاته الإعلامية والصحفية ، على ما أسماه بالممارسات العنصرية التي ربط بينها وبين وجود وتطور النظم الرأسمالية في دول أوروبا الغربية أو الوسطى الخارجة عن دائرة نفوذه ، أو حتى في الولايات المتحدة وكندا ، وبالمقابل ، فقد مارس الاتحاد السوفيتي تعتيما - أو على الأقل حاول ممارسته - على ما كان يحدث من انتهاكات لحقوق الإنسان في الدول الاشتراكية الطيفة له في دول وسط وشرق أوروبا ، تكشف للعيان بعد انهيار وتفكك الكتلة السوفيتية . وقد مورست نفس السياسة تجاه دول العالم الثالث التي جرى تجاهل أو إبراز انتهاكات حقوق الإنسان بها حسب طبيعة العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وهذه الدول . ونذكر هنا على سبيل المثال إدانة الاتحاد السوفيتي لما أسماه انتهاكات حقوق الإنسان في مصر خلال الفترة بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦٢ وقت الخلاف بين الدولتين حول مسألة الوحدة بين مصر وسوريا ، والموقف تجاه الثورة العراقية ، واعتقال السلطات المصرية لعدد كبير من الشيوعيين المصريين ، ثم تجاهل الاقتصاد السوفيتي تماما لموضوع هذه الانتهاكات عقب التقارب بين البلدين منذ ١٩٦٢ ، وخاصة بحلول عام ١٩٦٤ بتبني الدولة في مصر اتجاها اشتراكيا منذ قرارات يوليو ١٩٦١ ، ثم الإفراج لاحقا عن غالبية المعتقلين الشيوعيين<sup>(١)</sup> .

وإذا كان ما سبق عرضا موجزا لما كان عليه الوضع خلال زمن الحرب الباردة بشأن تطبيق معايير مزدوجة عند تناول قضايا حقوق الإنسان ، فإن هذا المنطق استمر - بل وفي رأي البعض تفاقم - خلال السنوات القليلة التي أعقبت انتهاء هذه الحرب . فإذا كان أحد طرفي المعادلة - وهو الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي - قد اختفى من الوجود ، فإن هذا لم يمنع الدول الغربية - والولايات المتحدة أساسا ولكن أحيانا فرنسا أو المملكة المتحدة أيضا - من تطبيق

هذه الازواجية عند تناول قضايا نواية مختلفة.

وقد جاء تعامل الدول الكبرى مع عدد من الحالات عقب انتهاء الحرب الباردة ليؤكد استمرار وتصاعد هذه الازواجية من حالة إلى أخرى ، بل وعند التعامل مع الحالة الواحدة .

ففي حالة العراق ، عقب انتهاء حرب الخليج الثانية ١٩٩٠/١٩٩١ ، صدر قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ ، والذي ركز على مسألة انتهاكات حقوق الإنسان في العراق ، وبصفة خاصة ما سمي بحماية فئات من المجتمع العراقي وتحديد الاكراد في الشمال والشيعة في الجنوب ، ليجرّز تدخل مجلس الأمن ممثلاً للمجتمع الدولي - ومدفوعاً من الدول الغربية الكبرى - في مسألة كانت تعد في السابق من صميم الاختصاص والولاية الداخلية للدول Domestic Jurisdiction . ورغم أن هذا القرار لم يتخذ في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة - المعنى بالإجراءات القسرية لمواجهة ما يشكل تهديداً فعلياً أو محتملاً للسلم والأمن الدوليين - فإن الدول الغربية الكبرى اتخذت منه منطلقاً لخطوات أكثر تقدماً في اتجاه التدخل بحجة حماية حقوق الإنسان - خاصة الاكراد والشيعة - في العراق . وكان من ضمن هذه الخطوات فرض منطقة حظر جوي وأرضى على السلطات العراقية المدنية وقواتها المسلحة شمال خط عرض ٣٢ ، بهدف حماية الاكراد والتركمان ، ومنطقة حظر جوي على حكومة العراق جنوب خط عرض ٣٦ ، بهدف توفير حماية - نسبية في هذه الحالة - للشيعة في الجنوب<sup>(٩)</sup> .

ولا شك أن هذه الإجراءات ، بالإضافة إلى اشتراط عدد من الدول الغربية دائمة العضوية في مجلس الأمن - ونعني هنا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة - احترام العراق لحقوق الإنسان والالتزام بحماية مصالح وحقوق الاكراد في الشمال والشيعة في الجنوب كشرط من شروط تطبيق الفقرة ٢٢ من قرار مجلس

الامن رقم ٦٨٧ الخاصة برفع الحظر النفطى المفروض على العراق منذ عام ١٩٩٠، وذلك رغم أن هذا الشرط غير منصوص عليه فى صلب القرار ٦٨٧ ، ورغم أن دولا أخرى أعضاء فى مجلس الأمن لا تشاركهما هذا التفسير ، وتميل إلى تفسير قانونى لفظى ومحدد لشروط رفع هذا الحظر النفطى .

وتتناقض هذه المواقف القاطعة للدول القريبة الكبرى تجاه العراق مع الموقف إزاء مطلب الفلسطينيين توفير حماية نوية لهم فى الأراضى الفلسطينية المحتلة (قطاع غزة والضفة الغربية) فى أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات . وقد جاء هذا المطلب فى البداية مجسداً فى الخطاب السياسى لمنظمة التحرير الفلسطينية عقب انطلاق الانتفاضة فى الأرض المحتلة عام ١٩٨٧ ، وما ووجهت به من جانب إسرائيل من تصعيد لانتهاكات حقوق الإنسان الفلسطينى ، وإصدار تعليمات جديدة ، وتبنى إجراءات تبرر وتشجع لتصعيد هذه الانتهاكات . وعقب إعلان قيام الدولة الفلسطينية خلال اجتماعات المجلس الوطنى الفلسطينى بالجزائر فى نوفمبر ١٩٨٨ ، خاطب الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات نورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة عقدت بجنيف مطالبا بحماية نوية للفلسطينيين فى الأراضى المحتلة يهدف لتواجدها إلى ضمان فترة انتقالية يتمكن الفلسطينيون فى نهايتها من ممارسة حقهم فى تقرير المصير وبناء الدولة المستقلة<sup>(٣)</sup> .

وقد كرر الرئيس الفلسطينى هذه الدعوة للحصول على حماية نوية للفلسطينيين فى الأراضى المحتلة فى خطابه أمام جلسة طارئة لمجلس الأمن عقدت فى جنيف أيضا فى مايو ١٩٩٠ عقب صدام بين القوات الإسرائيلية ومواطنين فلسطينيين فى ساحة المسجد الأقصى أدت إلى استشهاد ما يزيد على عشرين فلسطينيا . وقد وجد الرئيس الفلسطينى مرجعته حينذاك فى وثائق عديدة للمفوضية السامية للاجئين ومنظمة غوث اللاجئين فى غرب آسيا (الأنروا) ،

بالإضافة إلى اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ ، المعنية بحماية المدنيين وقت الحرب ، وبرتوكول ١٩٧٧ الملحق بالاتفاقية الرابعة .

ورغم بدء عملية السلام فى الشرق الأوسط فى مدريد فى أكتوبر ١٩٩١ ، فإن حادث قتل مستوطن إسرائيلى لعشرات الفلسطينيين فى الحرم الإبراهيمى بالخليل فى عام ١٩٩٣ دفع بمنظمة التحرير الفلسطينية مرة أخرى إلى تجديد المطالبة بتواجد دواى فى الأراضى المحتلة بشكل عام - وفى الخليل بشكل خاص- لتوفير حماية لدواية الفلسطينيين حتى استكمال الاتفاق على مراحل عملية السلام : من الحكم الذاتى الفلسطينى وصولاً إلى ممارسة حق تقرير المصير وبناء الدولة المستقلة . وفى كل هذه المرات الثلاث فشل المجتمع الدواى - تحت تأثير الدول الكبرى خاصة الغربية - فى التجاوب مع الاحتياجات والمطالب الفلسطينية المشروعة ، مما يتناقض بشكل صارخ مع التحرك السريع فى حالة العراق - كما سبق وأوضحنا - بل والتقدم خطوات إضافية باتجاه ما هو غير منصوص عليه فى قرارات مجلس الأمن ، وهو الأمر الذى يعكس مقدار ما تحمله كل حالة منهما من مجموعة متداخلة ومركبة من التحيزات الأيديولوجية - بل والتاريخية والميثولوجية - ، والارتباطات الجيو/ استراتيحية ، والمصالح الاقتصادية والتجارية .

وبالطبع لا حاجة لنا هنا للإشارة إلى المفارقة أيضاً فى موقف تلك الدول الكبرى الحاسم إزاء أحداث الخليج عامى ١٩٩٠ و١٩٩١ وفى موقفها المت تردد دائماً ، والمتخاذل أحياناً ، إزاء ما حدث فى البوسنة والهرسك خلال السنوات القليلة الماضية ، بل هو موقف مستمر حتى الآن . فقد حالت مواقف هذه الدول الغربية الكبرى نون وصف ما جرى ويجرى فى البوسنة من انتهاكات حقوق الإنسان البوسنى باسمه الحقيقى : الإبادة Genocide ، وهى جريمة توضع فى

أعلى مرتبة من الاعتداءات على حقوق الإنسان ؛ نظرا لأنها تحول دون حق الإنسان في الحياة . وربما لهذا السبب كانت الأمم المتحدة قد تبنت اتفاقية نواية خاصة ضد جريمة إبادة الجنس البشري ، وصدق عليها الكثير من الدول أعضاء الأمم المتحدة. واكتفت الدول الغربية بوصف ما يتم بأنه تطهير عرقي دون تحديد واضح لمن هو المسئول عن تلك الجريمة . وجاء هذا الموقف الضعيف من جانب الدول الكبرى في ضوء محدودية المصالح الحيوية المهددة بواسطة ما يجري من انتهاك لحقوق الإنسان في البوسنة ، وبون إغفال بعض الرواسب الحضارية والعقائدية لدى بعض هذه الدول أيضا .

وإذا كنا قد قارنا بين أحداث وقعت في دول مختلفة : فلسطين والبوسنة والهرسك من جهة ، والعراق من جهة أخرى ، لإظهار استمرار ازواجية المعايير في التعامل مع قضية حقوق الإنسان بعد انتهاء الحرب الباردة ، فإننا سنتناول الآن حالتين تظهر في كل منهما على حدة هذه الإشكالية ، وذلك باختلاف الطرف الذي تعاملت معه الدولة الكبرى المعنية .

الحالة الأولى هي هايتي . فنتيجة لمصالح استراتيجية وعسكرية وقيمة للولايات المتحدة ، ومصالح اقتصادية وثقافية لفرنسا ، تم التركيز على انتهاكات حقوق الإنسان التي مارسها النظام العسكري الذي أطاح بالرئيس المنتخب جان برنار أريستيد خلال فترة تواليه السلطة في هايتي . وبدون إنكار هذه الانتهاكات ، فإن نفس الدول تجاهلت تقارير نشرتها العديد من البعثات والمنظمات المستقلة وغير الحكومية عرضت فيها لانتهاكات لحقوق الإنسان لا تقل حدة مارسها حكومة الرئيس المنتخب نفسها قبل الإطاحة بها . وعقب إعادة أريستيد إلى الحكم مرة أخرى عادت الأصوات المعارضة في هايتي ترتفع مشيرة إلى انتهاكات جديدة ومتزايدة لحقوق الإنسان مارسها الحكومة العائدة . ورغم إنكار نواثر

غريبة لهذه الاتهامات من جديد ، فإن الشهادات المؤيدة لوجودها سرعان ما جاءت من الأمم المتحدة ذاتها ، ومن خلال بعثتها الموجودة في هايتي التي أكدت حدوث انتهاكات سواء من قبل جهاز الشرطة - أو حتى من الجهاز القضائي ذاته <sup>(٤)</sup> .

ونأتى للحالة الثانية التي تعكس الانزواجية في دولة واحدة عند التعامل مع طرفين مختلفين ، وهي سابقة على حالة هايتي ولكنها مستمرة معها . ونقصد هنا الحالة الكمبودية . ففي أعقاب تحقق المصالحة الوطنية ، عقب توقيع اتفاقية باريس بين أطراف النزاع ، ومباركة إقليمية ودولية خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، تم إرسال قوات من الأمم المتحدة للإشراف على عملية إنجاز الوحدة الوطنية هناك ، والتمهيد لانتخابات ديموقراطية . وعندما خرج الخمير الحمر- التابعون لبول بوت - عن عملية المصالحة الوطنية وأعلنوا مقاطعتهم للانتخابات ، تركّز سهام النقد سياسيا وإعلاميا في الغرب وروسيا ضدهم ، وتجددت الاتهامات القديمة بارتكاب مذابح جماعية وممارسات قمعية في المناطق التي يسيطرون عليها في الأراضي الكمبودية ، بالإضافة إلى اتهامهم بحظر حرية العبادة وحرية التعبير والصحافة والانتماء الحزبي في تلك المناطق . إلا أن التعتيم على ما كانت ترتكبه الحكومة المركزية في بنوم بنه من انتهاكات لحقوق الإنسان سرعان ما تكشف بعد أن كتب عدد من المشاركين في بعثة الأمم المتحدة في كمبوديا مذكرات عن تلك الفترة <sup>(٥)</sup> . وقد أظهر ذلك بوضوح أن مثل هذا التعتيم كان يخفي وراءه رغبة مشتركة لدى الأطراف الخارجية الأساسية - وفي مقدمتها الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا - في تعزيز تسوية سياسية سريعة في كمبوديا في ذلك الوقت ، ولو على حساب طرف ما ، ومحاصرة كل من يقف عائقا أمام مثل هذه التسوية ، وبغض النظر عن مسئولية كل طرف عن الأضرار



المتدهورة لحقوق الإنسان في كمبوديا .

### ثانياً: إشكالية التمييز بين الفئات المختلفة لحقوق الإنسان

إذا كانت قضية ازدواجية المعايير التي تعرضنا لها في القسم السابق تعنى التمييز عند التعامل من حالة لأخرى ، فإن التمييز بين الفئات المختلفة لحقوق الإنسان يعنى إقامة بعض الدول لبناء هرمى لحقوق الإنسان يعكس أولوياتها ومصالحها الخاصة تجاه هذه الحقوق المختلفة ، ويضع بعضها فى مرتبة أعلى من الأخرى . والمثالان الأبرز فى هذا الإطار هما التمييز بين الحقوق المدنية والسياسية من جهة ، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى ، والفرقة بين الحقوق الغربية من جهة ، والحقوق الجماعية من جهة أخرى . ولا يعنى ما سبق أن الحدود قاطعة وواضحة فيما بين مختلف تلك الفئات ، بل هناك تداخل فيما بينها ، ومناطق رمادية تعكس التداخل .

فى عصر الحرب الباردة ، كان التمييز واضحاً من جانب الدول الكبرى بين مختلف فئات حقوق الإنسان . فكان من المنطقى أن تركز الدول الغربية على الحقوق المدنية والسياسية فى ظل سعيها لإثبات أن نظمها ، القائمة على الليبرالية السياسية ، هى الوحيدة القادرة على أن تكفل احترام هذه الحقوق ، وأن النظم القائمة على أساس ماركسى لا تحترم هذه الحقوق ولا تعيرها أى اهتمام . وبالمقابل ، كان على الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية والدول الاشتراكية المتقدمة فى شرق ووسط أوربا إعطاء الأولوية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، على اعتبار أن غياب هذه الحقوق هو إحدى التهم الرئيسية التى كانت الدول الاشتراكية توجهها إلى المجتمعات الغربية التى تحكمها الرأسمالية ، وفى ضوء أن هذه الدول كانت تفخر بالمقابل باتصاف نظمها بمراعاة العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص

والملكية العامة لوسائل وأدوات الإنتاج والتوزيع المنصف للثروة والدخل .

وينطبق نفس الأمر على التمييز بين الحقوق الفردية والجماعية . فقد كان من الطبيعي أن تدافع الدول الكبرى في الغرب عن حقوق الإنسان من جهة كونه إنساناً في حد ذاته ، وليس من منطلق انتمائه إلى جماعة بشرية أوسع لها مطالبها واحتياجاتها الجماعية ، مع التقليل - وأحياناً عدم الاعتراف أصلاً- بحقوق جماعية ، مثل حق تقرير المصير والحق في التنمية ، والحق في الإرث المشترك للإنسانية . وعلى الجانب الآخر ، أيدت الدول الاشتراكية المتقدمة والصين هذه الحقوق الجماعية مؤكدة أنها الأساس ، وأن الإنسان يشتق حقوقه الفردية من منطلق انتمائه لجماعة بشرية أوسع وفي حدود ما تمليه مصالح هذه الجماعة وأهدافها المشتركة . ونتج عن ذلك إقلال هذه الدول من قيمة حقوق وحرريات فردية ، ووضع حدود لممارستها ، مثل حرية العقيدة ، وحرية التعبير ، وحرية الفكر ، وحرية التنظيم ، وحرية العمل النقابي ، وغير ذلك ، وذلك كله في ظل رفع شعار أن البشر لن يستطيعوا التمتع بحقوقهم الفردية وممارستها إلا بعد تمتعهم بالحقوق الجماعية ، أو بمعنى أدق أن توافر الحرية الاجتماعية شرط ضروري وأساسى لتحقيق الحرية السياسية .

ولم تقتصر هذه القطبية على الشرق والغرب ، بل امتد الاستقطاب ليشمل دول العالم الثالث المتحالفة مع أو الصديقة لأحد المعسكرين أو الآخر . فتبنت الدول القريبة من المعسكر الغربي أولوية الحقوق الفردية ، وإظهار مجتمعاتها بمظهر البطل المدافع عن الحقوق المدنية والسياسية ، بينما عمدت الدول القريبة من المعسكر الشرقي إلى التركيز على "إنجازاتها" في مجال حماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لشعوبها ، والتأكيد على المستوى الدولي على الحقوق الجماعية .

إلا أنه - وكما كان الحال مع ازواجية المعايير - فإن هذا التمييز في

التعامل مع الفئات المختلفة من حقوق الإنسان استمر بعد انتهاء الحرب الباردة . وبالطبع كان من نتائج نهاية الصراع بين الشرق والغرب ما روج له بعض المفكرين والمتقنين بأنه انتصار للغرب الليبرالي ونموذجيه ، وما يمثل من قيم فردية ، خاصة الحريات المدنية والثقافية <sup>(٩)</sup> . وقد ترتب على هذا الطرح أن هناك نسباً قيمياً حقق انتصاراً على الآخر ، وبدأ واضحاً أن الدول الاشتراكية في شرق ووسط أوروبا والاتحاد السوفيتي قد أعلنت شبه تسليم بهذه النتيجة ، وبدأت تسارع في التنافس للرفع من شأن الحقوق الفردية والادعاء بحمايتها ، بما يجلب لها المساعدات الغربية من تمويل ومعونة تقنية وتسهيلات تجارية . وبالتالي اختل التوازن العالمي لغير صالح الحقوق الجماعية من اقتصادية واجتماعية ، ولم يبق للدفاع عنها سوى مجموعتين من الدول : ما بقي من دول اشتراكية أصبحت تشكل جزراً متفرقة في العالم مثل الصين وكوبا وكوريا الديمقراطية ، ودول من العالم الثالث رأت أنه رغم إقرارها بأهمية الحقوق الفردية - خاصة المدنية والسياسية - داخل دولها وفي مجتمعاتها ، فإن مصالحها الوطنية تحتم عليها الدفاع عن حقوق جماعية مثل الحق في التنمية والحق في الإرث المشترك للإنسانية .

بل إنه لا يخفى علينا هنا أن بعض الدول الغربية قد غيرت موقفها من بعض الحقوق الجماعية منذ الثمانينيات ، عندما بدأت تعيد تفسير هذه الحقوق في ضوء تطورات نواية وإقليمية ومصالحها الذاتية . ومثال ذلك حق تقرير المصير الذي كانت لدى الدول الغربية حساسية مفرطة إزاءه في عقود الخمسينيات والستينيات والسبعينيات عندما كانت شعوب الجنوب ترفعه إطاراً لنضالها من أجل التحرر الوطني والاستقلال السياسي والاقتصادي ، إلا أنه منذ الثمانينيات ، استغلت بعض الدول الغربية هذا الحق للتدخل في الشؤون الداخلية لدول قائمة ، وتآليب أقطاب داخل الدول من أجل الانفصال تحت شعار حق تقرير المصير ، وتفتيت

العديد من الدول إلى دويلات صغيرة .

### ثالثاً: إشكالية التحيز الحضاري والتمحور الغربي حول قيم الذات

ثالثة ، وآخر ، الإشكاليات التي نتعرض لها في هذه الدراسة ، والتي تميز تناول قضايا حقوق الإنسان في العلاقات الدولية في الزمن الراهن ، هي مسألة التحيز الحضاري/الثقافي عند تعريف حقوق الإنسان ، وتعيين حدودها ، والمعايير التي تستخدم لهذا الغرض . ومرة أخرى نجد أن هذه الإشكالية ليست حديثة ، بل ربما تكون هي أقدم الإشكاليات الثلاث التي عرضنا لها في هذه الدراسة . فقد بدأت هذه الإشكالية منذ صدور إعلانات ومواثيق حقوق الإنسان العالمية ، معتمدة - في الأساس - على إعلانات قومية غربية ، مثل الإعلانين الفرنسي والأمريكي لحقوق الإنسان ، ومتأثرة بشكل واضح بالتطور التاريخي للمجتمعات الغربية عبر القرون الأخيرة ، وبالاخصوصية الفكرية والثقافية - بل والإرث الديني والحضاري - للشعوب الأوروبية ، دونما أخذ في الاعتبار بالتباين بين تلك الشعوب وتجاربها من جهة ، وبين بقية شعوب وثقافات وحضارات العالم من جهة أخرى .

وقد بدأت هذه الإشكالية في البروز أكثر فكثر مع كل اتفاقية أو معاهدة دولية خاصة بحقوق الإنسان . وربما كانت التباينات محدودة عندما كان الحديث عن مبادئ عامة ومجردة ، ومن خلال صياغات مطلقة وموجزة ، كما كان الحال في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ . ولكن كلما أخذ المجتمع الدولي خطوة في اتجاه تفصيل هذه الحقوق والتفاوض حول اتفاقية خاصة بكل مجموعة منها على حدة ، كانت الخلافات تتضخم - وأحياناً تتأصل - أكثر ، وتترك الأطراف التي كانت تنضم للمجتمع الدولي من دول أفريقية وآسيوية - بعد الحصول على استقلالها وعلى عضوية منظمة الأمم المتحدة - بشكل متزايد أن

النسق الفكرى الغربى لحقوق الإنسان تحكمه اعتبارات حضارية وتاريخية ومصالح سياسية تقتصر على الدول الغربية ، والكبرى منها بشكل خاص . ويضم الغرب بهذا المعنى الحضارى/الثقافى النخب الحاكمة فى دول أمريكا اللاتينية أيضا التى تنتمى إلى نفس الخلفية الثقافية للغرب .

وهذه الإشكالية لم تتأثر كثيرا بوجود أو انتهاء عصر الحرب الباردة بين الشرق والغرب . فالشرق الاشتراكى ، وإن تباين مع الغرب الليبرالى/الرأسمالى فى العديد من المطلقات الأساسية ، وإن أبدى إعجابا أيديولوجيا ببعض أوجه مختارة من عطاءات حضارات وثقافات أخرى خارج أوروبا ، فإنه بقى فى نهاية الأمر نباتا شرعيا ونتاجا طبيعيا لتطور الفكر والمجتمع فى الغرب فى إحدى مراحل التاريخ ، وبقيت أسسه الفلسفية متشابهة - من حيث طبيعتها وخصائصها العامة - مع تلك التى مر بها الغرب الليبرالى/الرأسمالى فى تطوره .

بل يمكن القول إن السنوات الأخيرة قد شهدت - بشكل متزايد - إدراكا ووعيا من جانب عدد من المفكرين والمثقفين فى الغرب لأوجه خلل فى الاتفاق المعرفية السائدة حاليا - والمستمدة أساسا من النظام القيمى الغربى - بسبب اقتصرها على هذا النظام بون غيره ، وسعيها لتعميم هذه الاتفاق على بقية أقاليم العالم خارج النظام الجغرافى لحدود الغرب ، بون الاستفادة مما تحمله هذه الأقاليم من ثراء فكرى وثقافى ، وما يمكن أن تقدمه للفكر والتشريع الدوليين ، وبون الأخذ فى الاعتبار خصوصية ظروف تلك الأقاليم ومشكلاتها واحتياجاتها<sup>(١)</sup> .

وساعد على هذا التطور الإيجابى مشاركة متزايدة من جانب مدارس فكرية وثقافية ومثقفين وفقهاء قانونيين من دول أفريقية وآسيوية فى أعمال اللجان المعنية بمختلف جوانب حقوق الإنسان .

## خاتمة

حاولنا إلقاء الضوء على ثلاث إشكاليات رئيسية يتم بها تناول مسائل حقوق الإنسان في العلاقات الدولية ، خاصة في زمن ما بعد انتهاء الحرب الباردة والاستقطاب العالمي بين الشرق والغرب وتوظيف هذه المسائل لخدمة مصالح وأهداف السياسة الخارجية لدول بعينها ، خاصة من الدول الكبرى . ولا شك أن هذه الإشكاليات تعكس استمرار حالة اللاحسم على المستوى المعرفي والفكري والسياسي الدولي ، ليس فقط تجاه ماهية حقوق الإنسان المختلفة وسبل حمايتها ، ولكن أيضا إمكانات وحدود وأبعاد ولاية الأمم المتحدة بشأن قضايا حقوق الإنسان ، باعتبارها قضايا تدخل في الاختصاص الداخلي للدول ، والإجراءات التي يمكن للمجتمع الدولي أن يتخذها في هذا الشأن بما فيها ما جرى على تسميته بحق التدخل الإنساني الذي تحاول أن تروج له بعض النواثر السياسية والإعلامية والأكاديمية في الغرب <sup>(٨)</sup> .

ورغم التركيز الدولي المتصاعد على قضايا حقوق الإنسان وتزايد الاتفاقيات والهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية بهذا الموضوع ، فإن استمرار هذه الإشكاليات الثلاث - بالإضافة إلى غيرها مما لم يتسع المكان لتناوله في هذه الدراسة - من شأنه أن يجعل هذا التوسع عبئا على دول وأقاليم بعينها بدلا من أن يكون معينا لشعوبها ، في مقابل أن يمثل خدمة لمصالح دول أو مجموعات أخرى وقد لا تكون هذه المصالح بالضرورة متسقة مع النوايا الحسنة والرغبات المخلصة في توفير حماية دولية لحقوق الإنسان . كما أن استمرار وجود هذه الإشكاليات يشكل أوجه خلل أساسية تجعل من أي تدخل مستقبلي - تحت مبرر حماية حقوق الإنسان - مشوبا بالمخاطر ومحاطا بعلامات استفهام يجعل منه مسألة خلافية مستمرة بين من يعتقدون بأن هذا التدخل مشروع ، بل واجب على

المجتمع الدولي في سبيل المحافظة على حد عالمي أدنى من حقوق الإنسان يكون متفقاً عليه بين جميع الأطراف السياسية والمدارس الفكرية والثقافية المختلفة ، ومن يحذر من أن فتح الباب أمام التدخل من شأنه أن يفتح الطريق أمام طوفان من انتهاك سيادة الدول الصغيرة والاعتداء على استقلالها الوطني والتدخل في شئونها الداخلية .

### الهوامش والمراجع

- ١ - محمد عبد المولى ، أسباب قيام وسقوط الجمهورية العربية المتحدة (بيروت : دار المسيرة ، ١٩٧٨) ، وكتاب الأستاذ محمد حسنين هيكل عن العلاقات المصرية/السوفيتية باللغة الإنجليزية بعنوان : Sphinx and Commisar .
- ٢ - Hague Academy of International Law, The Development of the Role of the Security Council: Workshop, The Hague 21-23 July 1992, ED. Rene - JEAN Dupuy (London: Martinus Nijhoff Publishers, 1993), Chapter One.  
انظر أيضا : Payam Akhavan, "Lessons From Iraqi Kurdistan: Self - Determination and Humanitarian Intervention against Genocide, "Netherlands Quarterly of Human Rights, vol. 11, No. 1, 1993.
- ٣ - انظر أيضا : Ved Nanda, "Tragedies in Northern Iraq, Liberia, Yugoslavia and Haiti - Revisiting the Validity of Humanitarian Intervention under International Law,"Part 1, Denver Journal of International Law and Policy, vol. 20, No. 2, Winter 1992.
- ٤ - وثائق الجلسة الخاصة الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين ، جنيف : الأمم المتحدة ، ديسمبر ١٩٨٨ .
- ٥ - Karin Von Hippel., "Democratization as Foreign Policy: The Case of Haiti", The World Today, January 1995.  
انظر أيضا : Ian Martin, "Haiti: Mangled Multilateralism", Foreign Policy, No. 95, Summer 1994.
- ٥ - Gerhard Will, "The Elections in Cambodia: Taking Stock of a UN Mission", Avssenpolitik, vol. 44, No. 4, 1993.

انظر أيضا :

Raoul M. Jennar, "Untac: International Triumph in Cambodia?", Security Dialogue, vol. 25, No. 2, June 1994.

٦ - يمكن الرجوع إلى كتاب فوكوياما : نهاية التاريخ وآخر رجل في العالم .

٧ - يمكن الرجوع - على سبيل المثال - إلى كتابات حول "إسلامية المعرفة" ، مثل بعض كتابات الكاتبين الإيرانيين الراحلين جلال الأحمد والكتور علي شريعتي ، والفكر البريطاني المسلم كلیم صديقي ، والكتور محمد عمارة والكتور سيف عبدالفتاح من مصر ، وغيرهم .

٨ - David Fehweiman, "Humanitarian Intervention under International Law: The Strife For Humanity", Leiden Journal of International Law, vol. 6, No. 1, April 1993.

انظر أيضا :

Michael Mandelbaum, "The Reluctance to Intervene", Foreign Policy, No. 95, Summer 1994.

انظر أيضا :

Adam Roberts, "Humanitarian War: Military Intervention and Human Rights", International Affairs, vol. 69, No. 3., July 1993.

انظر أيضا :

Mark Peceny, "Two Paths to the Promotion of Democracy During U.S. Military Interventions", International Studies Quarterly, vol. 39, No. 3, September 1995.



پاريتو . فيلفريدو (١٨١٨ - ١٩٢٣)  
PARETO, Vilfredo (1848-1923)

احمد ابو زيد \*

كانت معارضة الاشتراكية والوقوف منها موقف العداء الصريح أو المستتر هي الطريق الذي اتخذه عدد من مفكرى أواخر القرن الماضى وأوائل هذا القرن للوصول إلى مجال علم الاجتماع ودراسة المجتمع . وكما ينطبق ذلك على إميل دوركايم فى فرنسا فإنه ينطبق على فيلفريدو پاريتو فى إيطاليا ، بحيث أدى موقفه المعارض للاشتراكية إلى انخراطه فى آخر الأمر فى سلك إحدى الحركات السياسية الاجتماعية التى عانى منها المجتمع الدولى معاناة شديدة خلال ربع القرن السابق على قيام الحرب العالمية الثانية ، ونعنى بذلك الحركة "الفاشستية" Facism فى إيطاليا . وقد بلغ من تحمس پاريتو لهذه الحركة أنه كان يوصف بأنه "نبي الفاشستية" ، ويأته "كارل ماركس الفاشستية التى ظهرت كفكرة أيديولوجية فى أول الأمر فى أواخر القرن الماضى ، ثم خرجت إلى الحياة العامة فى الربع الأول من هذا القرن ، وقد عمل پاريتو من أجلها ما عمله ماركس من أجل الشيوعية ؛ بمعنى أنه وضع الأساس الأيديولوجى الشامل المنهجى لها .

• استاذ الأنثروبولوجيا ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية .

المجلة الاجتماعية للدراسات ، المجلد الثالث والثلاثون ، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٩٥ .

وقد ولد بارتيتو فى عائلة أرستقراطية من أب إيطالى وأم فرنسية . وقد نفى الأب خارج إيطاليا بسبب مشايعته لحركة ماتزيني Mazzini التى كانت تعمل على توحيد إيطاليا ، ولم يعد من المنفى فى باريس إلا بعد أن بلغ فيلفريجو العاشرة من العمر ، مما يعنى أنه تلقى تعليما فرنسيا ثم تعليما إيطاليا فى مدينة تورنتو ، والتحق بعد ذلك بمعهد البوليتكنيك فى تورينو حيث درس الرياضيات والفيزياء ، ثم عمل بعد تخرجه مهندسا بالسكك الحديدية الحكومية وبعدها فى إحدى المؤسسات الكبرى التى كانت تعمل فى مجال التعدين . وكان الأب نفسه أثناء حياته مناصرا للفرقة الإنسانية أو "الهيومانيزم" وداعية مثاليا للعدالة الديمقراطية ، وهى اتجاهات تأثر بها فيلفريجو نفسه ، بحيث كان يناصر الكثير من الحركات التحررية السائدة فى ذلك الحين ، ويشايح فلسفة التنوير وحركة التحرر الاقتصادى والحركات الديمقراطية المختلفة . وشجعه على ذلك الجو العام الذى كان يسود فى مدينة فلورنسا التى عاش فيها أثناء فترة عمله بعد تخرجه من معهد البوليتكنيك . ولكن أفكاره المتحررة التى كانت تساند سياسة حرية التجارة لم تكن تجد قبولا من الحكومة الإيطالية ، مما اضطره إلى اعتزال الحياة العامة والعكوف على الدراسة العلمية الأكاديمية العميقة . وكان يستمد كثيرا من آرائه من أفكار أستاذ الاقتصاد الشهير ليون والراس Léon Walras الأستاذ بجامعة لوزان . وساعده على اتخاذ قرار العزلة والابتعاد عن الحياة العامة ملاحظته من عجز وعدم كفاءة بل وفساد السياسات الليبرالية وأساليب الحكم الليبرالى التى كانت تتبعها الحكومة الإيطالية فى ذلك الحين ، كما أن هذه الأساليب ذاتها هى التى دفعته إلى الوقوف موقف النقد والمعارضة من الاتجاهات التحررية والاشتراكية وبخاصة الماركسية ، كما ظهر ذلك بشكل واضح فى كتابه عن "المناهب الاشتراكية Les Systèmes Socialistes الذى كتبه بالفرنسية ، ثم ظهر بشكل ضمنى بعد ذلك فى عمله

الرئيسى الذى ارتبط باسمه أكثر من غيره من الكتب ، وهو كتابه الضخم عن  
"علم الاجتماع العام *Il Trattato di Sociologia Generale* .

وقد ساعدته علاقاته مع الراس وتأثره بتعاليمه وآرائه وتوجيهاته على أن  
يشغل عام ١٨٩٣ الكرسي الذى كان يشغله الأستاذ فى جامعة لوزان ، وبذلك  
انقطع إلى العمل الأكاديمى انقطاعا كاد يكون تاما . ولم يخرج إلى المشاركة فى  
الحياة العامة والسياسية الإيطالية إلا بمجئى موسولينى إلى الحكم عام ١٩٢٢ ،  
وكان موسولينى قد تتلمذ عليه من قبل . وقد انحاز پاريتو إلى صف المناذاة  
بالحكم الشمولى بعد ما تبين له من فساد السياسات الليبرالية فى إيطاليا ، ولذا لم  
يتردد فى مؤازرة موسولينى والحركة الفاشستية التى كان يرى فيها إمكانا  
لخلاص إيطاليا من متاعبها ووسيلة للرقى بالمجتمع الإيطالى وبالدولة الإيطالية بعد  
توحيد إيطاليا . وقد عرض عليه الدوتشى (موسولينى) أحد المقاعد فى مجلس  
الشيوخ الإيطالى اعترافا منه بفضلته فى معارضة الحركات الليبرالية ، والتمهيد  
بالتالى لقيام الفاشستية . وتختلف الروايات اختلافا شديدا حول قبول پاريتو للمقعد  
أو رفضه له . وعلى أى حال فإن پاريتو توفى فى أغسطس عام ١٩٢٣ ، أى بعد  
شهور قليلة من وصول موسولينى إلى الحكم - ويقال إنه خلال هذه الفترة  
القصيرة كان پاريتو قد أعاد النظر فى آرائه حول الحكم الشمولى وإن كان  
الفاشيون أنفسهم ظلوا يقتبسون فقرات كاملة من كتاباته فى الهجوم على  
الاشتراكية والتى تؤيد أسلوبهم فى الحكم . وعلى العموم فإن كتاباته تضع أساسا  
قويا لفهم نظريته إلى الحكم الشمولى ، وتجعل منه أحد الأمثلة الصارخة للتفكير  
الرجعى المحافظ فى علم الاجتماع ، على اعتبار أنه عمل من أجل الفاشستية ما  
عمله ماركس من أجل الشيوعية ، أى أنه وضع الأساس الأيديولوجى الشامل  
للحركة الفاشية التى كانت على وشك الظهور .

ولقد بنى پاريتو هجومه على الاشتراكية فى كتابه "المذاهب الاشتراكية" على أساس أنها مذاهب ويزعات "غير علمية" لأنها تخاطب العواطف أكثر مما تخاطب العقل . وقد ظهر الكتاب عام ١٩٠٢ ؛ ويعتبره بعض مؤرخى الفكر الاجتماعى "النقض" الكلاسيكى للنظرية الاقتصادية والاجتماعية الماركسية ، وأنه سبب حين ظهوره كثيرا من الانزعاج والاضطراب للينين الذى أمضى بعد قراءته عدة ليالٍ بدون نوم لكى يكتب "نقض النقض" .

وقد بدأ اهتمام پاريتو بعلم الاجتماع فى مرحلة متأخرة من حياته ، ونشأ نتيجة لاهتمامه أولا بالاقتصاد والفكر الاقتصادى . فالتخصص الأساسى له كان فى الهندسة والفيزياء . وحين تحول اهتمامه من مجال العلوم البحتة إلى العلوم الإنسانية اهتم أولا بدراسة الاقتصاد وأصبح من أتباع المدرسة الكلاسيكية فى الاقتصاد التى تتعارض تعاليمها مع الاشتراكية . وكان يرى أن الاقتصاد يتجه بسرعة إلى أن يكون أكثر (علمية) نتيجة لاعتماده فى دراسة العلاقة بين المتغيرات على الرياضيات مما يجعل الدراسات الاقتصادية أكثر دقة وأشد وضوحا ، ولكنه كان يدرك فى الوقت ذاته أن مجال الاقتصاد محدد ومحدود ، لأنه يتناول مظهرا واحدا من النشاط البشرى يرتبط بالضرورة بمشكلة الموارد وامتلاكها وتوزيعها ، وأن دراسة هذا الموضوع يجب أن تكون هى الأساس الذى تقوم عليه أى نظرية اقتصادية متطورة .

والمبدأ الأساسى الذى يقيم عليه پاريتو تفكيره الاجتماعى هو مبدأ "التوازن" الذى نجده عند عدد من كبار علماء الاجتماع من أمثال أوجيست كونت وإميل دوركايم وغيرهما من العلماء والمفكرين المناوئين للاشتراكية . ولكن الواقع أن فكرة التوازن ترجع عنده إلى ما قبل اشتغاله بالفكر الاجتماعى . فرسالته للدكتوراه مثلا كانت عن "المبادئ الأساسية لتوازن الأجسام الصلبة" ، كما أن تخصصه

العلمى الحقيقى المبكر كان له أثره بغير شك فى قبوله للنزعة الوضعية والاعتماد على الحقائق والأحداث العيانية المشخصة والملموسة فى إقامة أى نظرية عن المجتمع والإنسان ، كما كانت وراء إنكاره صحة معظم أعمال ماركس ووصفه بكتاب رأس المال بالذات بالغموض والإبهام . وكان يميز فى هذا الصدد بين القيمة المنطقية للنظريات الماركسية وبين الحقيقة الاجتماعية أو الواقع الاجتماعى الذى نتحدث عنه هذه النظريات .

ولكن على الرغم من مناصرته للنزعة الوضعية وإعلائه من شأن العلم والمنهج العلمى فإن پاريتو اهتم اهتماما كبيرا بدراسة الجوانب أو المظاهر "اللاعقلانية" أو "غير الرشيدة" فى السلوك الإنسانى التى أغفلها الاتجاه الوضعى . ولكن ذلك لم يصرفه عن العمل على تطوير التحليل العلمى وتنزيهه عن التأثير بالميل الشخصى والرغبات والقيم الذاتية . فالإنسان عند پاريتو كائن أنفعالى بطبيعته تتحكم فيه العواطف والانفعالات والمشاعر إلى حد كبير مما يجعله عاجزا عن تغيير الأوضاع التى يعيش فيها . وقد دفعه ذلك إلى الاستعانة بعلم النفس فى تفسير كثير من الظواهر الاجتماعية ، كما أدى ذلك إلى ظهور نظريته المشهورة عن "الرواسب" *Residues* . وإذا كانت الفلسفات الاشتراكية - بما فى ذلك الفلسفة الماركسية - فلسفات ذات طابع عملى الفرض منه التحكم فى مصير الإنسان وتحديد ورسم الخطوات التى ينبغى أن يسير فيها ذلك المصير أو ذلك القدر ، فإن پاريتو كان يرى أن الفكر الاجتماعى "العلمى" الذى يقوم على أسس وركائز علمية صحيحة وبقية يهدف إلى مجرد الكشف عن الحقائق ومعرفتها من أجل المعرفة فحسب ، ولا يهدف إلى استغلالها أو التحكم فيها ؛ وهذا هو المعنى الحقيقى لاصطلاح "موضوعية العلم النظرى" .

والفكرة المركزية فى نظرية پاريتو الاجتماعية عن أن المجتمع نسق يقوم

على مبدأ التوازن هي الأساس الذي تنبثق منه بقية آراء وأفكار پاريتو السوسيولوجية . فالتوازن يعنى أن حدوث أى تغير فى أى نظام يستتبع حدوث تغيرات فى بقية النظم وفى النسق الاجتماعى الكلى . وقد استخدم پاريتو مصطلحات ومفاهيم مستمدة من البيولوجيا والفيزياء لوصف القوى الاجتماعية التى تؤثر فى الأفراد وفى المجتمع على السواء ، وذهب إلى القول بأن ثمة ظروفًا عديدة تحدد حالة ووضع النسق الاجتماعى ، ولكن أهم هذه الظروف والشروط الأساسية هي المنظومة التى تضم الاهتمامات أو المصالح Interests والمعرفة Knowledge والرواسب Residues والمشتقات Derivations ، وأعطى لمفهوم الرواسب أهمية قصوى فى فهم السلوك الاجتماعى ، وهى تقابل ما يقصده غيره من العلماء حين يتكلمون عن العواطف Sentiments من حيث هي مبادئ غريزية أو فطرية تكمن وراء كثير من مظاهر السلوك ، ولكنها قلما تكشف عن نفسها فى صورتها الطبيعية الخالصة ، وإنما تعبر عن ذاتها فى شكل المشتقات التى يلجأ إليها الشخص لتبرير أفعاله . وهذه فكرة لا تخلو من غموض . ويزيد من غموضها أسلوب پاريتو والطريقة التى يعرض بها أفكاره عن الموضوع ، ولكنها تشبه فى رأى البعض التفرقة التى يقيمها فرويد بين الشعور واللاشعور . وتلعب بقية الظواهر الثقافية مثل القانون والسياسة والدين أدوارًا مختلفة فى بقاء واستمرار وتماسك النسق الاجتماعى الكلى ، ولكن فقط بقدر ما يعبر كل منها عن بعض العواطف الأساسية . وحين يتعرض ذلك النسق لبعض الضغوط لإدخال بعض التغيرات فإنه يواجه تلك الضغوط ببعض القوى الأخرى للمحافظة والإبقاء على حالة التوازن الأصلية . وعاطفة المقاومة - كما يسميها پاريتو - تكون بمثابة (الفرملة) التى تضبط أى نوع من التغيير يهدد ذلك التوازن أو يعرضه للخطر .

هذه النظرة إلى القوى التي تتفاعل في المجتمع تركز بدورها على التمييز الذي يقيمه پاريتو بين الأفعال المنطقية والأفعال غير المنطقية ، وذلك على أساس أن جانباً كبيراً من حياة الإنسان في الوقت الحاضر هي مظاهر سلوكية غير منطقية وغير معقولة ، وأنه ليس ثمة ما يبرر وجود هذه المظاهر إلا كونها بعض مخلفات الماضي التي يتمسك بها الإنسان لاعتبارات عاطفية خالصة ، على الرغم من أنها لا تفيد في حياته اليومية والعملية . فالسلوك غير المنطقي يرتبط - في نظر پاريتو - بالرواسب والمشتقات . وهذه الرواسب والمشتقات هي مظاهر للعواطف الكثيرة التي تشكل حالات نفسية بيولوجية في المحل الأول . ويميز پاريتو بين ست فئات رئيسية من الرواسب يندرج تحت كل منها مجموعات أخرى من الرواسب الفرعية . والفئات الست الرئيسية هي راسب التكامل الذي يعنى القدرة على الربط بين الأشياء ؛ وراسب استمرار الزمر والجماعات ويقاؤها في الوجود وهو راسب يشير إلى الاتجاه المحافظ الذي يوايه پاريتو كثيراً من الأهمية ؛ وراسب انعكاس العواطف في الأفعال الخارجية ومحاولة إيجاد تبريرات عقلية لها ؛ وراسب التآلف الاجتماعي الذي يساعد على تكوين الجماعات الإنسانية والسلوك المرتبط بها ؛ وراسب التكامل الشخصي الذي يساعد على العمل على استعادة التكامل حين يتعرض النسق للتغيير ، ثم أخيراً الراسب الجنسي الذي يساعد على بقاء المجتمع بل والجنس البشري ككل . ومع ذلك فإن فئة الرواسب المتعلقة بالتآلف والفئة المتعلقة بالبقاء والاستمرار لهما أهمية خاصة في نظرية پاريتو لأنهما تتعلقان بالتوازن الاجتماعي .

والتمييز الذي يقيمه پاريتو بين الأفعال المنطقية والأفعال غير المنطقية ، أو بالأصح أنماط السلوك التجريبي المنطقي وأنماط السلوك التجريبي غير المنطقي ، يفرض على الباحث أن يقف موقفين متعارضين تماماً منهما ، وأن يتبع في

دراستهما منهجين مختلفين .

١ - ويندرج تحت نمط السلوك التجريبي المنطقي *Logico - experimental* كل أنواع السلوك التي يمكن تتبعها عن طريق التجربة والملاحظة اللتين تؤلفان عنده أساس المنهج العلمي الدقيق ، وهي في أساسها أفعال منطقية تصدر عن العقل ولا تخضع للعاطفة كما أنها تصدر في الأغلب من الطبقة المثقفة في المجتمع ، أو طبقة *Elites* الصفوة الذين يستطيعون التجرد من عواطفهم إلى حد كبير وأن يتعرفوا بدقة ووضوح الصالح الحقيقي للمجتمع . ويؤلف هذا النمط من السلوك المجال الحقيقي لعلم الاجتماع ، إذ يمكن استخدام المنهج العلمي في دراسته بكل دقة .

٢ - أما نمط السلوك التجريبي غير المنطقي *Non - logico experimntal* فهو السلوك العاطفي أو الانفعالي الذي يصدر في العادة من الغالبية العظمى من أفراد المجتمع الذين تتحكم فيهم عواطفهم وشهواتهم ، ومن الصعب تطبيق المناهج العلمية الدقيقة في دراسته أو إخضاعه للمعايير الموضوعية ، لأنه هو ذاته سلوك غير موضوعي تغلب عليه النزعات العاطفية الجامحة . ومع ذلك فإنه يؤلف جانبا هاما من الحياة الاجتماعية . ومع أن الأفعال التي تندرج تحت هذا النمط لا تصدر عن العقل وإنما عن بعض الحالات النفسية ، فإنها كثيرا ما تجد لها تبريرا من العقل ويحاول العلماء أن يبحثوا لها عن مبررات وتفسيرات عقلية ، كما هو الشأن مثلا بالنسبة للممارسات السحرية التي تعتبر أفعالا غير منطقية في المجتمع المتقدم الحديث ، ولكن علماء الاجتماع يجاهدون من أجل إيجاد تبريرات عقلية أو تفسيرات لها من الدين وهكذا . ولكنها على أية حال مظاهر سلوكية خليقة بالدراسة نظرا لشيوعها بين الطبقات الدنيا من المجتمع ، أو بين (الدعماء) كما يسميها كثير من علماء الاجتماع .



وقد أقام پاريتو على تمييزه بين نوعى السلوك المنطقي وغير المنطقي نظريته المحورية الشهيرة عن "نورة الصفوة" . وتكشف هذه النظرية عن الأسس الأيديولوجية التى وجهت كل تفكير پاريتو ، وهى نظرية أثرت فى الوقت نفسه تأثيرا قويا فى الاتجاهات السياسية فى إيطاليا بوجه عام أثناء فترة حرجة من فترات التاريخ ، وهى الفترة التى انتهت بقيام الحرب العالمية الثانية .

ففى ضوء نوعى السلوك يقسم پاريتو المجتمع إلى قسمين ، يتألف القسم الأول منهما من فئة قليلة تستطيع التحكم فى سلوكها بحيث يبدو كما لو كان سلوكا رشيدا متعقلا وإن كان يصدر فى حقيقة الأمر عن بعض الغرائز والعواطف وأهمها غريزة المحافظة على المصالح الخاصة ؛ بينما يضم القسم الثانى فئة "غير عقلانية" تتصرف بطريقة غير عقلانية وغير رشيدة ويخضع سلوكها خضوعا تاما للعواطف والانفعالات . ويؤلف هذا القسم الثانى الغالبية العظمى من أعضاء المجتمع ، وهم أعضاء الطبقة الدنيا التى يسميها پاريتو أحيانا بالطبقة الجماهيرية وأحيانا أخرى بمجموع الشعب أو الفوضى أو حتى الدماء ، بينما تؤلف الفئة الأولى جماعة الصفوة أو طبقة الصفوة .

وتعبر "الصفوة" عن الامتياز فى الجوانب الفيزيائية والأخلاقية والسلوكية على السواء . وقد يمكن ملاحظة وتتبع الامتياز فى كل شرائح المجتمع وفى كل المهن بغير استثناء ، لدرجة أنه يوجد امتياز فى الجريمة وفى الدعارة وفى اللصوصية . ولكن "صفوة المجتمع" بالمعنى الدقيق للكلمة هى التى تتميز بالسمو الخلقى والفيزيقي معا ، والتى تتمثل فى تلك الفئة المحدودة من السكان التى تتميز على غيرها - إلى جانب ذلك - بالسمو والارتفاع فى الجوانب السياسية وفى المقدرة على ممارسة شئون الحكم والتحكم فى الآخرين . فالوصول إلى مناصب الحكم يرتبط إذن ارتباطا قويا بالخصائص الذاتية التى ينفرد بها بعض أعضاء المجتمع

دون بقية السكان .

وتنقسم "الصفوة" الحاكمة بدورها إلى فئتين رئيسيتين تبعا للخصائص السيكولوجية الغالبة على كل فئة بحيث تعطى كلا منهما طابعا خاصا مميزا :  
الفئة الأولى يطلق پاريتو عليها لفظ *Speculators* أو المضاربين وهم أشبه بالمضاربين فى البورصة ، بينما يطلق على الفئة الثانية اسم *Rentiers* وهم أشبه بحملة السندات . وواضح أن پاريتو متأثر فى هذه التسميات بتخصصه الأساسى فى الاقتصاد .

ويميل "المضاربون" بطبيعتهم إلى الاندفاع والمخاطرة والمغامرة كما أن لهم قدرة بالغة على الخلق والإبداع والإقدام ، وإذا فإن فترة حكمهم تتميز بتنفيذ المشروعات الكبرى ، كما يحقق المجتمع نفسه تحت حكمهم كثيرا من التغير والتقدم السريعين . ولكن هذه السرعة كثيرا ما تؤدي إلى الوقوع فى الأخطاء الجسيمة مما يدفع المجتمع إلى العمل على التخلص منهم أو تنحيهم عن الحكم لكى تحل محلهم الفئة الأخرى من صفوة الحكم ، وهى تتميز بالثريث والتفكير والتدبر والميل إلى المحافظة ، بل وأحيانا الإبقاء على الأوضاع القائمة . وهذا يثير الشعور بالجمود وعدم الحركة وعدم إحراز التقدم ، كما يشعر المجتمع نتيجة لذلك بالسأم والضجر من هذه الفئة ويعمل أيضا على التخلص منها لكى تعود الفئة الأولى من صفوة الحكم وهكذا . فكان الجماعتين اللتين توافان "الصفوة" - بالمعنى الدقيق والسياسى للكلمة - هما اللتان تتناوبان الحكم فيما بينهما ، بينما لا تلعب الطبقات الدنيا ، أو "جماعة اللاصفوة" أو الدهماء ، أى دور حقيقى فى الحياة السياسية .

وتتنمى الصفوة بالضرورة إلى الطبقة البرجوازية لأنها هى الطبقة الوحيدة المتوازنة التى تحتفظ بدرجة عالية من الالتزام الخلقى والقيم وقواعد السلوك .

ويرى پاريتو أن الطبقة البورجوازية قامت في أعقاب الطبقة الأرستقراطية "المتعفة" التي فشلت في تجديد نفسها وأثرت السكون والركود ، بحيث لم يكن هناك أى مبرر لاحتلالها مركزها الاجتماعي سوى عامل الوراثة . وحين جاءت الطبقة البورجوازية إلى الحكم كان يتعين عليها اتخاذ خطوات حاسمة تقوم على معايير جديدة لتحقيق خير المجتمع وصالحه . وكثيرا ما كانت تلجأ في سبيل ذلك إلى القوة الفيزيكية وإلى الإجراءات العنيفة القاسية من أجل المحافظة على التوازن في المجتمع ، وأيضا للإبقاء على الطبقة الدنيا في مكانها الصحيح حتى لا تعم الفوضى وتختلط المعايير . فعنصر القوة والقهر والقسر إذن عنصر إيجابي لصالح المجتمع .

وعلى الرغم من أن الصفوة شريحة قليلة العدد نسبيا إلا أنها قادرة على تغيير وتجديد نفسها باستمرار مما يعطيها قدرا كبيرا من القوة . ويتم ذلك إما عن طريق التخلص من الأشخاص غير الصالحين ، وإما عن طريق "رفع" بعض أعضاء الطبقة الأدنى الذين يفلحون في التخلص من أغلال طبقتهم وسلوكياتها وقيمها الدنيا ، كما يفلحون في السيطرة على سلوكهم المثني باستخدام العناصر العقلية والمبادئ الذهنية الملائمة التي تساعد على التحكم في عواطفهم والسيطرة على انفعالاتهم ، مما يؤهلهم إلى الدخول إلى الطبقة البورجوازية والانتماء بالتالي إلى "جماعة الصفوة" .

وبمرور الزمن يتسلل الضعف والوهن والتراخي إلى جماعة الصفوة ويتغير بالتالي أسلوب الحكم . إذ بدلا من أن تعتمد الطبقة الحاكمة على القوة في اتخاذ قراراتها وتنفيذ سياساتها تلجأ إلى المهادنة والمداينة وتعلق الجماهير ، وتخفي ضعفها وعجزها وراء ما تسميه بالاعتبارات الإنسانية . ويرى پاريتو أن هذا هو العنصر الذي تقوم عليه "الاشتراكية العلمية" ، التي هي في آخر الأمر مجرد

صيفة للتقرب من الجماهير وتلقى الدهماء لتحقيق مصالح ذاتية خاصة بالفئة الحاكمة ذاتها التي تتألف من الطبقة البورجوازية والأفراد الذين ارتفعوا من الطبقة الدنيا وانسلخوا تماما عنها ، بعد أن وصلوا إلى الحكم ودخلوا ضمن صفوف الصفوة . ويشبه پاريتو هذين النوعين من السلوك ، أى السلوك القائم على القوة والسلوك القائم على المداينة ، بسلوك بعض الحيوانات : سلوك الأسد القائم على القوة والشجاعة والإقدام والعنف ، وسلوك الثعلب القائم على المكر والخديعة والمراوغة .

ويعترف پاريتو بوجود الصراع الطبقي في المجتمع . إلا أنه ليس مجرد صراع بسيط بين البورجوازية والبروليتاريا ، وإنما هو صراع أكثر تعقيدا من هذا بكثير ، على اعتبار أن ثمة صراعا داخليا في البروليتاريا ذاتها حول قضيتها . وبالمثل فإن الصراع الظاهري بين الأرستقراطية وعامة الناس هو في الحقيقة صراع بين بعض الأفراد من هؤلاء العامة الذين يشعرون بحرمانهم من الوصول إلى مراكز القوة والسلطة ، على الرغم من أن لديهم القدرات والكفاءات والمهارات التي تؤهلهم لهذه المراكز القيادية ، وإذا فإنهم يتصاممون مع الفئات التي تملك في أيديها مقاليد الحكم وترفض إتاحة الفرصة لهؤلاء العامة من أفراد الشعب . وهذه الظاهرة تتكرر دائما في كل مراحل التاريخ وفي كثير من المجتمعات التي تعرضت لثورات جماهير الشعب . فالثورات الكبرى كلها هي تعبير عن الصراع بين هؤلاء "الرعاة /الشعبيين" الذين يرون أنهم يؤلفون صفوة جديدة ناهضة وبين الصفوة القديمة . أما الشعوب ذاتها فإنها تكتفي بأن تلعب دور الجنود المطيعين الذين يتقانون لأوامر قائدهم ، وإن كان ذلك لا يمنع ، بطبيعة الحال ، أن هذه الجماهير قد تؤمن أثناء ذلك بأنها تحارب من أجل "ما يسمونه" بالعدالة والحرية الإنسانية .

لذلك يرى پاريتو أنه من الخطأ الاعتقاد بأن انتهاء الصراع بين "رأس المال" و"العمل" سوف يؤدي إلى انتهاء الصراع الطبقي بالمعنى الواسع للكلمة ، لأن ثمة صراعا من نوع آخر لابد أن ينشأ تحت أشكال الحكم والإدارة الجماعية المختلفة ، أى سوف يكون هناك صراع بين مختلف فئات العمال فى الدول الاشتراكية ، وصراع بين المثقفين وغيرهم من الفئات والشرائح الاجتماعية ، وصراع بين مختلف فئات الساسة ، وصراع بين الفئات الحاكمة والفئات المحكومة ، وصراع بين المجددين والمحافظين وهكذا . فعوامل الصراع ومحدداته ليست إذن هى مجرد قوانين الاقتصاد ، وإنما ثمة أنوار هامة تلعبها فى هذه الصراعات العواطف والمثل والنوافع والخوافز الكثيرة غير المنطقية التى تتحكم إلى حد كبير فى الإنسان ، والتى يعرف كبار الزعماء كيف يستغلونها لصالحهم فى الدعوة إلى الثورات ، أو حتى إثارة الحروب الأهلية .

وفى هذا كله كان پاريتو يرى أن الطبقة الدنيا فى المجتمع سوف تظل "دنيا" دائما ؛ وأن كل مجتمع لابد أن تكون به "صفوة حاكمة" تتداول بين فئتيها المختلفتين المتكاملتين شئون الحكم ، باعتبارهما الفئتين الوحيدتين اللتين يمكنهما المحافظة على توازن المجتمع ؛ وأنه ليس ثمة على هذا الأساس أى مكان لجماهير الشعب فى الحكم ، وأن إزالة "الصفوة" كلية من المجتمع لن يعنى زوال الطبقات الاجتماعية ، أو اختفاء الفروق بين تلك الطبقات ، أو ظهور المجتمع "اللاطبقي" القائم على الاشتراكية العلمية ، وإنما يعنى فقط زوال المجتمع نفسه واختفائه .

\*\*\*

ولقد ترك شيلفريدو پاريتو مجموعة من الكتب والمقالات التى تدور فى الأغلب حول ما يعرف الآن باسم "علم الاجتماع السياسى" . وكانت كتاباته تلقى كثيرا

من الترحيب ، كما كان لها تأثير واضح فى الأوساط الأكاديمية حينذاك ، وبخاصة بين الأكاديميين المحافظين الذين رأوا فى كتاباته امتدادا للاتجاه الذى سار فيه نوركايم وزملائه ممن كانوا يقفون موقف المعارضة من الماركسية . وربما كان أهم أعماله فى هذا المجال هو كتابه الذى كتبه بالفرنسية عن "النظم الاشتراكية" . وعلى الرغم من أهمية كتابه عن "علم الاجتماع العام" الذى يعالج كثيرا من المشكلات والنظم الاجتماعية التى تعرض لها معظم كتب علم الاجتماع ، بل ويتجاوز كثيرا من هذه الكتب من حيث اعتماده فى تفسير كثير من الظواهر بالإشارة إلى العوامل السيكولوجية التى كان معظم علماء الاجتماع على عهده يميلون إلى إغفالها ، فإن هذا الكتاب الضخم المهم لم يعد يجد من يقرأه الآن إلا من بين الذين يتخصصون إما فى پاريتو نفسه وعصره ونظرياته ، وإما من بين الذين يعالجون بعض المشكلات التى عرض لها هو نفسه فى كتاباته مع الاهتمام بالبعد التاريخى لهذه المشكلات . وربما كان الانصراف عن هذا الكتاب بالذات هو ضخامة حجمه ، فقد ترجم مثلا إلى الإنجليزية فى أربعة أجزاء ضخمة تحت عنوان "العقل والمجتمع *The Mind and Society*" ، وذلك فضلا عما يعانى الكتاب من عدم التنسيق أو الترابط بين الأفكار الكثيرة المتضاربة التى يزخر بها .

ولكن لاشك فى أن پاريتو يحتاج إلى مزيد من الاهتمام ، ليس فقط لأهميته فى تاريخ الفكر الاجتماعى ، ولكن أيضا لأن كتاباته تمتلئ بالأفكار والآراء الرائدة التى يمكن إخضاعها للفحص والاختبار فى ضوء البحوث الأنثروبولوجية والسوسيولوجية الميدانية التى يقوم بها الباحثون المعاصرون .

★★★

## أهم أعماله

1896-97; *Cours d'économie Politique*, 2 vols., Lausanne.

1902; *Les Systèmes socialistes*; 2 vols., Paris.

1906; *Manuale di economia politica*.

وإد ترجم هذا الكتاب إلى الفرنسية وتظهر عام ١٩٠٩ تحت عنوان :

*Manuel d'économie Politique*, Paris 1909.

1916-23; *Trattato di Sociologia generale*, Florence.

وإد ترجم هذا الكتاب إلى الإنجليزية تحت عنوان :

*The Mind and Society*, 4 vols., New York 1935.

1921; *Transformatione della democrazia*, Milan.

1950; *The Ruling Class in Italy before 1900*, New York.

ويضم هذا الكتاب أربع مقالات حول الموضوع ، وإد تظهر بالإنجليزية عام ١٩٥٠ بعد موت باريسو بكثر من ربع قرن ، وذلك بالإضافة إلى مجموعة رسائله ومراسلاته التي ظهرت عام ١٩٤٨ .

## مراجع مختارة

Borkenau, Franz; *Pareto*, New York, 1936.

Bousquet, G.H.; *Vilfredo Pareto, Sa vie et son oeuvre*, Lausanne, 1928.

Finer, S.E.; *Introduction to Vilfredo Pareto: Sociological Writings*; Pall Mall Press, 1966.

Henderson, L.J., *Pareto's General Sociology*, Cambridge, Mass., 1935.

Homans, George; *An Introduction to Pareto*; New York, 1934.

Meisel, James H.; (ed): *Pareto and Mosca*; Prentice-Hall, 1965.

Mills, C. Wright; *The Power Elite*, Oxford U.P.; New York, 1956.





## التحليل العلمى لمشكلات الشيخوخة

المؤتمر العلمى السنوى (٤٨)

للجمعية الاميريكية لدراسات الشيخوخة

لوس انجيليس ١٥-١٩ نوفمبر ١٩٩٥

عزت حجازى\*

### مقدمة

تتطلب محاولة تقديم أعمال هذا المؤتمر\*\* على صعوبة بالغة . ولا يرجع ذلك إلى الحجم الهائل للمادة التى عرضت فيه فقط ، وإنما يرجع أيضا إلى التنوع الكبير لتلك المادة وللأنشطة التى جرت فى المؤتمر . فقد عقدت فيه - على مدى أربعة أيام عمل كاملة - حوالى أربعمئة جلسة ، بالإضافة إلى عشرات الندوات وورش العمل والاجتماعات ، وما إليها . هذا فضلا عن أنشطة لطلبة الجامعة الذين يدرسون موضوعات لها علاقة بموضوع الشيخوخة أو لديهم اهتمام به ، واجتماعات لفئات مختلفة من المهنيين الذين يعملون فى مجال الشيخوخة : الأطباء ، والأطباء النفسيون ، والإخصائيون الاجتماعيون ، والمسؤولون عن الرعاية

\* أستاذ علم الاجتماع ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

\*\* Gerontological Challenges: Biological through Societal Perspectives, Annual Scientific Meeting (48), Gerontological Society of America, Los Angeles, U.S.A., 15-19 November, 1995.

وقد شارك الكاتب فى أعمال المؤتمر ، وموقعا من المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثانى والثلاثون ، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٩٥ .

الاجتماعية ، ومديرو مؤسسات الرعاية ، ومن إليهم . وقد جرت وقائع هذه الأنشطة في عشرات (أكثر من خمسين) من القاعات ، في اثنين من أكبر وأفخم فنادق مدينة لوس انجليس . وأسهم في إعداد مواد أعمال المؤتمر أكثر من ألف وخمسمائة من الأكاديميين والمعنيين بالعمل الأكاديمي ، ومن إليهم . وشارك في تمويل معظم أنشطته عشرات من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الكبرى .

وفي موازاة للجانب العلمي من أعمال المؤتمر ، كان هناك معرض لأنشطة وإنتاج عدد كبير من المؤسسات والأجهزة التي تعمل في مجال الشيخوخة ، أو لها علاقة بالعمل فيه : مراكز البحث المتخصصة ، وبعض الأقسام الأكاديمية في عدد من الجامعات ، وجهات التمويل الحكومية وغير الحكومية ، ودور النشر ، ومؤسسات إنتاج السلع والخدمات الخاصة بالمسنين ، وغيرها .

ومع أن الجمعية الأميركية لدراسات الشيخوخة تنظم هذا المؤتمر سنويا - تقريبا - منذ تأسيسها في سنة ١٩٤٥ ، فقد كان لمؤتمر هذا العام أهمية خاصة ، نظرا لأنه نظم في إطار احتفال الجمعية بالعيد الخمسيني لقيامها . ولهذا كان هناك بعض الأنشطة ذات الطبيعة الاحتفالية ، جرت على هامش المؤتمر ، كما كان هناك اهتمام بأن تلقى أعمال المؤتمر في مستوى لائق .

**أولا: توزعت أعمال المؤتمر بين أربعة محاور ، هي :**

- أ - محور الدراسات البيولوجية .
  - ب - محور الطب الإكلينيكي .
  - ج - محور الدراسات السلوكية والاجتماعية .
  - د - محور البحث الاجتماعي ، والسياسة الاجتماعية ، والرعاية الاجتماعية .
- وهذا مما يشير إلى - ويكشف عن - الطبيعة الشاملة والتكاملية لأعمال المؤتمر .

وقد أعد وعرض فى كل من المحاور الأربعة ما يزيد على مائة من أوراق البحث والنوآت وورش العمل ، غطت موضوعات بالغة التعدد والتنوع .

وتنوعت تقارير البحث :

كان بعضها أساسيا ، يناقش منطلقا نظريا أو رؤية أو منهجا أو مقياسا أو أداة ، أو غيرها ، من تلك التى تستخدم فى مجال تحليل جوانب الشيخوخة المختلفة ومشكلاتها .

وكان كثير منها تشخيصيا ، يتناول بالوصف والتحليل موضوعا من الموضوعات التى تتفرغ إليها المحاور الأربعة التى دارت حولها أعمال المؤتمر .

وكان بعضها إجرائيا ، يتعرض لمهمة البحث عن حل لمشكلة تواجه العاملين فى مجال الشيخوخة .

وعلى العكس مما يحدث فيما ينظم من مؤتمرات فى بلدنا ، لم يكن هناك أية محائير سياسية ، أو عقيدية ، أو حضارية على ما اختير للدراسة من موضوعات . فقد كانت هناك مناقشات بالغة الصراحة - والمسئولية فى الوقت نفسه - لموضوعات غير شائعة عندنا ، مثل :

السياسة العامة للدولة تجاه الشيخوخة ، ومدى كفاية ما تخصصه من موارد للبحث والعمل فيها .

التجارب والممارسات الدينية للمسنين .

النشاط الجنسى ، والمشكلات الجنسية ، عند المسنين .

نظرة المسنين إلى الموت وموقفهم منه ، واستجابة أهل الموتى وأصدقائهم للموت .

ركزت البحوث فى المحور الأول<sup>(١)</sup> على التحولات التى تحدث فى جسم الإنسان مع التقدم فى السن : ملامحه الخارجية ، وأعضائه ، وأجهزته ، ويختلف

العمليات الحيوية ، والحواس ، وقدرات الفرد ، واحتياجاته المختلفة ، وبخاصة في مجال الغذاء ، ومواصفات الغذاء المناسب ، ومخاطر التهاون فيها ، والأضرار التي تترتب عليه .

وغطت البحوث في محور الطب الإكلينيكي موضوعات كثيرة ، تتعلق بالشيخوخة العادية والشيخوخة المشككة ، والظواهر والأمراض المصاحبة لكل منهما والناجمة عنها ، مثل السكر ، والسرطان ، وأمراض القلب ، ونقص المناعة ، والأمراض العصبية والنفسية ، مثل الاكتئاب (الذى استأثر باهتمام عدد كبير نسبيا من الباحثين) ، والقلق ، وتأثير بعض العوامل ، مثل إيمان التدخين وتعاطى الخمور . وتناولت بعض البحوث عادات سلوكية غريبة كثيرة ، مثل قضم الإصبع ، وعرضت بحوث أخرى لعلاج المسنين ، وما يكتنفه من مشكلات وما يطرح لها من حلول ، وتأثير العقاقير والأنوية العادية في المسنين .

ومن البحوث الأساسية في المحور الثالث - الدراسات السلوكية والاجتماعية - ما يتعلق بالمقاييس والاختبارات وأساليب البحث وأدواته ، مثل مقاييس التحكم (فى الذات والوسط المحيط) Mastery, Control ، والكفاءة أو الفاعلية Self-efficacy ، والارتباط بالآخرين Attachment ، والإحساس بالاتساق Sense of Coherence ، والاكتئاب Depression ، والقلق Anxiety ، والرضا بالحياة ، والروح المعنوية ، واختبار صورة الجسم ، وغيرها . ويدخل فيها أيضا ما يتعلق ببعض أدوات البحث ، مثل التقرير الذاتى ، والسيرة الذاتية ، والمسح بالاستبصار البريدى ، والتليفونى ، وغيرها .

ومن البحوث التشخيصية ما يتعلق بديناميات الشيخوخة ، وما يجرى فى القدرات والعمليات النفسية (الإدراك ، والذاكرة ، وغيرها) من تغير وضعف ، وما يحدث فى العلاقات والأنوار الاجتماعية من تحول . ومنها أيضا ما تناول

الاستجابة للتقاعد والتمل والطلاق ، وتجربة كون المسن جدا ، وتفضيلات المسنين السياسية ، والاستهلاكية ، والمعتقدات والممارسات الدينية ، وغيرها .

ومن البحوث التي تعلقت بمشكلات معينة تلك التي تناولت المشكلات السلوكية ، مثل إيمان تدخين السجائر ، وتعاطي الخمر ، واستهداف المسنين لسوء المعاملة والجريمة ، وأوضاع المسنين نزلاء السجون ، وصدمة التقاعد ، والبطالة وقضية الموارد المالية للمسن ، وقرار إنهاء الحياة - الانتحار ، وغيرها .

وقد تمت للبحوث في المحور الرابع - حول البحث الاجتماعي والسياسة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية - دراسات حول الأوضاع السكانية الجديدة ، التي من أبرزها امتداد العمر إلى حدود لم تكن معروفة ، وأطراف زيادة حجم فئة المسنين ، وما يقتضيه ذلك من تعديلات جوهرية في السياسة العامة تجاههم ، والموارد المطلوبة لتوفير احتياجاتهم .

وتناولت بعض البحوث الفلسفة التي تقوم عليها السياسة الاجتماعية تجاه المسنين ، والأشكال المختلفة للرعاية : في البيت والمؤسسة ، وسياسات التشغيل ، وإعانة البطالة والتقاعد ، والضمان الاجتماعي ، وتكاليفها ، وضرورة التنسيق بين أشكال وصور الرعاية المختلفة . ومنها ما تناول المؤسسة التي يقيم بها المسنون ، والعاملين بها : طرق اختيارهم ، وتدريبهم ، وسلوكهم المهني ، وأخلاقيات عملهم ، واتجاهاتهم نحوه ونحو المسنين ، وتقويم أدائهم . ومنها أيضا ما عرض لاستجابة المسنين للإيداع ، ونوعية حياتهم في المؤسسة ، ومشكلاتهم معها وفيها .

وفضلا عن هذا كله ، كانت هناك دراسات وبحوث في موضوعات لا تدخل في أي من المحاور الأربعة ، وإن كانت ذات صلة وثيقة بأعمال المؤتمر ، ومن أمثلتها :

أ - الدراسات الديموجرافية لظاهرة الشيخوخة ، وموقفها من الثورة

الديموجرافية الجديدة (امتداد العمر ، وتزايد نسبة المسنين في المجتمع) ما انجزته تلك الدراسات وما لم تحققه ، وتوجهاتها المستقبلية .

ب - اجتهادات في تقويم أداء الجمعية الأميركية لدراسات الشيخوخة ، التي تنظم المؤتمر سنويا تقريبا (منذ تأسيسها في سنة ١٩٤٥) ما حققته ، وما أخفقت في تحقيقه ، وما يمكن استخلاصه من دروس ، وأسس ومسارات نشاطها في المستقبل .

### ثانيا : سير أعمال المؤتمر

كان يعرض في كل جلسة أو ندوة أو ورشة عمل بين أربع وخمس أوراق . واستخدم في عرض تقارير البحوث وغيرها (كل في خمس عشرة دقيقة) أحدث تقنيات العرض ، بحيث أمكن لمن لم يقرأها أن يلم بما جاء فيها .

واختير للتعقيب على أوراق كل جلسة أحد المتخصصين أو الخبراء في موضوعها أو المتصلين به من قريب . وكان التعقيب في معظم الحالات مناقشة جادة للأوراق ، وانطوى على إضافات مهمة لما جاء في مابتها (وهذا لا ينفي أنه في حالات - قليلة - كانت المناقشة تحصيل حاصل) <sup>(٣)</sup> ،

وفي معظم الحالات ، سمح الوقت للحضور بالاشتراك في مناقشة الأوراق . ولما كان معظم الحاضرين من المتخصصين في الموضوع أو المعنيين به ، فقد كانت مناقشات معظمهم مفيدة .

وجرت المناقشات في معظم الحالات في سماحة وجو استرخاء ، ركزت على المادة ، وخلت من التجريح والاستطراد غير المفيد .

ولقد أشرنا إلى الطبيعة التكاملية لأعمال المؤتمر . وقد قدمت أعمال كثيرة من المشتغلين بالعلوم البيولوجية ، والطب الإكلينيكي ، وعلم النفس ، والمسؤولين عن

صياغة السياسة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية والقائمين على تنفيذها ،  
والمرتبطتين بالعمل العام والعمل الاجتماعى (وكان إسهام المشتغلين بعلمى  
الاجتماع والاقتصاد ضعيفا) .

وجاءت تقارير معظم البحوث جادة ، تلتزم بمتطلبات العمل الاكاديمى :

أ - تتضمن رؤية من نوع ما ،

ب - وترتبط بالأعمال السابقة فى مجالها .

ج - وتراعى مواصفات المنهج السليم .

ومما زاد من قيمة أعمال المؤتمر ، وأضفى على بعضها أهمية خاصة :

أ - وجود عدد من الدراسات التتبعية Panel Studies ، والدراسات الطولية  
Longitudinal Studies .

ب - الاهتمام بالمقارنات :

١ - بين مجتمعات محلية مختلفة فى الولايات المتحدة الأمريكية .

٢ - بين الريف والحضر (فى أميركا) .

٣ - بين العناصر السلافية المختلفة ، فى المجتمع الأمريكى ، سواء تلك التى

تعد عنصرا من عناصر نسيجه (السكان الاصليون ، والزنوج ،

والسلالات الأوروبية الغربية المختلفة) ، وتلك الوافدة من مختلف بقاع

العالم من طريق الهجرة (وبخاصة الجيل الأول منها) .

٤ - بين قوميات (بلاد) مختلفة : الولايات المتحدة الأمريكية وكل من كندا

وبعض دول أوروبا الغربية والوسطى واليابان .

وكانت هناك محاولة واحدة لرصد أوضاع الشيخوخة فى دول العالم

الثالث ، وأخرى حول الأوضاع فى تنزانيا . ولكن المقارنات ظلت فى نطاق ضيق ،

وكانت ذات قيمة عبر - حضارية محدودة<sup>(٣)</sup> .

- وتطرق بعض الأعمال والمناقشات إلى نقاط منهجية مهمة ، مثل :
- ١ - القيمة المنهجية والعلاجية لبعض الأساليب الكيفية لجمع المادة ، مثل السيرة الذاتية ، وسجل التحولات الرئيسية في تاريخ الحياة ، وما إليهما .
- واتجه التفكير إلى التأكيد على أهمية الجمع بين تلك الأساليب الكيفية وغيرها ، والأساليب الكمية ، وتقادى المقابلة (والاختيار) بينهما على أساس إما / أو .
- ب - المشكلات التي تنطوى عليها عمليات تصميم وسحب وبحث العينات في دراسات الشيخوخة ، وبخاصة ما يتعلق منها بما يأتى :
- معدلات الرفض العالية نسبيا .
- نسب عدم الاستجابة على بعض عناصر المقاييس والاختبارات ، وغيرها .
- التآكل السريع للعينات (بسبب العجز ، أو الموت) .
- وعلى الرغم من التقدم الكبير في نظرة الأجهزة الحكومية وغير الحكومية للبحث العلمى والعمل في مجال الشيخوخة ، وبنورها في دعمها ، فقد ترددت - في كثير من الأوراق والمناقشات - الشكوى من :
- أ - التعقيدات الإدارية ، والصعوبات التي يواجهها الباحثون والممارسون في الحصول على ما يلزمهم من مادة ، من السجلات الرسمية والمؤسسات غير الحكومية على حد سواء .
- ب - عدم وجود آليات كفؤة للتنسيق بين جهود المشتغلين بالبحث في موضوعات المؤتمر في الجامعات ومراكز البحث والمؤسسات الأخرى ، وعددها كلها كبير جدا .
- ج - قصور نظم حفظ المادة واسترجاعها عن المستوى الذى يسمح بالتطبيقات الثانوية ، والمقارنات ، والتحقق من مصداقية ما يستخلص من نتائج ، وغير ذلك .



- د - تناقص الدعم المالى - الحكومى وغير الحكومى - للبحث والعمل فى مجال  
الشيخوخة ، مما يخشى معه أن تترتب عليه :  
١ - إنهاء بعض البحوث بدون استكمالها بكفاءة .  
٢ - تقلص حركة البحث الجاد فى الموضوع .

### ثالثا : ملاحظات

أدى العدد الهائل للجلسات والنوبات وورش العمل ، وغيرها ، إلى صعوبة الإلمام  
بما جرى فى المؤتمر ، أو حتى التركيز على مواد وأنشطة معينة . وأدى إلى  
تشبيت الانتباه تزامن كثير من الأنشطة وتوزعها مكانيا .

وعلى الرغم من رفع شعار التكاملية والتأكيد عليها ، فلم يكن هناك حضور  
واضح ومؤثر للتحليلات السوسيوإلوجية ، والاقتصادية ، وكادت الأعمال المهمة  
تقتصر على الدراسات البيولوجية والنفسية ، والسياسة والرعاية الاجتماعية .  
وهى معظم الحالات ، تحت الدراسات والبحوث منحنى سلوكيا ، بما يعنيه  
هذا من إغفال - أو التقليل من أهمية - البعدين الاجتماعى والتاريخى . فلقد  
جرت معظم البحوث والملاحظات على عينات لا تمثل إلا مجتمعات محلية ، وبدون  
أخذ البعد التكوينى للمشكلات وظروف السياق الاجتماعى الحضارى الراهن فى  
الاعتبار ، إلا فى النادر .

وفى التحليلات السوسيوإلوجية - القليلة - غلبت النظرة الوضعية التقليدية ،  
ولم تتسع الرؤية لتفديد من القدرة التحليلية لمتغيرات بديلة كثيرة ، مثل المتغير  
الطبقي (وتكاد الدراسات السابقة تجمع على وجود فوارق طبقية مهمة ومؤثرة بين  
أوضاع المسنين ، وما يتوافر لهم من رعاية ، ومصيرهم) .

وعلى الرغم من الطبيعة الدورية للمؤتمر - وهو يعقد سنويا تقريبا - وحقيقة

أنه ينظم بواسطة جهة واحدة لا تتغير ، فلم يكن هناك تنسيق كاف ، أو آلية كفاءة للتنسيق ، بين ما جرى في إطاره من أنشطة ، وبخاصة في الجانب البحثي منها . وإن كان يلزم أن نستثني من هذا الحكم حقيقة وجود عدد من ورش العمل التي شارك فيها باحثون من عدة بلاد ، يعقد كل منها سنويا ، ويركز على متابعة البحث والتفكير في موضوع بعينه .

ولقد كان المؤتمر أقرب إلى السوق العلمية منه إلى المؤتمر بالمعنى الضيق ، فكان من أغراضه الأساسية التسويق : تسويق الموضوعات وتسويق الخبرة . اتجه تسويق الموضوعات إلى الجهات التي تعمل في مجال المسنين : جهات وضع السياسة الاجتماعية ، وأجهزة التشريع ، ومؤسسات الرعاية الاجتماعية ، سواء على المستوى المحلي والقومي . واتجه تسويق الخبرة إلى الجامعات ومراكز البحث والشركات التي يفشى مندوبوها مثل هذا المؤتمر لاستقطاب ما تحتاج إليه من كفاءات وكوادر . هذا فضلا عن تسويق أجهزة ومنشورات وخدمات ، وغيرها ، للمسنين أنفسهم (وليس هذا الاتجاه التسويقي - بغريب في مؤتمر ينظم في الولايات المتحدة الاميركية ، حيث تدور الحياة على أساس آليات السوق ، وفي خدمتها) .

### خاتمة

حين فكرت لأول مرة في السعي لحضور هذا المؤتمر ، شعرت بالقلق من ألا تكون أعماله ذات قيمة للمستفهل بالبحث الاجتماعي ، والعلوم الاجتماعية . وحين جاءتني أوراق طلب الاشتراك في أعماله ، اتضح لي أن المؤتمر يركز على التحليل العلمي ، من منظور العلوم الاجتماعية في أكثر صورها تقدما وتطورا . ولقد تمت الترتيبات الإجرائية والأمور التنظيمية لطلب الاشتراك في أعمال

المؤتمر والحجز للإقامة فى الفندق المختار ، والمشاركة فى أعمال المؤتمر فعلا ، من جانب المسئولين عن تنظيمه ، بدرجة مذهلة من اليسر . وعلى الرغم من أن عدد المشاركين فى أعمال المؤتمر قدر - من اللجنة التنظيمية - بما يزيد على ثلاثة آلاف وخمسمائة ، فلم أشعر بلى تقصير أو قصور . وجرت أعمال المؤتمر المقدمة - وقد أشرنا إليها فى مقدمة التقرير - بدقة بالغة .

وفى التقويم النهائى لتجربة هذا المؤتمر ، يلزم أن نشير إلى ما يلى :

١ - يدل إنشاء الجمعية الأميركية لدراسات الشيخوخة ، وجمعيات وهيئات أكاديمية وغير أكاديمية أخرى تهتم بالموضوع ، على انتشار وقوة مؤسسات المجتمع المدنى فى المجتمع الأمريكى ، وامتدادها لتشمل فئة مهمة من السكان ، مازالت بعيدة عن مجال الاهتمام - وربما الإدراك - فى بلدنا .

٢ - وفى مختلف الدورات السنوية لهذا المؤتمر ، والدورة الحالية بخاصة ، أكدت الجمعية على حقيقة أن التقدم فى السن - تجاوز سن الستين - لم يعد أمرا استثنائيا ، وإنما هو ظاهرة متنامية ، وهو ما يقصد "بالثورة الديموجرافية الجديدة" ، التى تفرض نفسها على الباحث والمسئول عن صياغة السياسة الاجتماعية والمشارك فى تنفيذها ، ومن إليهم ، على حد سواء .

٣ - وأكدت دراسات كثيرة على أن جانبا غير هين من المشكلات - والإشكالات- المرتبطة بالشيخوخة والناجمة عنها ليس مما يستعصى على الحل ، وبخاصة بعد التقدم الهائل الذى تحقق فى مجالات العلوم والتكنولوجيا ، والتطور الكبير فى مجال حقوق الإنسان .

٤ - والمطلوب ، الذى يخرج به الملاحظ لأعمال المؤتمر ، هو ضرورة إعادة صياغة السياسة الاجتماعية ، وإعداد التعديلات التشريعية ، وتوفير الموارد اللازمة للتعامل مع التقدم فى السن - الشيخوخة - كظاهرة متنامية ، وعلى

أساس إدراك سليم لأوضاع المسنين ، وحقوقهم ، ومشكلاتهم .  
وفى كلمتها الاختتامية لأعمال المؤتمر ، لخصت ماتيلدا هوايت رايلي ،  
الرئيسية السابقة للجمعية الأميركية لدراسات الشيخوخة (والجمعية الأميركية  
لعلم الاجتماع) التحديات التي يلزم أن يتصدى المؤتمر لها فى دوراته المقبلة ،  
وركزت على أن التقدم التكنولوجى المذهل والثورة الكبيرة فى مجال إنتاج  
المعلومات وحفظها وتداولها ، وما يترتب عليهما ويصاحبهما من تغيرات فى الكون  
والبنية الاجتماعية والأشخاص ، والحقائق السكانية الجديدة ، تفرض كلها ضرورة  
تبني نظرة جديدة إلى التقدم فى السن - الشيخوخة ، تقوم على مسلمات جديدة  
تختلف عن تلك التى قام عليها الموقف التقليدى للمجتمع من الشيخوخة والمسنين ،  
والتي كانت - وما زالت بدرجة ما - تتمثل فى النظر إليها كنهاية للعمر ، وليست  
مرحلة منه لها طبيعتها وتحدياتها ومتطلباتها .

## المواش والمراجع

### ١ - تلصيلات حول أوراق البحث في الماوار المختلفة ، انظر :

Program Schedule, 48 th Annual Scientific Meeting, Gerontological Society of America, Gerontological Challenges: Biological through Societal Perspectives, The Gerontologist, vol. 35, Special Issue II, Oct. 1995.  
Program Abstracts, op. cit., Special Issue 1.

٢ - في إحدى جلسات العمل ، عرضت أربع دراسات في موضوع التحكم Mastery, Control ، تحكم المسن في ذاته والوسط الذي يعيش فيه ، تفيد كلها - بدون تنسيق مسبق - من مقياس لهذا الفرض اقترح في سنة ١٩٧٢ ، أي منذ ثلاث وعشرين سنة . واختير للتعقيب على الأوراق الأربع الأكاديمي الذي اقترح المقياس أصلا . ويعد أن أبدى سماعته بأن هناك من يتابع جهده ، وأنه يشعر بالرضا لأن عمله لم يكن بدون فائدة ، دعا إلى جهد أكبر لتطوير المقياس ، من منطلق أنه لا يصح أن ندع المقياس يستعبدنا ، فهو مجرد أداة يقوم إعدادها على مسلمة نظرية معينة ، ومستوى محدد من تطور البحث والفكر . ومع تطور تلك وتقدم هذين ، يلزم أن يعاد النظر في المقياس . وأشار إلى أن قيمة المقياس ليست فيما يتناول من بنود ونقاط تفصيلية items ، وإنما فيما يغطيه من مجالات domains ، وتزيد قدرته الكشفية بزيادة ما يشمله من مجالات . وحذر من خطر إغفال السياق في إعداد المقياس وتحليل ما يجيء به من مادة .

### ٣ - وما يسترعى الانتباه :

- أ - وجود عدد من تقارير البحوث عن الأوضاع في إسرائيل .
- ب - وجود عدد غير قليل من الأعمال - المقارنة وغير المقارنة - عن أوضاع اليهود في الولايات المتحدة الأميركية .
- ج - وجود مؤسسات وأجهزة كثيرة تهتم بأوضاع المسنين من اليهود في الولايات المتحدة الأميركية وترعاهم .



# الأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية للعمال الأجراء فى القرية المصرية دراسة سوسولوجية \*

حسنين كشك \*\*

## أولاً: موضوع الدراسة

تهتم الدراسة بالأوضاع الاقتصادية الاجتماعية للعمال الأجراء فى القرية المصرية . ويمثل العمال الزراعيون الأجراء قسماً من أهم أقسام المنتجين المباشرين فى الزراعة المصرية . وهم يتكونون من :  
أ - العمال المعدمين الذين لا يملكون إلا قوة عملهم ، والذين يقدر عددهم فى عام ١٩٩٢ بما يزيد على ١٣ مليون عامل .

ب - الفلاحين الفقراء الحائزين لمساحات صغيرة من الأراضى الزراعية - أقل من فدانين - لا تكفى للوفاء بإعادة إنتاج معيشتهم هم وأسرهـم ، فيضطرون إلى بيع قوة عملهم فى أوقات ذروة الطلب على العمل الزراعى المنجور .  
ويقدر عددهم فى عام ١٩٨٢ بحوالى ١٣ مليون حائز أجير .

\* ملخص رسالة ماجستير فى علم الاجتماع ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٥ .

\*\* باحث بقسم بحوث المجتمعات الريفية والصحراوية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثانى والثلاثون ، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٩٥ .

## ثانياً : تساؤلات الدراسة

تهدف الدراسة إلى التحليل السوسيولوجي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعمال الأجراء في القرية المصرية ، وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات الأربعة الآتية :

١ - ما الخصائص الديموجرافية للعمال الزراعيين الأجراء في القرية المصرية ؟

٢ - وما أوضاع إعادة إنتاج الوجود الاجتماعى لهم ؟

٣ - وما أهم آليات المحافظة على بقائهم واستمرار وجودهم ؟

٤ - وأخيرا ، ما أهم ملامح الوعي الاجتماعى لديهم ؟

## ثالثاً : المنهج

استخدم في الدراسة الأسلوب الوصفى ، فهو الأكثر ملاءمة في ظل ندرة الدراسات السابقة ، ولا اعتبارات أخرى .

ولا يقف الأسلوب الوصفى عند حدود الوصف الدقيق لجوانب موضوع الدراسة ، وإنما يتجاوز الوصف فيعتنى بالتحليل والتفسير اللذين يسعيان إلى الكشف عن العلاقات المعقدة بين مختلف جوانب الظاهرة ، وبين الظاهرة وسياقها الاجتماعى .

وقد استخدمت عدة طرق للحصول على البيانات ، منها ما يعتمد على التحليل الثانوى للبيانات الواردة فى الإحصاءات الرسمية والدراسات السابقة ، ومنها ما يعتمد على الملاحظة المنظمة ، باستخدام استمارة استبصار ، لدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعمال الزراعيين فى قرية مصرية - وهى قرية "التمد الحجر" ، إحدى قرى مركز السنيلوين بمحافظة الدقهلية . وبالإضافة إلى



ذلك جرت دراسة حالة نماذج من هؤلاء العمال . كما أفاد الباحث من عمله ضمن فريق بحث "مستقبل القرية المصرية" ، الذى أجرى فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية ، وهو ما أتاح له إجراء ملاحظات فيما يزيد عن ٢٠ قرية مصرية فى الدلتا والصعيد .

وقد اختيرت عينة الدراسة بطريقة عمدية ، وشملت ١٨٢ عاملا أجيرا بين معدين ، بنسبة ٧٨٪ ، وحائزين أجراء ، بنسبة ٢٢٪ .

وتتكون الرسالة من مقدمة ، وستة فصول ، وخاتمة . فى الفصل الأول عرض للإطار النظرى والمنهجى للدراسة ، وتساؤلاتها ومنهج الإجابة عليها ، ومعايير اختيار العينة وخصائصها ، كما يتضمن تعريفا لأهم المفاهيم المستخدمة فيها .

ويتضمن الفصل الثانى عرضا موجزا للتغيرات التى طرأت على العمال الزراعيين الأجراء فى تحولات التكوين الاقتصادى الاجتماعى من الإقطاع إلى الرأسمالية المحيطة ، بالتركيز على خصوصية التكوين التاريخى للعمال الأجراء ، وعلى عملية التمايز الرأسمالى ، الذى أنتج الرأسمالية الزراعية من جهة والعمال الأجراء من جهة أخرى ، وبخاصة فى الثمانينيات والتسعينيات .

ويبحث الفصل الثالث فى الخصائص الديموجرافية للعمال الزراعيين الأجراء ، على المستوى الكلى وعلى مستوى قرية الدراسة الميدانية ، مثل : توزيع العمال الزراعيين وفق العمر ، والنوع ، والحالة التعليمية ، والزواجية ، والاستقرار فى العمل ، وحياسة الأرض .

ويطلل الفصل الرابع أوضاع إعادة إنتاج الوجود الاجتماعى للعمال الأجراء ، فيتضمن دراسة أوضاع الأجور الإسمية والفعلية ، والنصيب النسبى للأجور فى الدخل الزراعى ، وأوضاع الغذاء ، والصحة ، والتعليم ، والمسكن .

ويناقش الفصل الخامس استراتيجيات المحافظة على استمرار وجود العمال الأجراء ، مثل تكوين أسرة كبيرة العدد ، والعمل المأجور خارج الزراعة ، والهجرة الداخلية والخارجية ، وتربية الدواجن والماشية ، واستئجار مساحة صغيرة من الأرض الزراعية .

ويستعرض الفصل السادس أهم ملامح الوعي الاجتماعي للعمال الأجراء . ويتضمن مناقشة المحددات الموضوعية والذاتية للوعي الاجتماعي لديهم ، ويدرس بعض ملامح ذلك الوعي ، مثل الوعي النقابي ، والوعي بالأحداث السياسية ، والوعي الانتخابي ، وبعض جوانب الوجود الاجتماعي ، مثل ارتفاع الأسعار ، ومصاحبات الهجرة الخارجية ، والآثار الاجتماعية لقانون الأرض الجديد . أما الخاتمة فتناقش أهم نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة ، المحلية والأجنبية ، وفي ضوء السياسات الراهنة للدولة ، وهي محصلة لطبيعة الاقتصاد ، ونمط النمو الرأسمالي ، ونمط توزيع الثروة والدخل ، وطبيعة الحياة السياسية .

#### رابعاً: نتائج الدراسة

ولقد تمثلت أهم نتائج الدراسة في النتائج الآتية :

١ - يؤدي استمرار التمايز على أسس الرأسمالية التابعة ، وبعض عناصر البنية الفوقية - مثل قواعد الميراث - إلى تدهور وخراب أقسام من الفلاحين الصغار ، وأقسام متزايدة من الفلاحين الفقراء . وهذا ما يؤدي إلى إعادة إنتاج العمال الزراعيين المعمرين .

ويتمس العمال الزراعيون بالأجراء بعدد من الخصائص الديموجرافية . ومن ذلك ارتفاع عدد أفراد الأسرة ، إذ تصل نسبة أسر العمال المعمرين التي تزيد عن

سنة أفراد إلى نحو ٦٠٪ من مجموع الأسر ، وإلى نحو ٧٧٫٥٪ من أسر الحائزين الأجراء في عينة الدراسة . كما أن ٩٤٪ من العمال الزراعيين الأجراء من عينة الدراسة هم أبناء أسر عمال معدمين وحائزين أجراء ، مما يعني أن هذه الأسر هي المصدر الرئيسي لإعادة إنتاج العمال الزراعيين الأجراء .

ويشيع بين العمال الزراعيين الأجراء تشغيل النساء والأطفال في سوق العمل المجور ، وفي العمل العائلي ، وارتفاع نسبة الأمية التي تصل إلى ٧٧٪ بين أفراد عينة الدراسة . كما تبرز ظاهرة عدم تعليم الأبناء ، أو تسربهم من الدراسة .

٢ - ترتفع الأجور النقدية للعمال الزراعيين الأجراء ، إلا أن متوسط الأجور الحقيقية تتجه نحو الانخفاض . فتشير البيانات الرسمية إلى انخفاض هذه الأجور في عام ١٩٩٢ بنسبة ٥١٪ مما كانت عليه عام ١٩٨٦ ، رغم الزيادة الإسمية بنحو ١٦٪ في نفس الفترة . كما تنخفض نسبة أجور العمال الزراعيين من إجمالي الدخل الزراعي ، بينما يرتفع النصيب النسبي لعوائد حقوق التملك من أرباح وريع وفوائد .

وتمثل البطالة الكاملة والاحتياطية أحد مصادر الإفقار للعمال الزراعيين الأجراء ، سواء على المستوى الكلي أم على مستوى قرية الدراسة الميدانية .

٣ - تتدهور أوضاع إعادة إنتاج الوجود الاجتماعي للعمال الزراعيين الأجراء . فقد بلغ دخل أسر العمال المعدمين ٣٧٪ من الدخل المقدر لخط الفقر عام ١٩٩٢ ، وبلغ ٦٠٪ منه بالنسبة للحائزين الأجراء ، وذلك على مستوى الريف المصري ككل .

وهذا يعني تدهور أوضاع التغذية والصحة والسكن والتعليم ، وغيرها من احتياجات الوجود الاجتماعي للعمال وأسرهم .

وتوضح الدراسة الميدانية ذلك . إذ تستهلك الأسر المعيشية المدروسة كميات محدودة من اللحم والسمنك واللبن والبيض ، تتجه نحو الانخفاض من ناحية الكمية ومعدل الاستهلاك . كما تستهلك تلك الأسر أرخص أنواع الخضار والفاكهة ، ويتسم استهلاك هذه الأخيرة بالندرة الشديدة .

كما توضح الدراسة أن بيوت العمال الأجراء في الريف تكاد أن تكون مجرد ملهى . وبحسب بيانات ١٩٨٦ ، فإن معظم قرى مصر لا ترتبط بشبكة الصرف الصحي . وما زال مليون ونصف أسرة ريفية تعتمد على الكيروسين للإنارة ، ومثل هذا العدد من الأسر ليس لديهم أجهزة منزلية كالثلاجات والبيوتاجازات والغسالات والتلفزيونات .. الخ .

وفي قرية الدراسة لا يوجد صرف صحي ، ولا مياه جارية ، ولا تتوفر الكهرباء إلا في ٥٥٪ من بيوت أفراد عينة الدراسة .

وبالنسبة لأوضاع الخدمات الصحية ، انخفض معدل النمو السنوي للوحدات الصحية في الريف من ٨٪ خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧١ ، إلى ٢٦٪ عام ١٩٨٩ - ١٩٩٠ . وتتفاعل هذه الأوضاع الصحية مع أوضاع الغذاء ، فترتفع نسبة إصابة تلاميذ المرحلة الابتدائية في الريف بالأنيميا إلى ٥٢٪ .

وتبين نتائج الدراسة الميدانية أن ٦٩٪ من عينة الدراسة لا تستفيد من خدمات الوحدة الصحية ، بسبب المعاملة السيئة ، وعدم وجود الأدوية ، وتكاليف العلاج . كما تبين أن ٧٢٪ من العينة تتحمل نفقات العلاج في حالة المرض .

أما بالنسبة لأوضاع التعليم ، فترتفع نسبة الأمية في الريف ، لتصل إلى نحو ٦١٪ عام ١٩٨٦ . ويرجع هذا لارتفاع نسبة الزيادة في تكلفة التعليم . ويمثل عدم تعليم الأبناء وتشغيلهم أحد أشكال المحافظة على بقاء واستمرار وجود فقراء الريف .

وتشير نتائج الدراسة الميدانية إلى ارتفاع نسبة الأمية بين العمال في عينة الدراسة ، فتصل إلى ٧٧٪ ، وارتفاع نسبة المتسربين بين أبناء المتزوجين ، فتصل إلى ٢٢٪ من عدد الأبناء . وتبين الدراسة أن غالبية الأبناء الذين تعلموا لا يتجاوزون المراحل المتوسطة من التعليم .

٤ - يلجأ العمال الزراعيون الأجراء إلى عدة آليات لمواجهة أوضاعهم المتدهورة . وتبين الدراسة الميدانية أن الأسر التي تتكون من ٦ أفراد فأكثر تمثل ٦٥٪ من مجموع الأسر ، وتصل نسبة الأبناء الذين يعملون بأجر أو بدون أجر إلى ٧٥٪ من مجموع الأبناء غير المتعلمين .

كذلك تبين أن ٦٪ من العمال الزراعيين المعدمين يعملون عملاً ثانياً (في البناء والتشييد) ، كما يعمل ٢٪ من العمال المعدمين في حيازة الأب بأجر عيني ، ويعمل ٤٪ من العمال المعدمين عملاً أساسياً ، ويمثل العمل الزراعي المأجور عملاً ثانياً بالنسبة لهم . كما يعمل ٢٠٪ من الحائزين الأجراء عملاً ثانياً يتمثل في التجارة الصغيرة .

وتبين الدراسة أن الهجرة الخارجية من أهم آليات المحافظة على وجود العمال الأجراء ، فقد هاجر إلى الخارج ٥٦٪ من عينة الدراسة .

كذلك تبين ، من دراسات الحالة ، حرص الأسرة المعيشية على تربية الدواجن ، واقتناء بقرة أو جاموسة ، لأهمية ذلك في توليد دخل إضافي .

ويتبين أيضاً أن ١٠٪ من الحائزين الأجراء يحصلون على الأرض الزراعية عن طريق استئجار بضعة قرايط "بالزرعة" ، وهو من أكثر أشكال الإيجار ظلماً للمستأجر .

٥ - ينخفض أويتدنى الوعي النقابي . فالعمال في عينة الدراسة يدركون عدداً من أهم مطالبهم ، نون أن يرتبط ذلك بممارسة جماعية تنتهي بتشكيل نقابة

تعبّر عن مصالحهم الاقتصادية العامة . ولا تعرف غالبية العمال فى العينة أى شىء عن الأحزاب السياسية ، مما يوضح ضعف أو هشاشة التجربة الحزبية . أما من يعرفون بوجود الأحزاب (وهم يمثلون ربع العينة) فيعرفون جميعا بوجود الحزب الوطنى ، ويعرف ٨٪ من العينة بوجود حزب التجمع .

وتبين نتائج الدراسة عزوف ٤١٪ من مجموع العينة عن استخراج بطاقة انتخاب ، ومن ثم فإنهم لا يشاركون فى الانتخابات . وترتفع هذه النسبة إذا وضعنا فى الاعتبار أن ٥٢٪ ممن لديهم بطاقة يعرفون عن المشاركة فى الانتخابات .

وتبين نتائج الدراسة المتعلقة ببعض جوانب الوجود الاجتماعى (مثل ارتفاع الأسعار والبطالة ومشكلات الهجرة الخارجية وقانون الأرض الجديد) ، وجود وعى مباشر وعفوى وجزئى بهذه الجوانب ، يأتى من الإحساس بالظلم الذى يتعرضون له ، والفقر الذى يعيشون فيه .

وتلقى نتائج الدراسة بعض الضوء على ما ينتظر العمال الزراعيين الأجراء مستقبلا فى سياق تفاعل وترابط التكوين الاقتصادى الاجتماعى المصرى ، كتكوين محيطى تابع ، مع المركز الرأسمالى العالمى ، وذلك باخضاع نمط النمو الرأسمالى التابع لمطالبات التراكم الرأسمالى فى المركز . فعلى سبيل المثال ، ترتفع الدينون إلى حوالى ٤٢ مليار دولار عام ٩٢/٩١ ، وترتفع خدمة الدين إلى حوالى ٨ مليار دولار عام ١٩٩٠ . ويتمثل المضمون الحقيقى للدينون فى تنمية الرأسمالية فى بلدان المركز من جهة ، واخضاع الرأسمالية التابعة فى مصر من جهة أخرى . ويحدث الأمر نفسه بالنسبة للواردات من تلك البلدان .

ويؤدى ترابط وتفاعل النهب الخارجى ، مع الاستغلال الداخلى الذى تمارسه الطبقات المحلية ، إلى مزيد من الخراب لأقسام متزايدة من الفلاحين الفقراء ،

والفلاحين الصغار ، وتحولهم إلى عمال معدمين ، وإلى ارتفاع معدلات البطالة .  
ومع انحسار الهجرة الخارجية ، وارتفاع أسعار السلع والخدمات ، كلما تزايدت  
معدلات الخصخصة ، وانخفضت معدلات الإنفاق العام على الخدمات ، سيؤدي  
ذلك إلى مزيد من تدهور الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية للعمال الأجراء .







# *The National Review of Social Sciences*

SCIENCE FICTION FILMS AND THE EGYPTIAN CHILD	Eatimad Khalaf
EMPLOYMENT IN THE INFORMAL SECTOR	Mohaya Zaitoun
A READING IN THE LITERATURE ON THE COMMUNICATOR	Nagwa El Fawal
CIVIL SOCIETY: IN EGYPT	Ezzat Hegazy
HUMAN RIGHTS AND INTERNATIONAL RELATIONS	Walid Abdel Nasser
PARETO, VILFREDO (1848-1923)	Ahmed Abu-Zeid
GERONTOLOGICAL CHALLENGES: BIOLOGICAL THROUGH SOCIETAL PERSPECTIVES	Ezzat Hegazy
THE SOCIO-ECONOMIC CONDITIONS OF HIRED LABOURERS IN THE EGYPTIAN VILLAGE	Hassanein Kishk

***The National Review of Social Sciences***

Issued by  
**The National Center for Social and  
Criminological Research**

Zamalek P.O., Cairo, Egypt

P.C. 11561

Editor in Chief  
**Ahmad M. Khalifa**

Assistant Editors  
**Ezzat Hegazy      Nahed Saleh**

**Correspondence:**

Assistant Editor, The National Review of Social Sciences,  
The National Center for Social & Criminological Research,  
Zamalek P.O., Cairo, Egypt  
P.C. 11561

**Price :**

**US \$ 10 per issue**



# *The National Review of Social Sciences*

SCIENCE FICTION FILMS AND THE EGYPTIAN CHILD

Eatimad Khalaf

EMPLOYMENT IN THE INFORMAL SECTOR

Mohaya Zaitoun

A READING IN THE LITERATURE ON THE COMMUNICATOR

Nagwa El Fawal

CIVIL SOCIETY: IN EGYPT

Ezzat Hegazy

HUMAN RIGHTS AND INTERNATIONAL RELATIONS

Walid Abdel Nasser

PARETO, VILFREDO (1848-1923)

Ahmed Abu-Zeid

GERONTOLOGICAL CHALLENGES:

BIOLOGICAL THROUGH SOCIETAL PERSPECTIVES

Ezzat Hegazy

THE SOCIO-ECONOMIC CONDITIONS OF HIRED LABOURERS IN

THE EGYPTIAN VILLAGE

Hassanein Kishk

Volume 32

Number 3

September 1995

Issued by  
The National Center for Social and  
Criminological Research, Cairo